

Distr.: General
21 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٥٣ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة
لتحقيق الاستقرار في هايتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٥	ألف - لمحة عامة
٩	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٥	جيم - الشراكات وتنسيق أعمال الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٦	دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج
١٠٥	ثانيا - الموارد المالية
١٠٥	ألف - الموارد الإجمالية
١٠٦	باء - المساهمات غير المدرجة في الميزانية



- ١٠٧ - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة جيم
- ١٠٧ - العوامل المتعلقة بالشغور دال
- ١٠٩ - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي هاء
- ١١٠ - التدريب واو
- ١١١ - الحد من العنف الأهلي زاي
- ١١٢ - المشاريع السريعة الأثر حاء
- ١١٣ - تقديم الدعم اللوجستي والفني المؤقت إلى حكومة هايتي طاء
- ١١٥ - تحليل الفروق ثالثا
- ١٢٣ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها رابعا
- خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات الجمعية العامة وطلباتها الواردة في قراراتها ٢٧٦/٦١ و ٢٩٤/٦٣ و طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ١٢٣

المرفقات

- ١٣٥ - الخرائط التنظيمية الأول
- الثاني - معلومات بشأن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وبشأن ما تضطلع به من أنشطة ١٣٧
- خريطة ١٤١

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والبالغة قيمتها ٢٠٠ ٣١٣ ٨٦٥ دولار.

وتوفر الميزانية الاعتمادات اللازمة لنشر ٨ ٩٤٠ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ١ ٤٥١ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة (بما في ذلك ١٠٠ ضابط يصنفون على أنهم أفراد مقدمون من الحكومات)، و ٢ ٩٤٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة، و ٧٣١ موظفا دوليا، و ١ ٤٧٨ موظفا وطنيا، و ٢٧٧ من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة.

وقد جرى ربط الهدف من إنشاء البعثة بمجموع احتياجاتها من الموارد، وذلك من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، والمجموعة حسب العناصر (التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة؛ والأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ وتنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية؛ والدعم). ونسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة اللذين يمكن أن ينسبا إلى البعثة ككل.

وتم ربط إيصاحات الفروق في مستويات الموارد، سواء منها البشرية أو المالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المحددة التي قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات (٢٠٠٩/٢٠٠٨)	المخصصات (٢٠١٠/٢٠٠٩)	تقديرات التكاليف (٢٠١١/٢٠١٠)	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٨٠ ٤٧١,١	٣٤١ ٣٩٥,٦	٤٠٠ ٦٣٤,١	٥٩ ٢٣٨,٥	١٧,٤	
الموظفون المدنيون	١٢٨ ٤٠٩,٣	١٥٥ ٤٠٧,١	١٦٣ ٤٩٨,٦	٨ ٠٩١,٥	٥,٢	
التكاليف التشغيلية	١٦٥ ٥٢١,٣	٢٣٥ ٥٩٠,٣	٣٠١ ١٨٠,٥	٦٥ ٥٩٠,٢	٢٧,٨	
إجمالي الاحتياجات	٥٧٤ ٤٠١,٧	٧٣٢ ٣٩٣,٠	٨٦٥ ٣١٣,٢	١٣٢ ٩٢٠,٢	١٨,١	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٣ ٢٨٩,٦	١٤ ٠٦٧,٣	١٨ ٠٢٢,٨	٣ ٩٥٥,٥	٢٨,١	
صافي الاحتياجات	٥٦١ ١١٢,١	٧١٨ ٣٢٥,٧	٨٤٧ ٢٩٠,٤	١٢٨ ٩٦٤,٧	١٨,٠	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-	
مجموع الاحتياجات	٥٧٤ ٤٠١,٧	٧٣٢ ٣٩٣,٠	٨٦٥ ٣١٣,٢	١٣٢ ٩٢٠,٢	١٨,١	

الموارد البشرية^(أ)

الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الوظائف المؤقتة ^(ج)	المتطوعون الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات ^(د)	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة								
-	-	-	٢٠	١٢	-	-	-	٣٢
-	-	-	٢١	١٢	٢١	-	-	٥٤
العناصر								
التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة								
-	-	-	٨٥	١١٥	-	٣٥	-	٢٣٥
-	-	-	٨١	١١٨	٤٩	٤٨	-	٢٩٦
الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون								
٨ ٩٤٠	١ ١٥١	٢ ٤٦٠	٥٠	٥١	٢	٣٩	١٠٠	١٢ ٧٩٣
٨ ٩٤٠	١ ٣٥١	٢ ٩٤٠	٥٠	٥١	٥٠	٤٢	١٠٠	١٣ ٥٢٤
حقوق الإنسان								
-	-	-	٢٤	٣٢	-	٨	-	٦٤
-	-	-	٢٤	٣٢	١٢	١١	-	٧٩
تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية								
-	-	-	٦	١٢	-	١	-	١٩
-	-	-	٦	٩	٧	١	-	٢٣
الدعم								
-	-	-	٣٤٩	١ ٠٠٩	١٠٢	١٤٨	-	١ ٦٠٨
-	-	-	٣٥١	١ ٠١١	٣٠٤	١٧٥	-	١ ٨٤١
المجموع								
٨ ٩٤٠	١ ١٥١	٢ ٤٦٠	٥٣٤	١ ٢٣١	١٠٤	٢٣١	١٠٠	١٤ ٧٥١
٨ ٩٤٠	١ ٣٥١	٢ ٩٤٠	٥٣٣	١ ٢٣٣	٤٤٣	٢٧٧	١٠٠	١٥ ٨١٧
-	٢٠٠	٤٨٠	(١)	٢	٣٣٩	٤٦	-	١ ٠٦٦

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) أدرجوا كجزء من شرطة الأمم المتحدة المأذون بها من قبل مجلس الأمن.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بموجب قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤). وقرر المجلس، بموجب قراره ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأن تظل البعثة تتألف من عنصر عسكري يبلغ قوامه ٦ ٩٤٠ فرداً من جميع الرتب ومن عنصر شرطة يصل عدد أفرادها إلى ٢ ٢١١ فرداً.

٢ - وعقب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والذي ألحق أضراراً جسيمة بعاصمة هايتي وبغيرها من المدن الكبرى في الجنوب، أيد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، توصية الأمين العام بزيادة المستويات العامة لقوة البعثة من أجل دعم الجهود الفورية للإنعاش وإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، وقرر أن تتألف البعثة من عنصر عسكري يصل قوامه إلى ٨ ٩٤٠ فرداً من جميع الرتب، وعنصر شرطة يصل قوامه إلى ٣ ٧١١ فرداً.

٣ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) وفي ضوء تداعيات الزلزال، قام الأمين العام، في مذكرته المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن ترتيبات التمويل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/64/728)، بطلب موارد إضافية صافية قدرها ٨٠٠ ٦٤١ ١٢٠ دولار لتلبية الاحتياجات التشغيلية الإضافية للبعثة، الناجمة عن الخسارة المأساوية في أرواح أفراد البعثة، وحجم الدمار الذي لحق بمعداتها ومرافقها وهيكلها الأساسية، فضلاً عن الاحتياجات اللازمة للاستجابة للأزمة الإنسانية التي وقعت على نطاق أوسع في أعقاب الزلزال. وبناء على توصية من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٦٤/٢٦٤ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠، للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٨٠٠ ٦٤١ ١٢٠ دولار من أجل تشغيل البعثة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٤ - وإضافة إلى ذلك، قام الأمين العام، في مذكرته المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/764)، بإبلاغ الجمعية العامة بالقيود المفروضة على قدرة البعثة على صياغة مقترح ميزانية شامل ومفصل للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مع مراعاة تقلب الحالة على أرض الواقع والاحتياجات التشغيلية الناتجة عن الزلزال. ومن ثم، طلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تأذن له بالدخول في التزامات بمبلغ ٣٨٠ ٤٠٢ ٧٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وأن تقسم ذلك المبلغ على الدول الأعضاء، في انتظار تقديم مقترح الميزانية المفصل للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع والمؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ (A/64/660/Add.16)، بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات تقسم كأنصبة مقررة لا تتجاوز مبلغ ٣٧٥ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٤/٢٧٨ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز في المجموع ٣٨٠ مليون دولار من أجل تشغيل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٥ - وأذن مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٢٧ (٢٠١٠) المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بنشر ٦٨٠ شرطيا إضافة إلى قوام الشرطة المأذون به بموجب القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠)، كقدرة احتياطية مؤقتة ذات أهداف محددة بوضوح، والتركيز بوجه خاص على بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، وقرر أن تتألف البعثة من عنصر عسكري يصل قوامه إلى ٩٤٠ فردا من جميع الرتب، وعنصر شرطة يصل قوامه إلى ٣٩١ فردا.

٦ - وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٤٤ (٢٠١٠)، تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والإبقاء على المستويات العامة لقوة البعثة، التي تتألف من عنصر عسكري يصل قوامه إلى ٩٤٠ فردا من جميع الرتب، وعنصر شرطة يصل قوامه إلى ٣٩١ فردا.

٧ - والبعثة مكلفة بمهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام، وهو استعادة السلم والأمن وتعزيز العملية الدستورية والسياسية في هايتي. وفي أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، يستلزم هذا الهدف العام الحفاظ على المكاسب المتمثلة في إحلال الاستقرار منذ عام ٢٠٠٤، وإتاحة الأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإعمار.

٨ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، أثناء فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية ذات الصلة، المبينة في الأطر الواردة أدناه. وقد صنفت هذه الأطر وفقا لخمسة عناصر: (أ) التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة؛ (ب) الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ (ج) حقوق الإنسان؛ (د) تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية؛ (هـ) الدعم.

٩ - وستفرضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال مدة بقاء البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار ما أحرز من تقدم في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء

موارد التوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة، التي يمكن نسبتها إلى البعثة ككل. وترد إيضاحات الفروق في عدد الموظفين، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ضمن كل عنصر على حدة.

١٠ - وللبعثة وجود في مقاطعات هايتي العشر جميعها. ويقع مقر البعثة في العاصمة بورت - أو - برانس. وقد دمر الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ المقر الرئيسي للبعثة، مما أودى بحياة ١٠٢ من موظفي الأمم المتحدة. ولذلك نقل مقر البعثة إلى قاعدة اللوجستيات التابعة لها في مطار بورت - أو - برانس، وهي تقوم بإنشاء حيز إضافي للمكاتب في معسكرات الأمم المتحدة الموجودة. وتضطلع القاعدة اللوجستية للبعثة أيضا بدور المقر المؤقت لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، التي تضررت مبانيها من الزلزال. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أنشأت البعثة أيضا مركزا للاتصال والدعم في سانتو دومينغو لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي مع حكومة الجمهورية الدومينيكية والسلك الدبلوماسي وممثلي الجهات المانحة الذين يوجد مقرهم في الجمهورية الدومينيكية، فضلا عن فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية الدومينيكية. ونُقلت بعض المكاتب الإدارية لشعبة دعم البعثة إلى مركز الاتصال والدعم في عاصمة الجمهورية الدومينيكية.

١١ - وتوجد المكاتب الإقليمية للبعثة في جميع المدن الرئيسية في المقاطعات العشر: بورت - أو - برانس (غرب)؛ وبور دو بي (شمال غرب)؛ وكاب هايتيان (شمال)؛ وفور ليبرتي (شمال شرق)؛ وأنش (وسط)؛ وغونائيف (أرتيبونيت)؛ وميراغوان (نييس)؛ وجاكميل (جنوب شرق)، ولي كاي (جنوب)؛ وجيرمي (غراند - آنس). وللبعثة أيضا مكتب فرعي في سان مارك (مقاطعة أرتيبونيت)، ومكتب فرعي منذ شباط/فبراير ٢٠١٠ في ليوغان (غرب)، أنشئ بغرض تنسيق ودعم عمليات الأمم المتحدة للإغاثة وإعادة الإعمار في المركز السطحي للزلزال.

١٢ - وفي أعقاب الزلزال، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠)، الذي قام بموجبه بزيادة المستويات العامة لقوة البعثة من أجل دعم الجهود الفورية للإنعاش وإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار. وحدد القوام المأذون به بعد بمستوى ٨ ٩٤٠ من القوات و ٣ ٧١١ من أفراد الشرطة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ من الأفراد، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على أن يشمل قوام الشرطة الجديد ما يصل إلى ١٠٠ من خبراء الإصلاحات ليتم نشرهم في السجون لمساعدة الحكومة على تحسين إدارة السجون وظروف الاحتجاز فيها، حيث تضرر العديد منها من جراء الزلزال. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أذن مجلس الأمن بزيادة أخرى في قوام شرطة الأمم المتحدة بما قدره ٦٨٠ ضابطا - ليصل

إلى حد أقصى جديد قدره ٣٩١ ٤ فردا - باعتبارها قدرة احتياطية مؤقتة مع التركيز بشكل خاص على بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية.

١٣ - وينتشر العنصر العسكري للبعثة في مناطق المسؤولية العشر (بورت - أو - برانس، وغونائيف، وكاب هايتيان، وفور ليبرتي، وبور دو بيه، وميريالي، وليوغان، وبور سالو، وجاكميل، ولي كاي) في حين تنتشر الوحدات العسكرية في ٢٦ موقعا. واستنادا إلى استعراض أجري مؤخرا لتشكيل قوات البعثة، قام الجيش بمواءمة منطقة عملياته بصورة وثيقة مع تقسيم البلد إلى مقاطعات. وتنتشر العناصر البحرية للبعثة في فور ليبرتي وبور سالو وجاكميل وغونائيف، وتنتشر بشكل مؤقت في قاعدة كيليك لخفر السواحل في بورت - أو - برانس. وتشترك البعثة في الموقع مع المديرية العامة للضرائب في أربعة مواقع حدودية برية في وانامينت وبلادار ومالباس وأنس - آ - بيتر. وتنتشر حاليا ثلاث عشرة وحدة شرطة مشكلة في بورت - أو - برنس، وهي توفر أيضا وجودا آمنا، بما في ذلك مهام مكافحة الشغب والتجمهر في غونائيف وكاب هايتيان ولي كاي، في ظل الاستعدادات الجارية لنشر تسع وحدات إضافية للشرطة المشكلة، ستنتشر أربع وحدات منها في بورت - أو - برانس، وخمس وحدات في آنش ولامب وبور دو بيه وجاكميل وجيريمي.

١٤ - وفي أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠)، جرى تعزيز العنصر العسكري بأفراد للمشاة (كتيبة واحدة وسريتان)، وموظفين للأشغال الهندسية (أربع سرايا)، وأفراد للشرطة العسكرية (فصيلة واحدة) وأطباء (من أجل مستشفى المستوى الثاني) وضباط للأركان (من أجل مقر البعثة) لتعزيز قدرة البعثة على توفير الأمن ودعم الجهود الإنسانية. وبعد انسحاب معظم الأفراد العسكريين غير التابعين للأمم المتحدة البالغ عددهم ٢٢ ٠٠٠ فرد ممن انتشروا في أعقاب الزلزال، ومع وجود ١٠٦ فقط من القوات غير التابعة للأمم المتحدة المتبقية في هايتي اعتبارا من منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تولى العنصر العسكري دورا أكبر في ضمان بيئة آمنة ومستقرة ودعم جهود الإغاثة والإنعاش.

١٥ - وعنصر شرطة الأمم المتحدة المنتشر في المقاطعات العشر جميعها، كما يوجد بصورة مشتركة في ٦٤ من مراكز الشرطة الرئيسية في أنحاء البلد - وهو ما يمثل زيادة ١٠ مراكز على الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُسعى من خلال توسيع برنامج الاشتراك في الموقع في المفاوضات إلى زيادة تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية. وقد زادت شرطة الأمم المتحدة أيضا من انتشارها في بورت - أو - برانس وغيرها من المدن المتضررة من الزلزال بغية إتاحة إجراء عمليات مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية في مخيمات المشردين داخليا والمناطق

المعرضة للجريمة. وتتمثل أهم أولويتين بالنسبة للشرطة في حماية المشردين مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، والتصدي للمخاطر الأمنية الجديدة، مثل هروب زعماء العصابات من السجون التي انهارت في أثناء الزلزال.

١٦ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٨)، تقوم البعثة بإنشاء وجود لها في أربعة معابر حدودية برية (وانامينت، وبيلادير، ومالباس، وآنس - آ - بيتر)، كما تنشر وحدات عسكرية وزوارق دورية في خمسة مواقع بحرية (فور ليبرتيه، وغونائيف، وكيليك، وبور سالو، وجاكميل). وجرى تأجيل عمليات الانتشار في جيريمي وميراغوان، في انتظار الحصول على موافقة حكومة هايتي. وإضافة إلى ذلك، تأخر الانتشار في بور دوبيه بسبب الموارد الهندسية المحدودة. وستبقى البعثة على وجودها من خلال اشتراك مكاتب الشرطة والشؤون المدنية التابعة للبعثة في الموقع مع مكاتب السلطات الهايتية للجمارك والهجرة والأمن أو من خلال محاذاتها لتلك المكاتب في ١٠ موانئ (فور ليبرتيه، وكاب هايتيان، وبور دوبيه، وغونائيف، وسان مارك، وبورت - أو - برانس، وميراغوان، وجيريمي، ولي كاي، وجاكميل)، ومن خلال اشتراكها في الموقع أو محاذاتها للمراكز الحدودية البرية الأربعة في وانامينت، وبيلادير، ومالباس، وآنس - آ - بيتر.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

١٧ - أحرزت هايتي تقدماً كبيراً نحو تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة منذ عام ٢٠٠٤. ولم يدمر الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ هذه المكاسب، ولكنه أضر بها. وأدى الزلزال إلى تفاقم مستويات الضعف العالية بالفعل، حيث أوجد مخاطر وتهديدات أمنية جديدة. فقد لقي أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ شخص مصرعهم، ودُمر تماماً ٤٠٠ ١٨٨ منزل أو أصيبت بأضرار، وشُرد نحو مليوني شخص. ويعيش ما يقرب من ١,٣ مليون شخص في خيام وملاجئ مؤقتة. وجعلت المعيشة والأوضاع الأمنية السائدة في مخيمات الاستيطان الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، أكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر والعنف القائم على التحيز الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويُعتبر نصف مليون طفل، معظمهم من غير المصحوبين أو المنفصلين عن أسرهم، أطفالاً في غاية الضعف.

١٨ - وبدأت فصول الأزمة الإنسانية تتكشف في ظل تراجع مفاجئ لقدرات الدولة. فجميع فروع الحكومة الثلاثة ومؤسسات سيادة القانون الرئيسية تكبدت خسائر بشرية فادحة وأضراراً في بنيتها التحتية، وضعفت بشكل ملحوظ نتيجة لذلك. وفرّ مجرمون وزعماء عصابات خطرون من السجون المدمرة. وأدى انخفاض الأنشطة القضائية وتلف

سجلات الملكية والمواليد والزواج والوفيات أو عدم وجودها إلى تفويض إمكانيات الحماية القانونية لضحايا الزلزال. وتباطأت الإصلاحات الحاسمة في الشرطة والقضاء وإدارة السجون أو توقفت مؤقتاً بعد وقوع الزلزال. وتأجلت أيضاً الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٠ لانتخاب مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، حيث ساد مناخ من الارتياح السياسي. وأصبح إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أولوية رئيسية لضمان نقل ديمقراطي للسلطة وفقاً للجدول الزمني الدستوري وضماناً لشرعية المؤسسات المنتخبة.

١٩ - وقدمت الحكومة الهايتية خطة عمل من أجل الإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني في مؤتمر دولي للمانحين لهائي عُقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. وتعهدت دول أعضاء في الأمم المتحدة وشركاء دوليون بدفع مبلغ ٥,٥ بليون دولار للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، صُرف منها حوالي ٥٠٦ ملايين دولار وتم التعهد بدفع ٥٩٥ مليون دولار إضافية. وأنشأت الحكومة لجنة هايتية مؤقتة للإنعاش لتنسيق جهود الإنعاش وإعادة الإعمار والإشراف عليها. والأمم المتحدة عضو في هذه اللجنة التي يمثلها فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنشئ صندوق استثماري متعدد المانحين، يديره البنك الدولي وصندوق إعادة إعمار هايتي، للإشراف على توزيع الموارد الدولية على المشاريع التي وافقت عليها لجنة الإنعاش.

٢٠ - وقد حُولت للممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة سلطة تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والتي أعيد تنظيمها لتتوافق مع خطة عمل الحكومة من أجل الإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٠. لذلك فإن الممثل الخاص للأمين العام يقوم بدور حاسم في تنسيق جهود إعادة الإعمار الدولية مع اللجنة الهايتية المؤقتة للإنعاش، ولا سيما رئيسها، رئيس وزراء هايتي، جان ماكس بيليريف، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق وليام جيفرسون كلينتون.

٢١ - وكان الرئيس كلينتون قد عُين في منصب مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهائي في أيار/مايو ٢٠٠٩ لتيسير النمو الاقتصادي والاستقرار من خلال تعبئة استثمارات القطاع الخاص والدعم المقدم من المانحين. وفي أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طلب الأمين العام إلى المبعوث الخاص أن يتولى دور التنسيق في جهود الإغاثة وإعادة الإعمار. ويدعو المبعوث الخاص إلى وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته من أجل إنعاش هايتي على المدى الطويل لتحقيق وتأكيد تلك الالتزامات، والمساعدة على توجيه المساعدات بفعالية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة. ويساعد المبعوث الخاص، بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام، في تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في هايتي، بما في ذلك الحكومات

المانحة والمستثمرون من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ويساعده بهذه الصفة مكتب المبعوث الخاص في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

٢٢ - واليوم، تواجه هايتي مزيجاً من تحديات ما بعد الكارثة والتحديات المرتبطة بتحقيق الاستقرار. وثمة ثلاثة تحديات بارزة هي: الحفاظ على الاستقرار لتيسير الانتعاش وإعادة الإعمار وإصلاح المؤسسات؛ وبناء القدرات للحفاظ على عمليات مؤسسات الدولة المتضررة من الزلزال والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية؛ وتنسيق المساعدات الدولية لضمان ألا تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الثروة والفرص التي ظل لمدة طويلة يغذي عدم الاستقرار في البلاد.

٢٣ - وستكون إعادة بناء هايتي ووضع مؤسساتها على طريق توطيد الديمقراطية النتيجة الجماعية للحكومة والمؤسسات الدولية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. والبعثة هي الفاعل الحاسم في تعزيز السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي وسيادة القانون. وقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2010/200 و Corr.1)، اعتماده استعراض دور البعثة. وقدم توصيات لإجراء زيادة مؤقتة لمساعدة الحكومة في الحفاظ على مكاسب الاستقرار التي تحققت حتى الآن، وتيسير الانتقال على نحو سلس نحو إعادة الإعمار. وأشار الأمين العام كذلك، في تقريره المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (S/2010/446)، إلى أن استجابة مجلس الأمن للزلزال كانت سريعة وحاسمة، مما أدى إلى المساهمة في زيادة أعداد الجنود وأفراد الشرطة في مرحلة ما بعد الزلزال، وتوفير الدعم اللوجستي والتقني لحكومة هايتي. ويمكن للبعثة أن تساعد، بالعمل في هذا الإطار، على إيجاد الفرص التي ستحتاج إليها الحكومة في الشهور الحرجة المقبلة لقيادة هايتي في اتجاه إيجابي. وستكون انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وتنصيب رئيس جديد في شباط/فبراير ٢٠١١ معلمين رئيسيين في زيادة القدرات. ومن شأن الانتقال السلمي للسلطة أن يسمح للعنصر العسكري وعنصر الشرطة بالنظر في الانسحاب التدريجي رهناً بالظروف الأمنية السائدة.

٢٤ - والبعثة، وهي تتصرف في إطار ولايتها الحالية، ستواصل تعاونها مع مكتب منسق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري على دعم الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش خلال فترة الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١. ويُراعى في الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ توفير الدعم العسكري والشرطي لجهود الإنعاش وإعادة الإعمار، وتقديم المساعدة لمؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية من خلال المشاريع ذات الأثر السريع وتوسيع نطاق أنشطة الحد من العنف في المجتمعات المحلية، ودعم مكتب المبعوث الخاص، وتوجيه

الدعم اللوجستي والفني للحكومة. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠)، سيكون الدعم اللوجستي والتقني المتخصص المقدم إلى الحكومة مؤقتاً وسيركز على مجالين هما: عمليات مؤسسات سيادة القانون المتضررة من الزلزال وإعادة توطين المشردين. وسينتهي هذا الدعم تدريجياً حينما تتحول مساعدات الجهات المانحة لهايتي إلى موارد مملوكة للدولة وكلما زادت القدرات الوطنية. وقدمت البعثة أيضاً الدعم اللوجستي والتقني المتخصص للحكومة في ما يتعلق بإنشاء لجنة للتحقيق في الحادث الذي وقع في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في سجن لي كاي، الذي لقي فيه عدد من السجناء حتفهم.

٢٥ - وسيتم نشر الأفراد العسكريين الإضافيين البالغ عددهم ٢٠٠٠ المأذون بهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بتمركز سريتي الهندسة المتبقيتين. وقد تم بالفعل النشر الأولي لـ ١٧٠٠ من الأفراد العسكريين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن المتوقع نشر تسع وحدات إضافية من الشرطة المشكلة في الربع الأخير من عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يكتمل النشر الكامل لشرطة الأمم المتحدة وموظفي المؤسسات الإصلاحية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وكنون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على التوالي. وسيستعاض عن ناقلات الجند المدرعة المملوكة للوحدات لست كتائب للمشاة بمركبات خفيفة للدوريات خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٢٦ - وتمشياً مع الطابع المؤقت للقوام المعزز للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فإن البعثة لا ترى مبرراً لتوفير أماكن الإقامة ذات الجدران الصلبة للوحدات التي لن توجد ضمن البعثة إلا لمدة قصيرة. ولتحقيق أقصى استفادة من هذا الجهد، ستستخدم القدرة العسكرية الهندسية الإضافية إلى جانب الاستعانة بمصادر خارجية لبناء سبعة مخيمات للوحدات ووحدات الشرطة المشكلة القائمة. ولن توفر أماكن الإقامة ذات الجدران الصلبة إلا للقوات وأفراد الشرطة المشكلة الذين ليسوا جزءاً من الأفراد النظاميين الـ ١٨٠ ٤ الذين نشروا ضمن القوات التي شهدت زيادة حادة في أعقاب الزلزال. وسيكون على الأفراد الاحتياطيين أن يقيموا في الخيام بعد فترة أولية مدتها ١٢ شهراً من انتشارهم، على أن توفر البعثة المرافق العامة مثل المياه المحمولة في الصهاريج والمياه الصالحة للشرب والإمداد المتواصل بالطاقة لجميع مباني البعثة والعنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين لها، حسب الاقتضاء.

٢٧ - وللوفاء بدور البعثة الموسّع، يُقترح أن يتم مؤقتاً تعزيز مستوى ملاك موظفي عنصرها المدني. وبموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٤، وبالإضافة إلى ملاك الموظفين المدنيين المعتمد للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تمت مؤقتاً الموافقة على ما مجموعه ٣٠٠ وظيفة مؤقتة، تشمل ١٣١ وظيفة دولية و ١٤٣ وظيفة وطنية و ٢٦ وظيفة لمتطوعي

الأمم المتحدة، وذلك للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لتمكين البعثة من إنجاز الأنشطة البرنامجية وأنشطة الدعم ذات الصلة بزيادة قوام عنصرها العسكري وعنصر الشرطة التابع لها وتوسيع نطاق عملياتها. واستناداً إلى نتائج استعراض شامل لاحتياجات البعثة من الموظفين ومع مراعاة التعقيد الفني المتزايد لعمليات البعثة خلال فترة الطفرة هذه، تتضمن ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ اقتراحاً للموافقة على عدد إضافي صاف من الوظائف مجموعه ٣٨٦ وظيفة مدنية مؤقتة لدعم البعثة بصفة مؤقتة، والتي ستسحب تدريجياً كلما قلت حاجة الحكومة للدعم المباشر وتكثفت جهود إعادة الإعمار. وتمشياً مع طابع الطفرة المؤقت، تُقترح تلبية احتياجات إضافية من الدعم الفني والموظفين كوظائف مؤقتة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ على أن تكون مرتبطة بمدة الطفرة.

٢٨ - وسيكون على شعبة دعم البعثة دعم ثنائي أنشطة رئيسية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، إلى جانب توفير الدعم اليومي المستمر بكفاءة وفعالية، والاحتياج الإضافي لدعم الجهود الإنسانية في هايتي. وتشمل هذه الأنشطة الرئيسية ما يلي: (أ) الانتهاء من نشر وتغطية نفقات الأفراد النظاميين الإضافيين البالغ عددهم ١٨٠ ٤؛ (ب) تعزيز المكاتب الإقليمية الرئيسية في الشمال والجنوب دعماً للعمليات الإدارية في المناطق؛ (ج) استبدال أماكن إيواء مكاتب البعثة وتوفير مساكن مؤقتة لموظفيها؛ (د) تقديم الدعم اللوجستي والإداري لحكومة هايتي؛ (هـ) تقديم الدعم اللوجستي والإداري لمكتب المبعوث الخاص؛ (و) تقديم الدعم للانتخابات المحلية والوطنية؛ (ز) إدارة مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو؛ (ح) تنفيذ تدابير متعلقة بالميزانية للحد من الزيادة في الاحتياجات من الموارد لفترة الطفرة، كما هو موضح في الفقرة ٣٦ من هذا التقرير.

٢٩ - وامتثالاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٤، أجرت البعثة تقييماً شاملاً لاحتياجاتها من الموظفين، وهو مبين في الميزانية الحالية. وشمل تحديد الوظائف التي يؤديها المتعاقدون الأفراد بصفة مستمرة، أي لأكثر من تسعة أشهر، والتي اقترحت وظائف مؤقتة من أجلها، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بعدة محاولات للاستعانة بجهات خارجية لأداء المهام التي لا تتطلب مهارات معينة، ولكنها لم تفلح في ذلك. وتُقترح وظائف مؤقتة، حسب الاقتضاء وفيما يتعلق بالزيادة المؤقتة لـ ٢٠٠٠ من الأفراد العسكريين و ٢١٨٠ من أفراد الشرطة.

٣٠ - وبالنظر إلى أن مقر البعثة قد دمر في الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فإن قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة ومخيما عسكريا حول استخدامه في بورت - أو - برانس يُتخذان بمثابة مكان مؤقت لإيواء الموظفين القادمين من المبنى المعطوب وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٩٠٨

(٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، يتعين على البعثة أن تركز في المقام الأول على ترميم جميع مباني البعثة التي أعطيت خلال الزلزال، بما في ذلك المكاتب ومساكن الموظفين المدنيين على حد سواء. وستشمل المشاريع ذات الأولوية الرئيسية إعادة بناء المكاتب الموجودة داخل قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة وإصلاحها وإعادة توزيعها، وإنشاء مقر مؤقت للبعثة ومكاتب للموظفين المدنيين الإضافيين البالغ عددهم ٣٨٦، وإقامة مخيم مؤقت لإقامة الموظفين يتسع لـ ٢١٠ أشخاص. وليس من المتوقع أن تبدأ الأشغال الكبرى لبناء مقر بديل للبعثة أطول أجلا خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وكل ما في الأمر أن خبيراً استشارياً سيقوم بأعمال التصميم الأولية خلال فترة الميزانية.

٣١ - وتمشياً مع ولاية البعثة المتمثلة في مساعدة حكومة هايتي على إجراء انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، سيُقدم الدعم في مجال النقل الجوي والبري لتوزيع المواد الانتخابية وبطاقات الاقتراع في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن توفير النقل الجوي للمسؤولين الحكوميين والمراقبين الدوليين والاستشاريين خلال فترة الانتخابات في أواخر عام ٢٠١٠.

٣٢ - وفي حين أن غالبية الأنشطة الفنية ستظل متركزة في هايتي، فإنه من الضروري إعادة تشكيل كيفية نشر أفراد البعثة للحد من تعرض موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها للكوارث المحتملة، مثل الزلازل والأعاصير، وكذلك الأعمال الإجرامية وأعمال الشغب. ولهذا الغاية، نقلت البعثة المهام التي ليس من اللازم أن تكون موجودة بشكل دائم في هايتي لدعم البعثة انطلاقاً من سانتو دومينغو في الجمهورية الدومينيكية. وقد اختيرت سانتو دومينغو نظراً لقربها الطبيعي من هايتي ولأنها توفر درجة عالية من البنية التحتية المتقدمة وتتطلب كمية محدودة من موارد الأمم المتحدة لتصبح موقعاً للعمليات. ومن المفترض أن يظل مركز الاتصال والدعم بسانتو دومينغو جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية للدعم الذي ستقدمه البعثة خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٣٣ - وقد أنشئ أيضاً مكتب اتصال صغير للممثل الخاص للأمين العام في سانتو دومينغو لضمان التنسيق والتعاون الكاملين مع نظام مجموعات الشؤون الإنسانية الذي يقوده المنسق المقيم والفريق القطري في الجمهورية الدومينيكية وحكومة الجمهورية الدومينيكية في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بهايتي، ولتسهيل أنشطة وسائل الإعلام والعلاقات العامة.

٣٤ - وستقدم البعثة الخبرة اللوجستية والتقنية لحكومة هايتي في بناء القدرة على دعم مؤسساتها المعنية بسيادة القانون وتنفيذ استراتيجيتها لإعادة توطين المشردين في الوقت المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، ستوفر البعثة مكاتب مؤقتة ومعدات أساسية لوزارة العدل والأمن العام،

والمؤسسات القضائية والإصلاحية، والشرطة الهايتية والإدارات المحلية من أجل استمرار أعمالها وتقديم الخدمات الأساسية ريثما تُقام البنية التحتية الكافية هناك.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، ستقدم البعثة الدعم اللوجستي والإداري لمكتب المبعوث الخاص لتغطية جزء من تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية الأخرى المرتبطة بمكتب المبعوث الخاص خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٣٦ - ومن أجل الحد من الزيادة الكبيرة في الموارد المرتبطة بمستوى الزيادة الطارئة في عدد موظفي البعثة ومهامها، اتخذت البعثة قراراً يقضي بالحد من توفير اللوازم والخدمات والمعدات، وحجم ونطاق برامج البناء خلال فترة الطفرة. ويجري تنفيذ عدة تدابير ستؤدي إلى زيادة متوازنة نسبياً في الاحتياجات من الموارد. وستتطلب هذه التدابير عدم تطبيق بعض المعايير التشغيلية في عمليات حفظ السلام خلال فترة الطفرة. ونظراً لقصر الإطار الزمني المتوقع لنشر القوات الإضافية، فإن توفير مرافق ذات جدران صلبة للقوات الإضافية وأفراد الشرطة الإضافيين لا يُعتبر معقولاً من الناحية الاقتصادية، حيث أن هذه المرافق تقتضي قدراً أعلى بكثير من الموارد. ولن يشيّد إلا عددٌ محدود من المخيمات (سبعة) التي ستضم مرافق ذات جدران صلبة خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. واقتضى دعم البعثة تخفيضاً عاماً في التكاليف التشغيلية المتكررة، مثل الوقود واللوازم وأشغال الصيانة الاعتيادية من خلال الاستعانة بجهات خارجية للقيام بأشغال الهندسة المدنية الصغيرة، التي ستشمل الخدمات العامة لإدارة المرافق والمخيمات.

٣٧ - وتعتزم البعثة تحديث وتوسيع شبكة الطبقة ١ التي تشمل شبكة إيثرنت بطاقة غيغابايت تعمل بواسطة الألياف البصرية والموجات المتناهية الصغر عالية القدرة. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة سبل الحصول على موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الإنتاجية والكفاءة من حيث التكاليف والخدمات. وسيتم تحديث النظم من توفير وصلات للصوت والبيانات تعمل على مدار الساعة، ووصلات مبسّطة للتداول بالفيديو، وسبل الاتصال الهاتفي عبر بروتوكول الإنترنت، والاتصال اللاسلكي بالإنترنت وإمكانية التنقل الكامل مع سبل الوصول عن بعد إلى التطبيقات المكتبية. ومن شأن فرضة الخوادم واعتماد المركزية في حفظ البيانات احتياطياً أن يقلل الاحتياجات من المعدات الحاسوبية ويزيد أمن البيانات والاحتفاظ بها.

جيم - الشراكات وتنسيق أعمال الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٣٨ - أقامت البعثة روابط مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية الدومينيكية، وركزت بوجه خاص على القضايا العابرة للحدود مع هايتي. وأنشأت البعثة، هي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مركزاً للعمليات المشتركة وإسناد المهام في غضون أيام من وقوع

الزلازل ليكون بمثابة الوحدة المركزية للتخطيط وإسناد المهام دعماً لأنشطة الإغاثة الدولية والإنعاش المبكر. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، تقدمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري باقتراح لإنشاء إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لهائتي وذلك من أجل وضع استراتيجية مشتركة لدعم الاستقرار وإعادة الإعمار. وسيقوم الإطار على أولويات خطة عمل الحكومة الوطنية لتحقيق الانتعاش والتنمية ويعتمد على عدد من الوثائق الرئيسية، من ضمنها الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، وتقييم الاحتياجات بعد الكوارث، وقرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠)، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، وورقة استراتيجية الحد من الفقر لعام ٢٠٠٧. وقد حددت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري ثلاث أولويات رئيسية للأشهر الـ ١٨ المقبلة وهي: (أ) الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ونقل السلطة بعد ذلك؛ (ب) إعادة توطين أكثر من نصف السكان الذين تشردوا قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ (ج) تنفيذ خطة عمل من أجل الإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني وإعادة الإعمار في المناطق التي يكون فيها للأمم المتحدة امتياز نسبي واضح. واستناداً إلى رؤية مشتركة لدور الأمم المتحدة في هائتي، فإن الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي يتوقع أن يكتمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، سيحدد الأهداف الممكن بلوغها لتوطيد دعائم السلام والانتعاش والتنمية. وسيحدد أيضاً مسؤوليات واضحة لكل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة لتحقيق أفضل استخدام لموارد كل منها. علماً بأن أطر الميزنة على أساس النتائج المعتمدة في البعثة والبرامج القطرية لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ستترجم الأولويات الاستراتيجية المبينة في الإطار الاستراتيجي المتكامل إلى البرامج والأنشطة القائمة على احترام الحقوق لتحقيق النتائج الجماعية المرجوة.

٣٩ - والفترة التي يغطيها الإطار الاستراتيجي المتكامل تتزامن مع الجدول الزمني الذي حددته الحكومة في خطة عملها، وكذلك مع الدور الموسع الموقت الذي تقوم به البعثة دعماً للمؤسسات المعنية بسيادة القانون واستراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين. وتتوافق الفترة التي يغطيها الإطار الاستراتيجي المتكامل مع المرحلة المتبقية من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. ويتيح الإطار الاستراتيجي المتكامل أرضية تقوم عليها إعادة مواءمة أهداف فريق الأمم المتحدة القطري وبرامجه مع خطة العمل الوطنية للحكومة، ليعكس الواقع الجديد على الأرض. لذا، فإن مآله أن يحل محل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه المرجع الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في هائتي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج

التوجيه التنفيذي والإدارة

٤٠ - يتولى ديوان الممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١
الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^١	الأمم المتحدة	متطوعو			
مكتب الممثل الخاص للأمين العام									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	٢	١	٣	٨	٦	-	١٤	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	٣	١	٣	٩	٦	-	١٥	
صافي التغير	-	١	-	-	١	-	-	١	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٣	٢	٣	٩	-	١١	
صافي التغير	-	١	٣	٢	٣	٩	-	١١	
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	٢	-	٢	٦	٣	-	٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	٢	-	٢	٦	٣	-	٩	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٢	١	١	٤	١	-	٥	
صافي التغير	-	٢	١	١	٤	١	-	٥	
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	٢	-	٢	٦	٣	-	٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	٢	-	٢	٦	٣	-	٩	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	

الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^٥	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٢	١	-	٣	٢	٥
صافي التغير	-	-	٢	١	-	٣	٢	٥
المجموع								
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٣	٣	٦	١	٧	٢٠	١٢	٣٢
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٣	٣	٧	١	٧	٢١	١٢	٣٣
صافي التغير	-	-	١	-	-	١	-	١
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٧	٤	٤	١٦	٥	٢١
صافي التغير	-	١	٧	٤	٤	١٦	٥	٢١

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة مؤقتة واحدة و ٩ وظائف دائمة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان

٤١ - يقدم المكتب المساعدة إلى الممثل الخاص للأمين العام لدعم ما يضطلع به من مساهمة حميدة وأنشطة مختلفة في إطار منظومة الأمم المتحدة في هايتي. وفي أعقاب الزلزال، تكتفت الاتصالات بين الممثل الخاص وحكومة الجمهورية الدومينيكية والبعثات الدبلوماسية القائمة في الجمهورية الدومينيكية، مع إنشاء مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو في شباط/فبراير ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، تولى مكتب الممثل الخاص للأمين العام مسؤولية تخطيط البعثة، وهي وظيفة كانت تضطلع بها في السابق شعبة الشؤون السياسية والتخطيط حتى وقوع الزلزال، وذلك بهدف الرقابة المباشرة على التخطيط الاستراتيجي وعلى تنفيذ أنشطة البعثة التي اتخذت أبعاداً كبرى في مجال الأنشطة الإنسانية/الإنعاش. وحتى الوقت الحاضر، يضطلع بعبء العمل موظفون من عمليات ميدانية أخرى ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها القائمة في هايتي. بموجب ترتيبات مؤقتة. غير أن ذلك لا يعتبر حلاً

مستداماً. فالموارد الحالية من الموظفين غير كافية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات كي يتسنى للمكتب أن يدير أنشطة البعثة التي اتسع نطاقها. ووفقاً لذلك، يلزم توفير موظفين إضافيين لدعم وظائف التنسيق والرقابة والتخطيط والبروتوكول في مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

٤٢ - وقد زاد الطلب على خدمات مكتب الممثل الخاص للأمين العام زيادة هائلة منذ وقوع الزلزال. وقد عزز قرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠) من سلطة الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق وتسيير جميع الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويؤدي الممثل الخاص للأمين العام دوراً رئيسياً في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي، بوصفه رئيساً مشاركاً للاجتماعات التي تُعقد كل أسبوعين مع رئيس الوزراء وجهات فاعلة ثنائية ومتعددة الأطراف. كما أن العدد الكبير من الزيارات الرفيعة المستوى إلى هايتي قد زاد من عبء العمل في المكتب. وقد كانت إقامة اتصالات وثيقة مع حكومة الجمهورية الدومينيكية من أجل تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي، وتسهيل إيصال المعونة، وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، تمثل جزءاً من أولويات البعثة منذ وقوع الزلزال. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي وحكومة الجمهورية الدومينيكية على زيادة ما يضطلعان به من أنشطة في المناطق الحدودية.

٤٣ - وفي ضوء ما سبق، يُقترح إنشاء ١١ وظيفة مؤقتة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، على النحو التالي: (أ) مستشار خاص أقدم (مد-١)؛ ونائب لرئيس الأركان (ف-٥)، وموظف شؤون سياسية (ف-٤)، وموظف تخطيط (ف-٣) ومساعدان إداريان، أحدهما للتخطيط والآخر للتسجيل (فئة الخدمة الميدانية) للعمل في مقر البعثة؛ (ب) وموظف اتصال أقدم (ف-٥)، وموظف اتصال (ف-٣)، ومساعدان إداريان (واحد من فئة الخدمة الميدانية وواحد من فئة الخدمات العامة)، ومساعد واحد للأعمال المكتبية/سائق (فئة الخدمات العامة الوطنية)، للعمل في مركز سانتو دومينغو للاتصال والدعم.

٤٤ - ويُقترح إنشاء وظيفة مستشار خاص أقدم (مد-١) كوظيفة مؤقتة لتقديم المشورة الاستراتيجية إلى الممثل الخاص للأمين العام، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعي الحميدة وتنسيق المهام المتصلة بالمساعدة الدولية. ويضطلع المستشار الخاص الأقدم، تحت الإشراف المباشر للممثل الخاص للأمين العام، بالتعاملات اليومية مع الأطراف المعنية الرئيسية الوطنية والدولية، وتسهيل الحوار مع الحكومة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتقديم المشورة السياسية ووضع توصيات بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بتحقيق الاستقرار والتعمير في هايتي.

٤٥ - وحتى يتسنى التعامل مع الزيادة في عبء العمل والمسؤوليات الواقعة على عاتق مكتب الممثل الخاص للأمين العام، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لنائب لرئيس الأركان (ف-٥)، وموظف شؤون سياسية (ف-٤) ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) لأغراض القيام بمهام التسجيل. وسيقدم نائب رئيس الأركان (ف-٥) المساعدة لرئيس الأركان في معالجة المسائل المتعلقة بالإدارة، ووضع السياسات وكفالة تنفيذها. وسيساعد موظف الشؤون السياسية (ف-٤) الممثل الخاص للأمين العام في الاضطلاع بالشؤون السياسية والأمر المتعلقة بالسياسة العامة، ويساعد في تحديد ما ينشأ من قضايا ذات صلة بولاية البعثة، وفي إعداد التقارير الحساسة وورقات الإحاطة للممثل الخاص للأمين العام، واستعراض مشاريع الخطب والبيانات والنشرات الصحفية، وتسجيل الملاحظات خلال الاجتماعات. وتُقترح أيضاً وظيفة المساعد الإداري (فئة الخدمة الميدانية) لمساعدة رئيس الأركان في إدارة السجلات ومراسلات مكتب الممثل الخاص للأمين العام والتأكد من مراجعتها وتوزيعها وحفظها.

٤٦ - وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، أنيطت المسؤولية عن تخطيط البعثة بشعبة الشؤون السياسية والتخطيط. بيد أنه في أعقاب الزلزال، تولى مكتب الممثل الخاص للأمين العام المسؤولية عن تخطيط البعثة من أجل ممارسة رقابة مباشرة على التخطيط الاستراتيجي، وعلى تنفيذ الزيادة في أنشطة البعثة، وعلى أنشطة التخطيط المشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري. ولذا يُقترح أن تُنقل الوظيفة القائمة لموظف التخطيط الأقدم (ف-٥) من شعبة الشؤون السياسية والتخطيط إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام للعمل تحت الإشراف المباشر لرئيس الأركان. وسيُراس موظف التخطيط الأقدم وحدة التخطيط المشترك الجديدة، التي أنشئت تمثيلاً مع ما وضعه الأمين العام من مبادئ توجيهية واشتراطات بشأن تحقيق التكامل، وذلك لدعم عملية التخطيط المتكامل للبعثات الخاصة بالبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيعمل في وحدة التخطيط المشترك موظفون من البعثة ومن فريق الأمم المتحدة القطري. ويُقترح أيضاً إنشاء وظيفتين مؤقتتين لموظف تخطيط (ف-٣) ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) للعمل في وحدة التخطيط المشترك. وسيساعد موظف التخطيط (ف-٣) موظف التخطيط الأقدم في وضع ورصد وتقييم الخطط الاستراتيجية للبعثة، والإطار الاستراتيجي المتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة. وسيساعد المساعد الإداري (فئة الخدمة الميدانية) موظفي التخطيط في إعداد الرسوم البيانية والخرائط والعروض والتقارير.

٤٧ - ومع إنشاء مركز سانتو دومينغو للاتصال والدعم، يُقترح إنشاء خمس وظائف مؤقتة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام يكون مقرها في الجمهورية الدومينيكية، وذلك على النحو التالي: موظف اتصال أقدم (ف-٥) لدعم المكتب في الاتصال بالمسؤولين في حكومة الجمهورية الدومينيكية، والسلك الدبلوماسي والقطاع الخاص، تحت الإشراف المباشر لرئيس

الأركان؛ وموظف اتصال (ف-٣) ليساعد موظف الاتصال الأقدم في إدارة المكتب وإعداد التقارير ووثائق الإحاطات؛ ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) ليدعم موظفي الاتصال في الاضطلاع بالمهام الإدارية، وإدارة المكتب، وصياغة مشاريع المراسلات الروتينية والموجزات الإعلامية ومدخلات التقارير؛ ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة الوطنية) ومساعد للأعمال المكتبية/سائق (فئة الخدمات العامة الوطنية) لأداء المهام الإدارية، وترتيب عملية إحالة الوثائق وتسليمها، وأداء المهام الكتابية العامة.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٤ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

٤٨ - منذ وقوع الزلزال، شهدت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اتساعاً في نطاق الدور الذي تؤديه في جميع المجالات التي تقع ضمن مسؤولية نائب الممثل الخاص للأمين العام، ومن بينها مكتب المنسق لشؤون سيادة القانون، وهي: سيادة القانون وحقوق الإنسان والانتخابات ودعم البعثة. وفي معظم الحالات، استدعى ذلك توفير قدر أكبر من التنسيق داخل البعثة، ومع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة هايتي والجهات المانحة. ولتلبية هذه الحاجة، يُقترح إنشاء خمس وظائف مؤقتة كما يلي: موظف أقدم لشؤون سيادة القانون (ف-٥)، وموظف برامج لشؤون سيادة القانون (ف-٤)، ومساعد خاص (ف-٣)، ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد للأعمال المكتبية/سائق (فئة الخدمات العامة الوطنية).

٤٩ - سيساعد الموظف الأقدم لشؤون سيادة القانون (ف-٥) المنسق لشؤون سيادة القانون (مد-٢) في الإشراف على قسم العدالة ووحدة السجون ودعمهما، والتنسيق بين أنشطة البعثة وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة. وسيعمل شاغل الوظيفة أيضاً نائباً للمنسق، وهو دور يحق للقائم به الحصول على رتبة أعلى، بالنظر إلى حجم المسؤوليات ونطاقها. ومن أجل زيادة تعزيز مكتب المنسق لشؤون سيادة القانون، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف برامج لشؤون سيادة القانون (ف-٤) لدعم أنشطة البعثة المتعلقة بتخطيط وتنفيذ شؤون سيادة القانون ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أولويات خطة عمل الحكومة للإنعاش والتعمير فيما يتعلق بقطاعات الشرطة والعدالة والسجون. وسيقدم المساعد الإداري المقترح (فئة الخدمة الميدانية) الدعم الإداري واللوجستي لمكتب المنسق لشؤون سيادة القانون.

٥٠ - ويُقترح كذلك إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد خاص (ف-٣) للعمل تحت إشراف المساعد الخاص لنائب الممثل الخاص للأمين العام (ف-٥). وسيساعد شاغل الوظيفة المكتب

في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة لأغراض الانتخابات وسيادة القانون، وحشد دعم المانحين من أجل إصلاحات قطاع الشرطة ونظام السجون وإقامة العدل. وأخيراً، يُقترح إنشاء وظيفة مساعد للأعمال المكتبية/سائق (فئة الخدمات العامة الوطنية) لأداء الوظائف الإدارية والكتابية العامة.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم)

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٣ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان

٥١ - أدى اتساع نطاق استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش الناجمة عن الزلزال إلى زيادة ملحوظة في الدور التنسيقي الذي يؤديه نائب الممثل الخاص للأمين العام، الذي يعمل أيضاً بوصفه منسق الشؤون الإنسانية، والمنسق المقيم، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويؤدي شاغل هذه الوظيفة أيضاً دوراً هاماً في مجال التنسيق فيما يتعلق بتحقيق التكامل بين عمليات التخطيط الاستراتيجي للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري منذ تموز/يوليه ٢٠١٠، وفيما يتعلق بإنشاء لجنة رئاسية معنية بإعادة توطين المشردين. وعلاوة على ذلك، تولى نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم مسؤولية الإشراف المباشر على قسم الشؤون المدنية، وذلك لتسهيل التفاعل على نحو أوثق بين الوجود الميداني المدني للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٥٢ - ومكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم كياناً متكامل قائم على موارد مشتركة مقدّمة من البعثة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإحدى أولويات المكتب في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ هي كفالة مواءمة الأنشطة التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع خطة عمل الحكومة للإنعاش والتنمية الوطنيين. والمكتب أيضاً هو المحاور الرئيسي للبعثة مع مكتب المبعوث الخاص والجهات المانحة والمنظمات الدولية المشاركة في أنشطة الإنعاش والتعمير. وحتى يتسنى تلبية الزيادة في الاحتياجات التشغيلية للمكتب، يُقترح إنشاء أربع وظائف مؤقتة كالتالي: موظف أقدم لشؤون التنسيق (ف-٥)، وموظف إبلاغ (ف-٣)، وموظفان لشؤون التنسيق (موظفان وطنيان). وسيعمل شاغلو هذه الوظائف تحت الإشراف المباشر لرئيس المكتب المتكامل (مد-١).

٥٣ - ويكون الموظف الأقدم لشؤون التنسيق (ف-٥) مسؤولاً عن إقامة اتصالات منتظمة مع المسؤولين الحكوميين والجهات المانحة والمنظمات الوطنية والدولية المشاركة في أنشطة الإنعاش والتعمير. ويكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أيضاً عن توفير الدعم للحكومة فيما يتعلق بإدارة الكوارث والحد من المخاطر وتنفيذ استراتيجية إعادة توطين المشردين. وتستلزم الزيادة في مسؤوليات المكتب قدرات إضافية في مجال الإبلاغ، وهو ما اقترحت لأجله الوظيفة المؤقتة لموظف الإبلاغ (ف-٣). ويكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن إعداد ومراجعة مواد الإحاطات والتقارير عن أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة، وضمان تدفق المعلومات بكفاءة بين مختلف الكيانات ومع المكاتب المعنية في نيويورك. ويقيم موظفا شؤون التنسيق (موظفان وطنيان) اتصالات يومية بشأن العمليات مع النظراء الحكوميين وجماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويكون شاغلا الوظائفيتين مسؤولين أيضاً عن المساعدة في مواءمة التخطيط الاستراتيجي للأمم المتحدة مع الأولويات الواردة في خطة عمل الحكومة.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف عمليات (ف-٤) لدعم خلية تنسيق إدارة المشاريع، التي أنشئت في آذار/مارس ٢٠١٠ للمساعدة في تنسيق الاستجابة إلى أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً الناجمة عن الزلزال. ومن المتوقع حالياً أن تُحال هذه المهام التنسيقية إلى الحكومة بحلول نهاية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

العنصر ١: التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة

٥٥ - يعكس العنصر ١ ما تقدمه البعثة من دعم للحكومة لتعزيز الحكم الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة وتطوير مؤسساتها. ويضم هذا العنصر أنشطة الشؤون السياسية والمدنية، وشؤون الإعلام، وعناصر البعثة الانتخابية التي ستركز على الأولويات التالية: تعزيز الحوار السياسي؛ وعقد انتخابات ديمقراطية (تقرر عقد انتخابات رئاسية وتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ويتوقع أن تدعو الحكومة الجديدة إلى إجراء انتخابات محلية في عام ٢٠١١)؛ وبناء القدرات في المؤسسات المركزية والمحلية لدعم الأخذ باللامركزية في الدولة وإعادة توطين السكان الذين شردتهم الزلازل.

٥٦ - وستقوم البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبما يتفق مع أولويات خطة العمل الوطنية التي وضعتها الحكومة للإنعاش والتنمية، بتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية وتقديم المساعدة اللوجستية والتقنية إلى الحكومة لتنظيم الانتخابات وتنفيذ استراتيجيتها لإعادة التوطين. ومن أجل تعزيز الحوار السياسي والمشاركة في الانتخابات والأخذ باللامركزية في الدولة، ستقوم البعثة بتوسيع شبكتها من المراكز الإعلامية الإقليمية ومن تغطية إذاعة الأمم المتحدة لجميع المقاطعات العشر. وستقدم البعثة أيضاً المساعدة التقنية للحكومة لمواصلة وضع وتحديث استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود، بهدف تحسين الضوابط

على الجمارك والهجرة، بما يعزز تحصيل الإيرادات الجمركية، وأمن الحدود، وقدرة الدولة على الحد من الاتجار بالمخدرات والبشر.

٥٧ - وحتى يتسنى تلبية متطلبات هذه الأنشطة الموسعة، يُقترح زيادة عدد الموظفين المؤقتين لدعم الانتخابات، وبناء قدرة مؤسسات الدولة المحلية، وتنفيذ برنامج موسع للمشاريع ذات الأثر السريع، وتعزيز حملات التوعية في جميع المقاطعات العشر.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ حوار سياسي ومصالحة وطنية يشملان الجميع	١-١-١ إجراء انتخابات جامعة وقائمة على المشاركة تُعقد وفقاً للجدول الزمني الدستوري وقانون الانتخابات
	٢-١-١ اعتماد مرسوم رئاسي بشأن تمويل الأحزاب السياسية
	٣-١-١ وقوع أقل من ٦٥ حادثاً من أحداث الاضطرابات المدنية أثارها قضايا سياسية في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بـ ٧٨ حادثاً في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٢٩ حادثاً في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩
	٤-١-١ وجود ما لا يقل عن ٣ ٥٠٠ من المرشحات في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بـ ٣ ٣٨٨ من المرشحات في الانتخابات نفسها في عام ٢٠٠٦

النواتج

- عقد أربعة اجتماعات شهرية مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لتقييم التقدم المحرز بشأن الحوار الذي تجريه الحكومة مع الأحزاب السياسية والجماعات المدنية، والإصلاحات في مجال سيادة القانون، وغيرها من المجالات المتصلة بولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
- عقد اجتماعين في الشهر مع المستشارين الرئيسيين لرئيس الجمهورية لتقديم المشورة بشأن إيجاد عملية سياسية جامعة
- عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي الأحزاب السياسية على الصعيد الوطني، بما في ذلك تمثيل قوي للمرأة، وذلك لتعزيز المؤسسات الديمقراطية والتعددية السياسية، وتقديم المشورة بشأن الحوار السياسي الجامع، وزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات

- تقديم تحليلات سياسية شهرية لإسداء المشورة للمسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية المشاركة في جهود الإعمار وبناء المؤسسات في هايتي بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار والأمن المستدامين في هايتي
- إنشاء وقيادة آلية لتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية وفريق الأمم المتحدة القطري والأطراف المعنية الدولية الأخرى
- عقد ٢٠ اجتماعاً مفتوحاً في المقاطعات العشر جميعها للدعوة إلى إجراء انتخابات جامعة، وللمشاركة السياسية للمرأة، والحوار السياسي، والمصالحة الوطنية، وتقديم المشورة بشأن هذه المسائل
- تيسير تسعة اجتماعات (واحد لكل مقاطعة) بين المرشحات ومنظمات المجتمع المدني
- إجراء حملات إعلامية لدعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وتعزيز وفهم ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، باستخدام أنشطة مختلفة في مجالات الإعلام والدعوة والتوعية العامة، بما في ذلك المشاركة في إنتاج مسلسل تلفزيوني يذاع في مخيمات المشردين داخلياً وفي أنحاء البلد لتبليغ رسائل هامة؛ واستخدام الإمكانات الصوتية (محطة إذاعة البعثة) والطباعة والفيديو وشبكة الإنترنت وحلقات العمل والأنشطة التدريبية في مراكز الوسائط المتعددة، وإنتاج ونشر مجموعة كبيرة من المواد الترويجية، وإقامة علاقات مع وسائط الإعلام والمشاركة الإعلامية القوية، والاحتفال بأيام الأمم المتحدة، وتخصيص فترة على الهواء في شبكتي الإذاعة والتلفزيون الوطنيتين، وذلك لإعلام وتوعية سكان هايتي محلياً وفي الشتات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ تعزيز مؤسسات الدولة الديمقراطية على الصعيد الوطني والمحلي	١-٢-١ اعتماد البرلمان قانوناً عن الاستقلال المالي والمساءلة لهياكل الإدارة المحلية وعن الإصلاح الضريبي المحلي
٢-٢-١ اعتماد البرلمان لتوصية بإجراء إصلاح دستوري يهدف إلى الأخذ باللامركزية	٣-٢-١ مقترح مقدم من الحكومة إلى البرلمان بشأن أنظمة للخدمات المدنية مراعية للفوارق بين الجنسين كجزء من جهود إصلاح إدارة الدولة وتطبيق اللامركزية فيها

النواتج

- تقديم المشورة إلى ١٧ لجنة برلمانية من خلال اجتماعات تُعقد شهرياً بشأن النهوض بجدول الأعمال التشريعي، بما في ذلك اعتماد مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح الدولة
- عقد اجتماعات أسبوعية مع المجلس الانتخابي المؤقت والوزارات والإدارات الحكومية المعنية لتقديم المشورة والدعم من خبراء تقنيين بهدف تنسيق الأعمال التحضيرية التقنية واللوجستية والأمنية لأغراض الانتخابات
- عقد اجتماعين شهرياً مع ممثلي الحكومة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على المستوى السياسي والتقني بشأن تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية
- استخدام المساعي الحميدة وتقديم المشورة شهرياً لمساعدة رئيسي مجلس النواب ومجلس الشيوخ في تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية، وتحسين فعالية الإجراءات التشريعية، وتنفيذ النظام الداخلي للبرلمان، واعتماد أفضل الممارسات من الهيئات التشريعية الوطنية الأخرى
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى البرلمان من خلال اجتماعين للبرلمانيين والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، عن موضوع تعزيز الحوار بشأن الإصلاحات في الدولة والسياسات العامة
- تنظيم ثلاث حلقات عمل لبناء القدرات، لما مجموعه ١٠٠ من ممثلي جماعات المجتمع المدني، وأربعة برامج تدريبية لما مجموعه ٣٥٠ شخصاً، لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة
- تقديم المشورة والدعم التقني شهرياً إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، وللبرلمان، وذلك لوضع وتنفيذ خطة عمل الوزارة في المقاطعات العشر، وللدعوة إلى إجراء تعديل دستوري يضمن المساواة بين الجنسين وبلوغ نسبة تمثيل للمرأة ما لا يقل عن ٣٠ في المائة، كما أوصت بذلك الجمعية الوطنية
- الاضطلاع شهرياً بأنشطة إعلامية وتوعوية لمساعدة الحكومة على تعزيز الحكم الديمقراطي والمشاركة في الانتخابات، بما في ذلك إطلاق حملات لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة، من خلال مناسبات إعلامية للاحتفال بأيام الأمم المتحدة، وعقد حلقات عمل، وإقامة ثلاثة أنشطة تدريبية في كل مركز من مراكز الوسائط المتعددة، وإقامة منافذ للطباعة والبث، واستخدام محطة إذاعة البعثة، وتخصيص فترة على الهواء على شبكاتي الإذاعة والتلفزيون الوطنيتين لتوعية المجتمعات المحلية في أنحاء البلد وفي الشتات (٣ برامج إذاعية، و ٦ برامج إذاعية خاصة على النطاق الوطني، وبرنامجان وثائقيان إذاعيان و ٣ برامج تلفزيونية)، و ٥ مقالات، وعقد مؤتمرات صحفيين لكل مقاطعة، وتوزيع ٥٠ ٠٠٠ نشرة إعلامية، وإقامة ١١٥ لوحة إعلانية و ١٠٠٨ لافتات

- تقديم الدعم للسلطات الانتخابية لتنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٠ والانتخابات المحلية لعام ٢٠١١ من خلال تقديم المشورة والدعم التقني أسبوعياً فيما يتعلق بالتخطيط والميزنة والمشتريات واللوجستيات والتدريب والإجراءات الانتخابية والأمن والإعلام وتوعية الناخبين، مع إيلاء اهتمام خاص للناخبات
- تنظيم ثلاثة منتديات وطنية، بالتعاون مع المجلس الانتخابي المؤقت، للمرشحين السياسيين وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية ووسائل الإعلام والسلطات المحلية، وذلك لمعالجة القضايا المتعلقة بالتحضير للانتخابات وتحديث قائمة الناخبين
- تقديم الدعم التشغيلي واللوجستي للسلطات الانتخابية لحماية ١٠ ٠٠٠ مركز من مراكز الاقتراع في أنحاء البلد، وتوزيع بطاقات الاقتراع وغيرها من المواد الانتخابية على هذه المراكز وجمعها منها
- تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية المقدمة إلى هايتي، بما في ذلك المشاركة في رئاسة اجتماعات فرقة العمل الانتخابية وجماعات التنسيق الأخرى (مثل الاجتماعات القطاعية، واللجنة التوجيهية، والاجتماعات التوجيهية) والمشاركة في هذه الاجتماعات
- تنسيق المهام الأمنية وتقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى الشرطة الوطنية الهايتية وحرس الانتخابات لضمان تهيئة بيئة آمنة ومأمونة خلال العملية الانتخابية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٣-١ تم بسط سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أرجاء ١-٣-١ اعتمد ما لا يقل عن ١١٠ بلديات من جميع البلديات الـ ١٤٠ ميزانية تنهض بأعباء تحسين تقديم الخدمات الأساسية في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، بالمقارنة مع ٧٠ بلدية في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٤٠ بلدية في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
- ٢-٣-١ كانت ثماني لجان للحدود بين المقاطعات تعمل في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة مع سبع لجان كانت تعمل في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وأربع لجان في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
- ٣-٣-١ تحرّى ما لا يقل عن ٩ ٠٠٠ طفل من قبل لواء الشرطة الوطنية الهايتية لحماية القُصّر في نقاط الحدود والمطارات الدولية للكشف عن حالات ممكنة للتجار بالأطفال في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بـ ٦ ٠٠٠ طفل في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠
- ٤-٣-١ اعتمد إصلاح الضرائب المحلية لتمكين السلطات المحلية من زيادة موارد الإيرادات الخاصة بها

النواتج

- تقديم الدعم التقني إلى وزارة الداخلية والإدارة الإقليمية لتنفيذ اللامركزية المالية وإصلاح الشؤون المالية العامة، وزيادة كفاءة الإدارات البلدية
- تقديم المساعدة التقنية إلى ١٩٢ محاسبا وأمين صندوق، مع إيلاء اهتمام خاص لموظفي الخدمة العامة من الإناث لتعزيز قدرة ١٤٠ إدارة بلدية على تخطيط الميزانيات وتنفيذها، وتحصيل الإيرادات العامة، وإدارة المشاريع والموارد البشرية، وتقديم الخدمات الأساسية
- تقديم مساعدة الخبراء التقنية اليومية والدعم اللوجستي المؤقت، بما في ذلك معدات و ٣٠ حاوية جاهزة، لإنشاء مكاتب مؤقتة لمساعدة ٢٢ بلدية على تخطيط وتنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين
- تنظيم حلقة عمل واحدة لتدريب المدربين و ١٠ حلقات عمل تدريبية للسلطات المحلية حول الشؤون الجنسانية والحكم المحلي لتعزيز التكامل بين الجنسين في الإدارة المحلية، و ٢٠ حلقة دراسية للسلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني والمنظمات النسائية حول اللامركزية الإدارية والمالية، والشفافية والمساءلة
- تنفيذ ١٨٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر لمساعدة مؤسسات الدولة في الإدارات العشر جميعها لإيجاد فرص عمل، وتحسين ظروف معيشة الفئات الضعيفة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات المحلية المتضررة من الزلزال، وتعزيز إدارة الحدود، وبناء قدرات موظفي الدولة على الصعيد المحلي، وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية، لا سيما في المناطق المتضررة من جراء إعادة توطين المشردين
- تقديم المساعدة التقنية إلى المفوضين الإداريين العشرة جميعهم وإلى ٤٢ من نواب المفوضين لتحسين قدراتهم الإدارية
- تقديم الدعم والمساعدة التقنية أسبوعياً إلى الحكومة وإلى موظفي الدولة الآخرين لوضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة الحدود وتحسين الإشراف على المسؤولين عن إدارة الحدود، وإنشاء وتعهد ١٠ لجان لإقرار حدود المقاطعات، وقد يضم بعضها مسؤولين عن الحدود من الجمهورية الدومينيكية، والقيام بحملات إعلامية متعددة الوسائط لنشر الوعي بين المستفيدين من خدمات الحدود
- تقديم الدعم التقني لسلطات المقاطعات لتحسين القدرات على التخطيط والتنسيق لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية
- تقديم الدعم التقني لمساعدة معهد الرعاية والبحوث الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولواء حماية القصر لمواجهة الاتجار بالأطفال، وربط الأطفال بالجماعات المسلحة والإجرامية

من خلال: رسم الخرائط؛ ورسم السياسات؛ وإنشاء قاعدة بيانات لجمع البيانات بصورة منهجية عن الاتجار بالأطفال

- تنظيم ٣٠ مائدة مستديرة وحلقة دراسية حول اللامركزية والمحاسبة والشؤون المالية والرقابة الإدارية في الخدمات العامة على المستوى المحلي والقيام بحملة إعلامية متعددة الوسائط لتوعية المستفيدين بالخدمات العامة

العوامل الخارجية

تقدم الجهات المانحة التمويل للتمكين من تنفيذ خطة العمل من أجل التعمير الوطني. وستلتزم الحكومة والبرلمان بتطوير وتنفيذ اللامركزية.

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة المجموع		الوطنيون ^(١) المتحدة	متطوعو الأمم المجموع		
				الميدانية	الفرعي				
شعبة الشؤون السياسية (شعبة الشؤون السياسية والتخطيط سابقا)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩									
-	١	٨	٣	٢	١٤	٦	-	٢٠	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	١	٧	٣	٢	١٣	٦	-	١٩	
صافي التغير									
-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	(١)	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	١	١	-	-	٢	٢	-	٤	
صافي التغير									
-	١	١	-	-	٢	٢	-	٤	
قسم المساعدة الانتخابية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩									
-	١	٢	١	١	٥	١٣	١١	٢٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	١	٢	١	١	٥	١٣	١١	٢٩	
صافي التغير									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	-	١	٣	-	٤	-	١٠	١٤	
صافي التغير									
-	-	١	٣	-	٤	-	١٠	١٤	
قسم الشؤون المدنية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩									
-	١	١٩	١٥	٩	٤٤	٤٣	١٦	١٠٣	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	١	١٩	١٥	٦	٤١	٤٦	١٦	١٠٣	
صافي التغير									
-	-	-	-	(٣)	(٣)	٣	-	-	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	-	٢	٤	-	٦	١٣	٣	٢٢	
صافي التغير									
-	-	٢	٤	-	٦	١٣	٣	٢٢	

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^(١)	المتطوعون الأمم المتحدة	المجموع	
وحدة إدارة الحدود								
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٣	-	-	٣	-	٣	-
صافي التغير	-	٣	-	-	٣	-	٣	-
قسم شؤون الاتصالات والإعلام								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٢	١٣	٦	٢٢	٥٣	٨٣	٨٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٤	١١	٦	٢٢	٥٣	٨٣	٨٣
صافي التغير	-	٢	(٢)	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	-	-	١٩	١٩	١٩
صافي التغير	-	-	-	-	-	١٩	١٩	١٩
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٤	٣١	٣٢	١٨	٨٥	١١٥	٢٣٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٤	٣٢	٣٠	١٥	٨١	١١٨	٢٣٤
صافي التغير	-	١	(٢)	(٣)	(٤)	٣	-	(١)
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٧	٧	-	١٥	٣٤	١٣	٦٢
صافي التغير	-	٧	٧	-	١٥	٣٤	١٣	٦٢

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

شعبة الشؤون السياسية (شعبة الشؤون السياسية والتخطيط سابقا)

الموظفون الدوليون: خفض وظيفة واحدة وزيادةوظيفتين

الموظفون الوطنيون: زيادةوظيفتين

٥٨ - لمواجهة تحديات طفرة ما بعد الزلزال، تحتاج البعثة إلى تعديل أنشطتها في مجال التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي. وبناء عليه، يقترح نقل وحدة التخطيط الاستراتيجي، التي كانت جزءا من شعبة الشؤون السياسية والتخطيط في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، كما هو موضح في الفقرة ٤١ أعلاه، بغية إتاحة الإشراف المباشر لرئيس الأركان على أنشطة تخطيط البعثة والتخطيط المتكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من خلال وحدة التخطيط المشترك، التي أنشأتها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بعد الزلزال.

٥٩ - ونتيجة لذلك، يقترح أيضا إعادة تسمية شعبة الشؤون السياسية والتخطيط، شعبة الشؤون السياسية.

٦٠ - اكتسبت ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لدعم العملية السياسية أهمية أكبر في هذه السنة الانتخابية المحورية. فمنذ أيار/مايو ٢٠١٠، وبسبب تأجيل الانتخابات التشريعية نتيجة الزلزال، تحكم هايتي بموجب مرسوم رئاسي. ومن المتوقع أن تجرى الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وسط استمرار انعدام اليقين بشأن سرعة الانتعاش وآفاق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها الإصلاح الدستوري. ويعد الحوار السياسي أمرا بالغ الأهمية لتعزيز المكاسب التي تم تحقيقها في مجال الاستقرار في السنوات الأخيرة ودفع عملية إعادة الإعمار. وتساعد شعبة الشؤون السياسية الممثل الخاص للأمين العام على تيسير الحوار السياسي، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي. وفيما يلي الأولويات الرئيسية الأربع للشعبة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، التي لها جميعها تأثير مباشر على الاستقرار السياسي: (أ) الانتخابات والإصلاح الدستوري؛ (ب) توطئ المشردين؛ (ج) الإعمار؛ (د) الأمن العام. وبغية تلبية الطلبات المتزايدة على الشعبة، يقترح إضافة وظيفة مؤقتة لمدير (مد-٢) وثلاث وظائف للشؤون السياسية (١ ف-٤ و ٢ موظف وطني).

٦١ - لا تزال الرهانات السياسية في هايتي عالية منذ وقوع الزلزال كما كانت في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، عندما تمت الموافقة على أن يقوم موظف برتبة مد-٢ على إدارة الشعبة. وأعيد تصنيف الوظيفة لاحقا إلى رتبة مد-١ في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ عندما دخل الوضع في البلد مرحلة أكثر استقرارا بعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٦. ويقترح الآن تعزيز قدرة

الشعبة بإنشاء وظيفة مؤقتة لمدير برتبة مد-٢. ويساعد شاغل الوظيفة الممثل الخاص للأمين العام على معالجة الأزمة الدستورية التي يمكن أن تهدد بتقويض المكاسب السياسية التي تحققت في السنوات الماضية والمساعدة في تحقيق توافق وطني حول القرارات الرئيسية المتعلقة بالتعمير والإنعاش وإعادة توطين المشردين. ويضطلع المدير أيضا بقدر أكبر من المسؤولية في مساعدة الممثل الخاص للأمين العام على حشد الدعم الدولي للرئيس الجديد والحكومة التي سيتم تشكيلها بعد الانتخابات التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٦٢ - ومن شأن الوظيفة المؤقتة المقترحة لموظف الشؤون السياسية (ف-٤) أن تعزز قدرة الشعبة على تقديم تقارير عن الاتجاهات الجديدة المتصلة بظروف الإعمار وإعادة التوطين، واللامركزية والأمن التي قد تؤثر على الاستقرار السياسي وتحليل تلك الاتجاهات. ونظرا لأن البعثة ليس لها وجود في المنطقة فيما يتعلق بالشؤون السياسية، فمن المنتظر أن تركز هذه الوظيفة بصورة خاصة على الرصد والإبلاغ عن التطورات السياسية في المقاطعات ودعم الحكومة لمواصلة الحوار مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص على الصعيد الوطني والمحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم موظف الشؤون السياسية (موظفان وطنيان) بتعزيز قدرة الشعبة على رصد الجوانب السياسية للتطورات الاقتصادية والإنسانية والسياسية والحفاظ على اتصالات وثيقة مع الأطراف المعنية في كلا المجالين.

٦٣ - وكما هو موضح في الفقرة ٤٦ أعلاه، يُقترح نقل وظيفة حالية لموظف تخطيط أقدم (ف-٥) إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، يتولى مهام التخطيط للبعثة منذ الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

قسم المساعدة الانتخابية

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ١٠ وظائف

٦٤ - استنادا إلى استعراض الهيكل التنظيمي للبعثة، فإن قسم المساعدة الانتخابية، الذي يعمل بشكل وثيق مع شرطة الأمم المتحدة وشعبة دعم البعثة لتوفير الأمن والمساعدة اللوجستية للانتخابات، يُقترح نقله من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، مع اضطلاع بالمسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون ودعم البعثة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

٦٥ - ويساعد قسم المساعدة الانتخابية الحكومة والمجلس الانتخابي المؤقت في تنظيم الانتخابات وبناء القدرات الوطنية للعملية الانتخابية. وينسق القسم أيضا عمليات البعثة اللوجستية والأمنية لدعم الانتخابات. وبموجب القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠)، طلب مجلس الأمن

إلى البعثة أن تنسق المساعدة الانتخابية الدولية في هايتي بالتعاون مع الأطراف المعنية الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية. ومن المتوقع للعمليات اللوجستية المتعلقة بتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في ظروف ما بعد الزلزال الحالية أن تكون أكبر بكثير مما كانت عليه في الانتخابات السابقة.

٦٦ - ولمعالجة الصعوبات العملية للانتخابات التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، يقترح إنشاء أربع وظائف دولية مؤقتة، تضم اثنين من موظفي الشؤون الانتخابية (وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة برتبة ف-٤)، وموظف لوجستيات (برتبة ف-٣) وموظف إبلاغ (برتبة ف-٣)، فضلا عن وظائف مؤقتة لـ ١٠ منسقين للانتخابات (متطوعو الأمم المتحدة) لتعزيز قدرة القسم على دعم إعداد وتنظيم انتخابات عام ٢٠١٠.

٦٧ - مع العلم بأن الوظيفة المؤقتة لموظف الشؤون الانتخابية (ف-٤) المقرر أن يكون مقرها في نيويورك، ستعزز قدرة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في مقر الأمم المتحدة على تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية في هايتي والدعم التقني للبعثة في المقر. ثم إن موظف الشؤون الانتخابية (ف-٣) الذي ستركز مهامه على التخطيط والتدريب والتنسيق الميداني على المستوى المركزي، سيكون مقره في بورت - أو - برانس. وتقترح أيضا لوظائف مؤقتة لـ ١٠ منسقين انتخابيين (متطوعو الأمم المتحدة) أن تكون مقارها في المقاطعات (واحد لكل مقاطعة) لتقديم التدريب والتخطيط ودعم التنسيق الميداني على المستوى المحلي. ويقدم موظف اللوجستيات (ف-٣) مقره في بورت أو برنس المشورة والدعم التقني لتصميم الخطط اللوجستية للانتخابات، وإعداد أدلة التدريب، وتدريب موظفي اللوجستيات في المجلس الانتخابي المؤقت. ويساعد موظف للإبلاغ (ف-٣) كبير موظفي الانتخابات في إعداد الإحاطات الأساسية والتقارير والورقات.

قسم الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف وزيادة ٦ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف و ١٣ منصبا

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٣ مناصب

٦٨ - أسفرت نتائج الزلزال عن الحاجة إلى زيادة التنسيق بين الأنشطة المتعلقة بدعم مؤسسات سيادة القانون والإدارات المحلية. ولتلبية الاحتياجات الناجمة عن توسيع نطاق التنسيق داخل البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع الجهات المانحة، يقترح تعديل الهيكل التنظيمي لنقل قسم الشؤون المدنية من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام في الفترة

٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ بغية تسهيل التفاعل مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٩ - بالإضافة إلى ذلك، يقترح جعل وحدة إدارة الحدود، التي كانت جزءاً من قسم الشؤون المدنية حتى الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وحدة تنظيمية منفصلة في إطار مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام الذي يشرف على الوحدات التنظيمية الأخرى ذات الصلة بسيادة القانون. إن جعل الوحدة كيانا مستقلاً من شأنه أن يمكن من تنسيق سياسات إدارة الحدود مع مؤسسات سيادة القانون ووزارات الاقتصاد والمالية والداخلية والتخطيط.

٧٠ - وقد ازدادت أهمية قسم الشؤون المدنية في مساعدة الحكومة على تعزيز القدرة المؤسسية وسلطة الدولة في أعقاب الزلزال. وقد ضعفت الحكومة ومؤسسات الدولة بسبب الخسارة الكبيرة في الموارد البشرية والمادية. وتواجه هذه المؤسسات حالياً تحدياً يتمثل في تلبية احتياجات السكان المشردين وتنفيذ خطة العمل الوطنية للإنعاش والتعمير. وهناك أولويتان رئيسيتان للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ هما إعادة توطين المشردين وتعزيز قدرة الدولة والإدارات المحلية في المقاطعات على توفير الخدمات الأساسية للسكان. ومن أجل مساعدة الحكومة ودعمها في التعاطي مع هذه الأولويات، تدعو الحاجة إلى توسيع عمليات قسم الشؤون المدنية مؤقتاً في جميع أنحاء البلد.

٧١ - وبعد الزلزال، أنشأت البعثة مكتباً فرعياً للقسم في ليوغان، بالقرب من المركز السطحي للزلزال، لتعزيز القدرات المحلية على مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من الزلزال. ويقترح تعيين موظفين مؤقتين إضافيين في المكتب الفرعي، هم: موظف للشؤون المدنية (ف-٤) لرئاسة المكتب الفرعي، وموظف معاون للشؤون المدنية (ف-٢)، واختصاصي للشؤون المدنية (من متطوعي الأمم المتحدة)، وموظف للشؤون المدنية (موظف وطني) ومساعد إداري (من متطوعي الأمم المتحدة). ويقترح أيضاً تعزيز المكتب الإقليمي في بورت - أو - برانس، إحدى أكثر المناطق تضرراً من الزلزال بوظيفة مؤقتة لموظف معاون للشؤون المدنية (ف-٢) لتوفير الدعم التقني والمساعدة في الإسراع بتنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين.

٧٢ - ويقترح أيضاً تعزيز قدرة البعثة في مقاطعة أرتيبونيت، التي ورد إليها أكبر عدد من المشردين من بورت - أو - برانس، من أجل دعم السلطات المحلية. وبناءً عليه، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة، تضم معاوناً للشؤون المدنية (ف-٢) مقره في المكتب الفرعي في سانت مارك وأخصائياً للشؤون المدنية (من متطوعي الأمم المتحدة) مقره في مكتب غونائيف الإقليمي، لمساعدة السلطات المحلية في تلبية احتياجات السكان وتحسين التأهب للكوارث

الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، تقترح وظيفة مؤقتة لموظف إبلاغ (ف-٤) لتوفير الدعم بتقديم التقارير السياسية إلى المنسق الإقليمي، وغير ذلك من عناصر البعثة، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين في غونائيف. وقد كانت المدينة فيما سبق نقطة انطلاق للاضطرابات السياسية، وفي السنة الانتخابية الحاسمة، هناك حاجة إلى مزيد من الرصد والاتصال على الصعيد السياسي ويجب تعزيز القدرات الحالية نظرا إلى زيادة عبء العمل لدى موظفي الشؤون المدنية في هذه المنطقة بسبب أعداد المشردين الكبيرة الذين أعيد توطينهم في المنطقة بعد الزلزال.

٧٣ - وللهوض بعبء العمل المتزايد كثيرا ومسؤولية وحدة التنسيق والإبلاغ بعد وقوع الزلزال، يقترح إعادة تصنيف وظيفة قائمة لموظف إبلاغ من (ف-٢) إلى (ف-٣) لرئاسة الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح أيضا إنشاء ١٠ وظائف مؤقتة لموظفي الشؤون المدنية (موظفون مدنيون) لمساعدة الحكومة على تعزيز سياساتها المتعلقة بإعادة التوطين واللامركزية وتوزيع الاختصاصات الإدارية على مؤسسات الدولة. كما أن عمل شاغلي الوظائف مع وفود المقاطعات، كما طلب وزير الداخلية، يساعد السلطات المحلية على ممارسة سلطاتها التنظيمية، وتحسين تقديم الخدمات العامة في المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للشؤون المدنية (موظف وطني) لمساعدة لجنة العودة وإعادة التوطين على تنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة التوطين. وتقترح أيضا وظيفة مؤقتة إضافية لموظف للشؤون المدنية (موظف وطني) مقره في مكتب بوردوبيه الإقليمي (شمال غرب)، لمساعدة المؤسسات المحلية على تنفيذ خطة العمل للإنعاش والتنمية وتعزيز قدراتها في مجال الإدارة، والإدارة المالية.

٧٤ - وبغية دعم أنشطة الإنعاش التي تضطلع بها الحكومة، تتضمن الميزانية الحالية اقتراحا لزيادة الموارد المخصصة لتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع من ٣ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٧,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠. وبغية الإشراف على إدارة وتنفيذ مجموعة متزايدة من المشاريع ذات الأثر السريع، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للشؤون المدنية (ف-٣) لرئاسة وحدة المشاريع السريعة الأثر.

٧٥ - ودعما لتعزيز القدرات الوطنية، يقترح أيضا تحويل الوظائف الثلاث الحالية لموظفي الشؤون المدنية من فئة الخدمة الميدانية إلى فئة موظف وطني للاضطلاع بالمسؤوليات الإدارية في كاب هايتيان (المقاطعة الشمالية)، وغونائيف (أرتيبونيت) وليوغان.

وحدة إدارة الحدود

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف

٧٦ - تساعد وحدة إدارة الحدود الحكومة على وضع ممارسات الإدارة المتكاملة للحدود بهدف تحسين الضوابط الحدودية والجمركية. وتقدم الوحدة المشورة والدعم التقني إلى وزارتي الاقتصاد والمالية لتحسين قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات الجمركية ومنع التهريب من الضرائب والاتجار غير المشروع، مع إيلاء اهتمام خاص لتهريب الأشخاص والمخدرات والأسلحة. وتقدم الوحدة أيضا الخبرة التقنية اللازمة لبناء قدرات موظفي الجمارك والهجرة. ووحدة إدارة الحدود، التي كانت جزءا من قسم الشؤون المدنية حتى الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ستعمل بوصفها وحدة قائمة بذاتها في إطار مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام تشرف على الوحدات التنظيمية الأخرى ذات الصلة بسيادة القانون. وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، نُفذت مهام الوحدة من خلال الإعارة المؤقتة لوظيفتين شاغرتين (ف-٥ و ف-٤) من شعبة الشؤون السياسية.

٧٧ - إن فقدان الدولة قدراتها في أعقاب الزلزال أضعف الضوابط الجمركية على الحدود والموانئ والمطارات الدولية. ونتيجة لذلك، يقترح زيادة الدعم التقني من البعثة إلى الحكومة لمعالجة قضايا إدارة الحدود. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة لموظف أقدم لإدارة الحدود (ف-٥)، وموظف لإدارة الحدود (ف-٤)، وخبير في إدارة الحدود (ف-٤).

٧٨ - ويعمل الموظف الأقدم لإدارة الحدود (ف-٥) رئيسا لوحدة إدارة الحدود. ويقوم بالإشراف على أنشطة الوحدة لتعزيز قدرة البعثة في مجال التحليل السياسي. ويرأس أيضا المجموعة الاستشارية التقنية ويقدم المشورة التقنية لمكتب رئيس الوزراء، ووزاري الاقتصاد والمالية. ويكون موظف إدارة الحدود (ف-٤) الذي يعمل تحت الإشراف المباشر للموظف الأقدم لإدارة الحدود، مسؤولا عن دعم الأنشطة المتعلقة بقضايا الهجرة. ويعمل مع الفريق الاستشاري التقني، الذي يقدم المشورة لمكتب رئيس الوزراء، ووزاري الاقتصاد والمالية بشأن مسائل إدارة الحدود. ويساعد الحكومة على توفير التدريب للمسؤولين من دائرة الهجرة في هايتي وتقييم احتياجات دائرة الهجرة. كما يعمل خبير إدارة الحدود (ف-٤) تحت إشراف الموظف الأقدم لإدارة الحدود، لتقديم المشورة والدعم التقني لمكتب رئيس الوزراء، ووزاري الاقتصاد والمالية حول سبل استعادة الإيرادات الجمركية وجعلها مستدامة. ويساعد شاغل هذه الوظيفة في إنشاء فريق تدريب متنقل لتحسين القدرة العامة لدائرة الجمارك ويقدم المشورة لمسؤولي الجمارك بشأن تنفيذ قانون الجمارك الجديد.

قسم شؤون الاتصالات والإعلام

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٩ وظيفة

٧٩ - قامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في إطار ولايتها الحالية القاضية بمواصلة أعمال التوعية، بزيادة الأنشطة التي تضطلع بها دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة في مجال التوعية في أعقاب الزلزال. وسترکز أنشطة التوعية خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ على تقديم المساعدة إلى السكان المشردين، والانتخابات، وخطط إعادة التوطين، والإنعاش، والتعمير، والتأهب للمخاطر، والحد من مخاطر الكوارث، ولا مركزية مؤسسات الدولة في المقاطعات العشر كافة. ولتحقيق هذه الأولويات، تقترح البعثة تعزيز شبكتها من المراكز الإقليمية للوسائط المتعددة، وتوسيع نطاق تغطية إذاعة الأمم المتحدة لتشمل المقاطعات العشر كلها بدلا من ٤ مقاطعات فقط، وزيادة البث من ٣٦ إلى ١٦٨ ساعة في الأسبوع (على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع)، وتوسيع أنشطة الاتصال لاستيعاب الزيادة الحاصلة في الاهتمام الدولي بهايتي.

٨٠ - وسيتولى المتحدث الرسمي باسم القسم الاضطلاع الكامل بمسؤوليات العلاقات مع وسائط الإعلام والتنسيق مع كبار نظرائه المؤسسين، بما في ذلك حكومة هايتي. وسيتولى المتحدث الرسمي أيضا مهام الموظف المسؤول في غياب رئيس القسم. وفي هذا الصدد، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة المتحدث الرسمي الحالية (ف-٤) برفعها إلى رتبة ف-٥.

٨١ - أما موظف الإعلام فسيضطلع، بوصفه رئيس وحدة النشر، بالمسؤولية عن الإنتاج اليومي للمواد المطبوعة والإلكترونية التي تُنشر في الموقع الإلكتروني للبعثة، وعن المواد التي تُنشر أسبوعيا في الصحف الوطنية. وبالنظر إلى زيادة متطلبات معالجة القضايا الجديدة والمعقدة لكل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، يُقترح أيضا إعادة تصنيف وظيفة موظف الإعلام (ف-٣) برفعها إلى رتبة ف-٤.

٨٢ - ولتلبية الاحتياجات التشغيلية لشبكة إذاعية موسعة وبث إذاعي على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة المنتج الإذاعي الحالية برفعها من رتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٤. وسيتولى شاغل الوظيفة، باعتباره رئيس وحدة الإذاعة، مسؤولية توسيع نطاق التغطية الإذاعية لتشمل المقاطعات العشر كافة.

٨٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء خمس وظائف مؤقتة يشغلها موظفو إعلام (موظفون فنيون وطنيون) لتعزيز القدرات الإعلامية للبعثة في جيريمي وميراغوان وجامكيل وسان مارك وهنش وبور - دو - بيه وفور ليبيرتيه. وسيتعين توفير اثني عشر تقنيا إذاعيا من الفئة الوطنية (الخدمات العامة الوطنية) من أجل تعزيز فرق المراسلين والفنيين والمنتجين لتلبية

احتياجات البث الإذاعي على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع. وعلاوة على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفتين لمساعدين إعلاميين متخصصين في الفيديو (الخدمات العامة الوطنية) للمساعدة في إنتاج برامج فيديو عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأنشطة الإغاثة والتعمير التي تضطلع بها الحكومة.

٨٤ - وللتخفيف من عبء العمل الهائل الواقع على القسم، يُقترح أيضا إعادة تصنيفوظيفتين الحاليين لموظفي خدمة ميدانية على النحو التالي: (أ) وظيفة مصور لتعزيز قدرات وحدة التصوير في تغطية الأنشطة التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري والمسائل المرتبطة بعمله، وفي تنسيق أعمال المصورين الآخرين والإشراف عليها؛ و (ب) وظيفة مساعد إداري للاضطلاع بالمسؤوليات المتعلقة بالميزانية والمشتريات في القسم.

العنصر ٢: الأمن والنظام العام وتطوير سيادة القانون

٨٥ - يغطي العنصر ٢ الأنشطة التي تضطلع بها البعثة لمساعدة الحكومة في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، وإصلاح الشرطة والسجون وإقامة العدل. ويشمل هذا العنصر خلية التحليل المشترك للبعثة، ومركز العمليات والمهام المشتركة، ومكاتب قائد القوة ومفوض الشرطة ومنسق سيادة القانون، وقسم العدالة، ووحدة السجون، وقسم الحد من العنف المجتمعي، ومكتب الشؤون القانونية.

٨٦ - والأولويات الرئيسية لهذا العنصر في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ هي: (أ) مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في حماية السكان الذين شردتهم الزلازل، مع إيلاء عناية خاصة للنساء والأطفال؛ (ب) دعم الحكومة في ضمان بيئة آمنة ومستقرة لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وتنصيب رئيس جديد وحكومة جديدة؛ (ج) المساهمة في تهيئة بيئة مواتية لجهود الإنعاش المبكر والإغاثة؛ (د) توفير الدعم اللوجستي والتقني لمساعدة الحكومة في مواصلة أعمالها وبناء قدرات مؤسساتها المعنية بسيادة القانون؛ (هـ) المضي قدما في إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية ونظام السجون ونظام العدالة، وتعزيز مراقبة الحدود.

٨٧ - ولتحقيق هذه الأولويات، يُقترح الموافقة على موارد إضافية من الموظفين المدنيين لدعم ما أذن به مجلس الأمن من زيادة في قوات الأمم المتحدة وأفراد شرطتها، والزيادة المؤقتة في الدعم التقني الذي تقدمه البعثة لوزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية الهايتية والسجون والمؤسسات القضائية. وستمكن الموارد الإضافية البعثة أيضا من تنفيذ برامج موسعة للحد من العنف في المجتمعات المحلية وتلبية الاحتياجات التشغيلية المتزايدة لدعم أنشطة الإغاثة والإنعاش المبكر التي تقوم بها المنظمات الإنسانية والإنمائية. ويهدف الدعم المقدم للسلطات الهايتية في مجال السجون، في أبسط مستوياته، تحت قيادتها الوطنية، إلى

وضع نظم تؤدي وظائفها كاملة، وضمان الموارد البشرية والمادية اللازمة للحفاظ على نظام للسجون يتسم بالأمان والإنسانية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ - تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي	١-٢-١ انخفاض عدد حالات الاختطاف المعلن عنها في بورت - أو - برانس بنسبة ٤٠ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ في مقابل ٢٠٠ حالة مبلغة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، وانخفاضها بنسبة ٥٣ في المائة بالمقارنة مع ٢٨٥ حالة مبلغة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢-١-٢ تسجيل الشرطة الوطنية الهايتية ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة مع ١٥ ٠٠٠ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٤٠ ٠٠٠ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	
٣-١-٢ زيادة عدد الدوريات المشتركة بين الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة في المناطق المتضررة من العنف لتصل إلى ١٦ ٠٠٠ دورية، وفي مخيمات المشردين لتصل إلى ١٧ ٢٥٠ دورية في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة مع ١٥ ٠٠٠ دورية مشتركة للشرطة في المناطق المتضررة من العنف و ٣ ٦٦٠ دورية في مخيمات المشردين في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ١٢ ٥٠٠ دورية مشتركة	
٤-١-٢ زيادة عدد زعماء العصابات الذين تعتقلهم الشرطة ليصل إلى ٢٦ في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة مع ٨ اعتقلوا في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ١٠ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	

النواتج

- القيام بعمليات يومية لضباط شرطة الأمم المتحدة وأفراد الشرطة المشكلة لتسيير دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية من أجل إقامة وجود دائم للشرطة في أكبر مخيمات المشردين البالغ عددها ستة مخيمات، وإنشاء ثلاثة فرق متنقلة مشتركة بين الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية للقيام بدوريات غير متوقعة في مخيمات أخرى
- قيام أفراد الوحدات وشرطة الأمم المتحدة بعمليات يومية لتوفير الأمن والحراسة للمنظمات الإنسانية وتعزيز الأمن في مراكز توزيع المعونات
- توفير الدعم اللوجستي للشرطة الوطنية الهايتية كي تحافظ على وجود دائم لها في مخيمات المشردين والمناطق المعرضة للجريمة، بما في ذلك توفير ١٦ مركزا لقيادة الشرطة في المخيمات الستة الأكبر حجما للمشردين داخليا، و ٤ مراكز متنقلة، و ٥ مراكز إدارية وتحليلية للبيانات، مع مرافق منفصلة للعناية بضحايا العنف الجنسي والجسدي

- قيام أفراد الوحدات وأفراد الشرطة المشكلة بدوريات وعمليات يومية لتعزيز الأمن في المناطق المعرضة للجريمة، ولتأمين المواقع والمنشآت الرئيسية، ووضع نقاط تفتيش ثابتة ومتنقلة على طول الطرق الرئيسية والمعابر الحدودية، وتعهد القدرة على الرد السريع لمنع تصاعد التهديدات الأمنية وردعها، والقيام بطلعات جوية استطلاعية وعمليات إجلاء طبي، ودوريات جوية عسكرية، ودوريات جوية مشتركة مع شرطة الأمم المتحدة وخلية التحليل المشترك للبعثة
- قيام أفراد الوحدات وشرطة الأمم المتحدة بعمليات يومية لمساعدة الشرطة البحرية الهايتية على تنفيذ دوريات ساحلية، والقيام أسبوعياً بعمليات مشتركة بين الجيش وشرطة الأمم المتحدة، وقيام شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية بعمليات مشتركة مرة كل أسبوعين لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على القيام بدوريات وعمليات ضد المجرمين المشتبه فيهم
- قيام شرطة الأمم المتحدة بعمليات يومية لتوجيه الشرطة الوطنية الهايتية في تنفيذ أعمال الشرطة المجتمعية ووضع خطط تنفيذية وإجراء تقييمات لأداء ضباط الشرطة من خلال الدوريات المشتركة وتقاسم أماكن العمل في ٦٤ من مراكز الشرطة الرئيسية، وتسيير دوريات على الحدود وإقامة نقاط تفتيش ثابتة على ٤ معابر حدودية
- قيام شرطة الأمم المتحدة وأفراد الشرطة المشكلة بعمليات كل أسبوعين لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في تحديد هوية زعماء العصابات والفارين من السجون وإلقاء القبض عليهم، وقيام الفرق الخاصة للأسلحة والتكتيكات بتدريب الشرطة الوطنية الهايتية على العمليات الخاصة
- قيام شرطة الأمم المتحدة بدوريات جوية أسبوعية وتقديم الدعم التنفيذي للشرطة الوطنية الهايتية كي تضطلع بمهام الاستطلاع الجوي، وتنفذ عمليات مكافحة المخدرات، ونقل المعتقلين والسلع المصادرة، وتضع إجراءات تشغيلية موحدة لإتلاف المخدرات المصادرة
- قيام شرطة الأمم المتحدة وأفراد الوحدات يومياً بتقديم الدعم التنفيذي للشرطة الوطنية الهايتية خلال الأشهر السابقة لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ من أجل ضمان بيئة آمنة للانتخابات، وإنشاء ١٠ ٠٠٠ مركز اقتراع في جميع أنحاء البلد وتعزيز أمن تلك المراكز
- القيام يومياً بتقديم الدعم التقني واللوجستي للوزارات والإدارات المحلية من أجل وضع وتنفيذ ما لا يقل عن ٤٣ برنامجاً مجتمعياً للحد من العنف تقوم على إيجاد فرص للعمل، وتوفير المساعدة القانونية والفرص الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة النفسية والاجتماعية لما لا يقل عن ٥٠ ٠٠٠ مستفيد، بمن فيهم السجناء والشباب المعرضون للخطر أو المرتبطون بجماعات مسلحة، والأطفال والنساء المتضررون من العنف في ١٤ منطقة من المناطق المعرضة للجريمة حددها الحكومة؛ وتنظيم أربع مناسبات لتقييم الاحتياجات ورد الحقوق إلى أصحابها يشارك فيها قادة المجتمعات المحلية وممثلو الشباب والمنظمات النسائية والسلطات المحلية في المناطق نفسها

- تنفيذ ما لا يقل عن ٣٠ نشاطا للتوعية والتعبئة الاجتماعية، منها ٢٠ حلقة دراسية، للفئات الضعيفة في المناطق المتضررة من العنف، من أجل إشاعة ثقافة السلام والتوعية بمشكلة العنف الجنسي والجنساني، من خلال المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة، بما في ذلك ١٥ إعلانا إذاعيا و ١٥ برنامجا إذاعيا و ١٢ برنامجا تلفزيونيا
- القيام أسبوعيا بتوفير الدعم اللوجستي والتقني لوزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية الهايتية من أجل بناء قدرات الوحدات التابعة لها المعنية بالمسائل الجنسانية، وتعهّد نظام لجمع البيانات عن العنف الجنسي والجنساني، ووضع إجراءات تشغيل موحدة لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وتنظيم حلقة دراسية عن استجابات الشرطة للعنف الجنسي والجنساني، وتشديد أماكن عمل كاملة التجهيز لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني في ١٠ مراكز للشرطة في المقاطعة الغربية
- تقديم المشورة والدعم التقني أسبوعيا لوزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة لوضع سياسات تعالج الأسباب الكامنة وراء تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي والجنساني
- تنفيذ أنشطة للإعلام والدعوة والتوعية من أجل التوعية العامة بمشكلة العنف الجنسي والجنساني، ومسائل حماية الأطفال، ودور لواء الشرطة الوطنية الهايتية لحماية القصر، وذلك من خلال المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة وحلقات التوعية في مراكز متعددة الوسائط
- تنظيم حلقات عمل عن مسائل حماية الأطفال لتدريب ٤٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية المكلفين بمهام بخفارة المجتمعات المحلية
- تقديم دعم لوجستي مؤقت، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى لواء الشرطة الوطنية الهايتية لحماية القصر ومعهد الرعاية الاجتماعية والبحوث الاجتماعية من أجل إنشاء خمسة مكاتب مشتركة في المناطق المتضررة من الزلزال لمعالجة المسائل المتعلقة بحماية الأطفال
- إنجاز ١٢ مهمة للتقييم والحماية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة للتصدي لانتهاكات حقوق الطفل

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢-٢ إحراز تقدم صوب إصلاح الشرطة الوطنية ١-٢-٢ زيادة عدد ضباط الشرطة الوطنية الهايتية (الذين ١٠ في المائة منهم من النساء) الذين أدوا اليمين القانونية إلى ١١ ٠٠٠ ضابط شرطة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة مع ١٠ ٠٠٠ ضابط (٨,٦ في المائة منهم من النساء) أدوا اليمين القانونية في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٩ ٩٠٠ ضابط (٧,٨ في المائة منهم من النساء) أدوا اليمين القانونية في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

٢-٢-٢ زيادة نشر الشرطة القضائية ليشمل ١٠ مقاطعات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة مع ٧ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٤ في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

٢-٢-٣ زيادة عدد المقاطعات التي يزاول فيها حرس السواحل الهايتي مهامه إلى أربع مقاطعات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة مع ثلاث في كل من الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ والفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

٢-٢-٤ زيادة عدد المقاطعات التي تزاوّل فيها وحدات العمليات الخاصة ووحدات إنفاذ القانون التابعة للشرطة الوطنية الهايتية مهامها ليصل إلى ١٠ مقاطعات، مقارنة مع ٦ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٥ في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

النواتج

- تقديم المشورة والدعم بالخبرة التقنية يوميا للمدير العام والإدارة العليا للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية لعام ٢٠٠٦ وتلبية الاحتياجات والتحديات الجديدة التي تواجه الشرطة الوطنية الهايتية بعد الزلزال
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية يوميا للشرطة الوطنية الهايتية من أجل فحص المرشحين للانضمام إلى الشرطة، وإصدار الشهادات للضباط، وتدريب ١ ٧٠٠ من طلاب الشرطة (بطرق منها دورات للتدريب الميداني مدتها ثلاثة أشهر)، وتوجيه ١ ٢٠٠ من ضباط الشرطة من خلال التدريب القائم على الكفاءات، وتدريب وحدات العمليات الخاصة وإنفاذ القانون والشرطة القضائية، بما في ذلك التدريب في مجال علم حركة المقذوفات وبصمات الأصابع وعلم السموم لما عدده ٣٤ من ضباط الشرطة

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا لوزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية الهايتية من أجل إنشاء مديرية للشرطة البحرية والجوية وشرطة الحدود والموانئ والمطارات والمجرة والغابات
- توفير الدعم اللوجستي والتقني أسبوعيا لوزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية الهايتية من أجل مواصلة وضع سجل للأسلحة والأسلحة النارية المرخصة وتعهد ذلك السجل، وتحديث التشريعات القائمة المتعلقة باستيراد الأسلحة والأسلحة النارية وحيازتها، وتنظيم حملات تواصلية لتوعية الجمهور بأهمية تسجيل الأسلحة النارية
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا لوزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية الهايتية من أجل إنشاء آلية للإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني، ومساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، ووضع منهاج تعليمي عن المسائل الجنسانية لطلبة الشرطة، وتنظيم حلقتي عمل بشأن المسائل الجنسانية لما مجموعه ٣٠ من مدربي الشرطة الوطنية الهايتية، و ٥ حلقات عمل لما مجموعه ٩٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية و ٦٠ من ضباط الشرطة القضائية التابعين للشرطة الوطنية الهايتية
- تنظيم ٢٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل لما مجموعه ٩٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية في المقاطعات العشر كلها، ودورة تدريبية متخصصة واحدة بشأن حماية الأطفال لـ ٥٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية العاملين كمنسقين في مجال حماية الأطفال، وتوفير الدعم التقني للشرطة الوطنية الهايتية من أجل مواصلة وضع وحدات تدريبية بشأن حماية الأطفال وتنفيذ تدريب لمدربي الشرطة الوطنية الهايتية
- توفير الدعم التقني واللوجستي شهريا للحكومة من أجل تنفيذ الخطة الوطنية المؤقتة لعام ٢٠١٠ المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتدريب ٥٠ ممن يتولون تثقيف الأقران بشأن الإيدز، وتنظيم ٢٠ دورة للتوعية بالإيدز وفيروسه وحلقتي عمل لتزلاء السجون وضباط السجون والمشردين والأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- تنظيم أنشطة للإعلام والدعوة والتوعية بشأن إصلاح الشرطة، وذلك من أجل التوعية العامة بالدور الذي تضطلع به البعثة لمساعدة الحكومة في الحفاظ على الاستقرار وإصلاح المؤسسات المعنية بسيادة القانون، بطرق منها المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٣-٢ إصلاح نظامي القضاء والسجون وتعزيزهما ١-٣-٢ موافقة اللجنة المؤقتة لإنعاش هياكل على
مؤسسيا التمويل اللازم لما لا يقل عن نصف المشاريع المتعلقة ببناء
قدرات المؤسسات القضائية والسجون، المعروضة في الفترة
٢٠١١/٢٠١٠
- ٢-٣-٢ القيام في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ باستعادة
القدرات التشغيلية للسجون الأربعة التي أضر بها الزلزال
وافتح السجن المشيد حديثا
- ٣-٣-٢ اعتماد البرلمان قانونا جنائيا جديدا وقانونا
جديدا للإجراءات الجنائية
- ٤-٣-٢ إنشاء المجلس الأعلى للقضاء
- ٥-٣-٢ تقليص نسبة المحتجزين في انتظار المحاكمة إلى
٦٠ في المائة عام ٢٠١١ مقارنة بنسبة ٦٦,٩ في المائة عام
٢٠١٠ (٣٣٧٨ محتجزا في انتظار المحاكمة)، و ٧٤,٩
في المائة عام ٢٠٠٩ (٦٧٥٦ محتجزا)، و ٧٨,٨ في المائة
عام ٢٠٠٨ (٦٥٢٨ محتجزا)

النواتج

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية يوميا لوزارة العدل والأمن العام ولجنتين رئاسيتين من أجل إعادة
هيكلة هيئة التفتيش القضائي، وتنفيذ الإصلاحات القضائية، وإصلاح القانون الجنائي وقانون
الإجراءات الجنائية، وإنشاء مراكز قضائية فرعية في ست ولايات قضائية
- تقديم الدعم اللوجستي المؤقت لوزارة العدل والأمن العام من أجل إقامة ١٠ مراكز قضائية فرعية
في المناطق المتضررة من الزلزال واستئناف الأعمال في الإدارات الوزارية الرئيسية والمحاكم التي دمر
الزلزال مبانيها
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا لوزارة العدل والأمن العام والسلطات القضائية، على
المستوى الوطني والمحلي، وللشركاء الدوليين، من أجل تنسيق المساعدة الدولية الرامية إلى بناء قدرات
المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وتحديد أولويات الجهود المبذولة لتعزيز السلطة القضائية وإدارة
السجون وقطاع العدالة والتصدي للجرائم المرتكبة ضد القصر والجرائم المتصلة بالعنف الجنسي
والجنساني، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات شهرية بين مسؤولي الوزارات وممثلي الجهات
المانحة والمؤسسات الدولية

- تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا للمجلس الأعلى للقضاء كي يمارس سلطته الرقابية والتنظيمية، بما في ذلك منح الشهادات للقضاة، ومدرسة تخريج القضاة كي توظف قضاة جددًا وتدريب ٣٦٠ من القضاة والمدعين العامين وقضاة الصلح وكتاب التسجيل ومأموري الإجراءات القضائية
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا للسلطات القضائية من أجل إنشاء دوائر قضائية خاصة للجرائم المالية والاقتصادية والخطف والعنف الجنسي والجنساني
- تقديم الدعم التقني يوميا لوزارة العدل والأمن العام ووزارة الشؤون الاجتماعية من أجل إنشاء مراكز إعادة تأهيل الأحداث ومحكمة إضافية للأحداث، وتدريب ٢٥ من القضاة المعيّنين حديثًا و ١٨٠ محاميا، وتعزيز القدرات الإدارية لما عدده ٢٦ مكتبا للمساعدة القانونية في ١٨ ولاية قضائية، وسن قانون بشأن النظام الوطني للمساعدة القانونية، وتعديل مشروع قانون المساعدة القانونية
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا إلى ٧٠٠ من المسؤولين القضائيين (نواب عامون وقضاة تحقيق وقضاة حكم أول درجة وقضاة صلح وكتاب تسجيل) لضمان الشفافية وأصول المحاكمات العادلة في الإدارة القضائية والمحاكم والإجراءات الجنائية
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا للمؤسسات القضائية والشرطة الوطنية الهايتية من أجل تنسيق الأنشطة والسياسات بشأن إجراءات الاعتقال وجمع البيانات عن عمليات التوقيف والاعتقال
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا لمسؤولي العدالة في تنظيم حلقات عمل لبناء قدرات ٦٠ من مأموري الإجراءات القضائية ورؤساء القلم وكتبة المحاكم
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية يوميا لمسؤولي السجون من أجل تقييم الاحتياجات في مجالات الأمن والهياكل الأساسية والتوظيف والتدريب وتلبية تلك الاحتياجات، بما في ذلك من خلال القيام بما عدده ٢٥٠ ١ زيارة إلى السجون
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا لمدير إدارة السجون فيما يتعلق بتنفيذ التطوير الاستراتيجي
- تنظيم حلقات عمل لتدريب ٤٠ من كبار موظفي السجون و ٣٠٠ من موظفي السجون الجدد و ٨ مدربين و ٥٠ مفتشا ومشرفا، على إدارة السجون وقضايا حقوق الطفل وحماية الأطفال
- تقديم المشورة والدعم التقني يوميا لموظفي السجون من أجل إجراء تقييمات أمنية وتصميم خطط عمل وميزانيات وتنفيذ برامج وتنظيم دورات تدريبية
- تقديم المشورة والدعم التقني لمسؤولي إدارة السجون من أجل افتتاح السجن الجديد في كروا - دي - بوكيه من خلال إنشاء أربع لجان عاملة في مجالات الإدارة والأمن وتسجيل السجناء والرعاية الصحية

- تنظيم حملات للإعلام والدعوة والتوعية من أجل التوعية العامة بشأن ظروف الاعتقال وحالة الأحداث الخارجين على القانون وإصلاح المؤسسات القضائية والإصلاحية، بما في ذلك من خلال المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة بمناسبة الاحتفال بمختلف أيام الأمم المتحدة، وتنظيم حلقات عمل للتوعية في مراكز متعددة الوسائط

العوامل الخارجية

سوف تقدم الجهات المانحة التمويل الكافي لتحسين الظروف في السجون ودعم الأنشطة القضائية. وسيتقدم مرشحون مؤهلون للانضمام إلى الشرطة الوطنية والحلول محل الموظفين المدنيين الذين هلكوا في الزلزال.

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢، الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون

الفئة	الاجموع
أولا - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٩٤٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٨٩٤٠
صافي التغير	-
ثانيا - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٥١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٣٥١
صافي التغير	٢٠٠
ثالثا - وحدات الشرطة المشكلة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٤٦٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٢٩٤٠
صافي التغير	٤٨٠
رابعا - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٠٠
صافي التغير	-
الموظفون الدوليون	
وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة الميدانية الفرعي
خامسا - الموظفون المدنيون	متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون ^(١)
مكتب قائد القوة	الاجموع
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١ - - - ١ ٢ ٣ - ٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١ - - - ١ ٢ ٣ - ٥
صافي التغير	- - - - - - -
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	- - - ١ ١ ١ - ٢
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	- - - ١ ١ ١ - ٢
صافي التغير	- - - - - - -

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	خامسا - الموظفون المدنيون
مكتب مفوض الشرطة									
-	٢	٥	-	٣	١٠	٤	٢٢	٣٦	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
-	٢	٥	-	٣	١٠	٤	٢٢	٣٦	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
-	-	٤	١	-	٥	١٢	-	١٧	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	٤	١	-	٥	١٢	-	١٧	صافي التغير
خلية التحليل المشترك للبعثة									
-	-	١	١	١	٣	-	١	٤	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
-	-	١	١	١	٣	-	١	٤	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
-	-	-	٣	-	٣	-	٢	٥	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	٣	-	٣	-	٢	٥	صافي التغير
مركز العمليات المشتركة وإسناد المهام									
-	-	١	٤	-	٥	-	-	٥	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
-	-	١	٤	-	٥	-	-	٥	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
-	-	٢	-	١	٣	-	١	٤	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	٢	-	١	٣	-	١	٤	صافي التغير
قسم العدالة									
-	١	٧	٨	١	١٧	١٩	٨	٤٤	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
-	١	٧	٨	١	١٧	١٩	٨	٤٤	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
-	-	-	٣	-	٣	٧	-	١٠	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	٣	-	٣	٧	-	١٠	صافي التغير

مكتب مفوض الشرطة

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٥ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ١٢ وظيفة

٨٨ - يقود مكتب مفوض الشرطة الدعم الذي يقدمه عنصر الشرطة إلى الحكومة في مجال الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. وقد أذن مجلس الأمن بزيادة قوامها المؤلف من ١٨٠ ٢ من أفراد الشرطة إلى حد أقصى جديد يبلغ ٣٩١ ٤ فرداً، بما في ذلك ١٠٠ من موظفي السجون، من أجل دعم الجهود الفورية للإنعاش والتعمير وتحقيق الاستقرار، وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وسيكون تقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية في مجال حماية المشردين الذين يعيشون في الخيام وتهيئة بيئة آمنة للانتخابات من الأولويات الرئيسية لأفراد شرطة الأمم المتحدة.

٨٩ - ومن أجل تحقيق هذه الأولويات، وتعزيز قدرات المكتب على دمج عمليات الشرطة ضمن الأهداف السياسية والاستراتيجية الأوسع نطاقاً للبعثة، يُقترح إنشاء الوظيفتين المؤقتتين التاليتين: مستشار سياسي أقدم (ف-٥) وموظف تخطيط أقدم (ف-٥) يشغلها خبيران مدنيان يكملان مهارات ضباط الشرطة المعارين وخبراتهم. وسيساعد المستشار السياسي الأقدم (ف-٥) مفوض الشرطة في تحليل تأثير الأوضاع الأمنية، ولا سيما في المناطق المتضررة من الزلزال، والإصلاحات في مجال سيادة القانون على صعيد البنى السياسية والاجتماعية. وسيعمل شاغل الوظيفة، تحت الإشراف المباشر لمفوض الشرطة، على تقديم المشورة السياسية والمساعدة في تعزيز الاتصال والتنسيق بين مكتب مفوض الشرطة ووزارة العدل والأمن العام والمؤسسات الحكومية الأخرى. وسيساعد موظف التخطيط الأقدم (ف-٥) في تحديد الأهداف والأولويات الاستراتيجية لشرطة الأمم المتحدة دعماً للأوضاع الأمنية وإصلاح الشرطة الوطنية. كما سيساعد في تنسيق الدعم اللوجستي ودعم الخبراء المقدم إلى الحكومة لمواصلة عمليات الشرطة الوطنية الهايتية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتولى مهام التخطيط التي يؤديها موظف التخطيط/رئيس الأركان (ف-٤) لضمان توزيع مهام رئيس الأركان التي تشمل التنظيم الإداري للمكتب توزيعاً يتسم بالكفاءة، وكذلك تنظيم المهام والتكليفات الموكلة إلى الموظفين ووحدات شرطة الأمم المتحدة وترتيبها بحسب موقعها على سلم الأولويات.

٩٠ - ويُقترح أيضاً إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف مشتريات (ف-٤) سوف يقوم بإدارة موارد عنصر الشرطة، ووضع خطط سنوية للمشتريات، وتحديد المواصفات الفنية للمعدات والخدمات. وسيقدم شاغل الوظيفة أيضاً الدعم للشرطة الوطنية الهايتية في وضع خطط

الشراء وبناء قدراتها على القيام بعمليات الشراء. ويُقترح أيضا تعزيز المكتب بوظيفة مؤقتة لموظف إعلام (ف-٣) لمساعدة مفوض الشرطة والمتحدث الرسمي باسم شرطة الأمم المتحدة في إدارة العلاقات الإعلامية، وتحديد الأولويات في مجال الاتصالات فيما يتعلق بأنشطة شرطة الأمم المتحدة الرامية إلى دعم السكان المشردين والانتخابات، وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في مجال الإعلام.

٩١ - ولتلبية الطلب المتزايد على المساعدة التقنية المقدمة إلى الحكومة في مجال صيانة عمليات الشرطة الوطنية الهايتية، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين، يشغلهما أيضا خبيران مدنيان، على النحو التالي: موظف أقدم لشؤون سيادة القانون (ف-٥) يساعد كبار المسؤولين في الشرطة الهايتية في إصلاح الهياكل الرقابية والإدارية للشرطة والتنسيق بينها وبين مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية؛ وموظف معني بشؤون سيادة القانون (موظف وطني) يعمل تحت الإشراف المباشر للموظف الأقدم المعني بسيادة القانون (ف-٥). وسيقوم شاغلا الوظيفتين بتقديم دعم الخبراء التقني إلى الشرطة الهايتية والمسؤولين الحكوميين بشأن قضايا إصلاح القطاع الأمني، مع إيلاء اهتمام خاص لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. كما سيساعدان الشرطة الوطنية الهايتية في تحديد هويتها وإعادة بناء قدراتها التي فقدتها بسبب الزلزال.

٩٢ - ويوفّر خط الطوارئ الساخن الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام ٢٠٠٥ خدمات على مدار الساعة للمجتمع المحلي وقد مكّن هذا الخط مركز عمليات الشرطة من تنسيق الإجراءات المطلوب اتخاذها وفقا للمعلومات المقدمة من السكان المحليين. ويتواصل المركز بنشاط مع سكان هايتي ويبين أن البعثة تتخذ التدابير اللازمة لمساعدتهم في حالات الطوارئ و/أو الأزمات.

٩٣ - وقد تم التعاقد مع الموظفين الوطنيين الذين يعملون حاليا في الخط الساخن وعددهم ١١ موظفا بوصفهم أفرادا متعاقدين تم تدريبهم واكتسبوا الخبرة اللازمة في مجال الاستماع إلى الناس ونشر المعلومات والتحقق من صحتها. ونظرا لأن الخط الساخن يعمل على مدار الساعة على ثلاث نوبات، ستكون هناك حاجة إلى ١١ عامل هاتف للعمل من سبع إلى ثماني ساعات يوميا. وبناء عليه، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة من أجل ١١ عامل هاتف (من فئة الخدمة العامة الوطنية) لضمان استمرارية الخدمات التي يقدمها الخط الساخن على مدار الساعة.

خلية التحليل المشترك للبعثة

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٣ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفتان

٩٤ - توفرّ خلية التحليل المشترك للبعثة قدرة استخباراتية مركزية لدعم التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي على حدّ سواء، ولتحديد وتحليل المخاطر التي تهدّد إنجاز البعثة لولايتها. وفي سياق ما بعد الزلزال، سوف تستمر الخلية في جمع وتوليف المعلومات من جميع المصادر لإنتاج تحليلات متكاملة متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتحسين فهم رئيس البعثة وفريق التخطيط الاستراتيجي المتكامل للقضايا والاتجاهات، وآثارها وتطوراتها المحتملة، وكذلك تقييم القضايا الشاملة والتهديدات التي قد تؤثر على البعثة. ومن أجل دعم التخفيف من الأزمة وعمليات الإغاثة الإنسانية وغيرها من المهام الخاصة ذات الطابع الاستخباراتي، حددت الخلية احتياجات إضافية ذات أولوية من المعلومات ومؤشرات داعمة لازمة لدعم أهداف التصدي للأزمات.

٩٥ - وبالإضافة إلى عبء العمل العادي، فإن معايير المعلومات هذه تحتاج إلى دعم من موظفين إضافيين لتمكين الخلية من تسهيل عملية التخطيط بشكل كاف لدعم الأنشطة الإنسانية وأنشطة الدعم ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستمرار في توفير تحليلات دقيقة وآنية وكاملة لكبار موظفي الأمم المتحدة. وبناء عليه، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لـ: اثنين من محللي المعلومات (ف-٣)، وموظف معني بقاعدة البيانات (ف-٣)، واثنين من المحللين الاستراتيجيين (من متطوعي الأمم المتحدة).

٩٦ - وسيكون محللا المعلومات (ف-٣) مسؤولين عن إنتاج تحليلات بشأن قضايا محددة تؤثر على منطقة البعثة وعلى تنفيذ ولايتها. وفي أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تعيّن على الخلية تقديم تقارير بالغة الأهمية وإضافية ذات أولوية، كما تعيّن عليها تلبية المتطلبات التحليلية. وعلى حين تدهور الوضع فيما يتعلق بالتهديدات والمخاطر التي تواجه البعثة، فلا تزال التحديات التي يفرضها وضع متقلب وسريع التطور قائمة بشكل بارز. ونظرا للطلب المتزايد على المعلومات الاستخباراتية لدعم أفرقة التصدي للأزمات والإغاثة الإنسانية وغيرها من المهام الخاصة تعرضت قدرة الخلية لضغوط كبيرة، ولهذا السبب يُقترح تعزيزها بوظائف مؤقتة.

٩٧ - وسيكون الموظف المعني بقاعدة البيانات (ف-٣) مسؤولا عن تلبية متطلبات كل من الخلية ومركز العمليات المشتركة وإسناد المهام، في مجال إدارة المعلومات. ويُقدّر حاليا أن يتوزّع عمل شاغل الوظيفة بين ٦٠ في المائة للخلية و ٤٠ في المائة للمركز. وسوف

يكون الموظف المعني بقاعدة البيانات مسؤولاً عن تخطيط وتطوير وتنسيق نظم التكنولوجيا المستخدمة لدعم الأنشطة التي تضطلع بها الخلية والمركز في مجال جمع المعلومات وتحليلها ونشرها. وسيقوم شاغل الوظيفة بوضع استراتيجيات جديدة للوصول بتقديم الخدمات في مجال دعم تكنولوجيا المعلومات إلى المستوى الأمثل، ووضع إجراءات تشغيلية موحدة للموافقة عليها من قبل رئيسي الكيانين المعنيين. وسيعمل شاغل الوظيفة تحت الإشراف المباشر لرئيس الخلية وتحت التوجيه المشترك لرئيسي الهيئتين.

٩٨ - ولتمكين الخلية من مواصلة عملياتها الحالية، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لاثنتين من المحللين الاستراتيجيين (من متطوعي الأمم المتحدة). وسيكون شاغلا الوظائف مسؤولين عن إعداد التقارير وإجراء تحليلات للتطورات السياسية والإنسانية والأمنية.

مركز العمليات المشتركة وإسناد المهام (مركز العمليات المشتركة سابقاً)

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٣ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة واحدة

٩٩ - أحدثت عمليات الإغاثة الدولية بعد الزلزال تغييراً جوهرياً في دور مركز العمليات المشتركة التابع للبعثة. وبدعم من كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تولّى المركز مهام التنسيق وإسناد المهام ليصبح المدخل الوحيد للشركاء في المجال الإنساني لطلب الدعم اللوجستي والأمني من البعثة والشركاء الدوليين المشاركين. وقد تمّ تغيير اسم هذا الكيان فأصبح مركز العمليات المشتركة وإسناد المهام لكي يعكس دوره الموسّع ووظائفه الجديدة. ويشتمل المركز على فريقين: فريق لرصد العمليات والإبلاغ وآخر لتنسيق التخطيط، يعمل فيهما موظفون مدنيون وعسكريون وأفراد شرطة. ويقوم المركز بتيسير تبادل المعلومات بين منظمات الأمم المتحدة وحكومة هايتي والأطراف المعنية الثنائية والمنظمات غير الحكومية. كما يساهم في التوعية بالحالة فيما يتعلق باحتياجات الإنعاش والظروف الأمنية التي تؤثر على جهود الإغاثة والإنعاش.

١٠٠ - واستجابة لزيادة عبء العمل في المركز، يُقترح إنشاء الوظائف المؤقتة التالية فيه: رئيس فريق (ف-٤) يكون مسؤولاً عن إدارة العمليات وأنشطة الرصد والإبلاغ، ورئيس فريق (ف-٤) يكون مسؤولاً عن تنسيق الخطط، إذ يُتوقع أن تُحدّد احتياجات التخطيط على مراحل في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وعندما يكون من الممكن أن يتولى رئيس المركز هذه المهام. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد إداري (من فئة الخدمة

الميدانية) لدعم تلبية المتطلبات الإدارية والتدريبية للمركز، ووظيفة مؤقتة لموظف الإبلاغ (من متطوعي الأمم المتحدة) لتعزيز قدرة المركز على الاضطلاع بأنشطة الإبلاغ والتنسيق.

قسم العدالة

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٣ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٧ وظائف

١٠١ - يدعم قسم العدالة المؤسسات الحكومية والقضائية في هايتي في جهودها لإصلاح عملية إقامة العدل من خلال تعزيز الأهلية المهنية للقضاة والموظفين القضائيين واستقلالهم وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء. وكانت المؤسسات القضائية من أكثر المؤسسات تضررا من الزلزال. ونتيجة لذلك، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠)، وسعت البعثة نطاق دعمها لقطاع العدل ليشمل تقديم الدعم اللوجستي المباشر وزيادة المساعدة التقنية لبناء قدرات المؤسسات القضائية المتضررة من الزلزال.

١٠٢ - وتحقيقا لتلك الغاية، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لثلاثة موظفين للشؤون القضائية (ف-٣) لتوفير دعم الخبراء التقني للحكومة والسلطات القضائية أثناء معالجتها للاحتياجات التي أوجدها الزلزال وتزايد عدد القضايا في المحاكم. كما سيقوم شاغلو الوظائف بمساعدة البعثة في تقديم الدعم اللوجستي المباشر للحكومة. وسيقدم أحد موظفي الشؤون القضائية المساعدة التقنية إلى مدرسة القضاء École de la Magistrature لوضع منهج للتدريب، وتأمين الدعم المالي الدولي للأنشطة التي تضطلع بها هذه المدرسة. أما موظفا الشؤون القضائية الآخرين، فسيوفدا إلى المكاتب الإقليمية لتقديم الدعم للسلطات القضائية المحلية.

١٠٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لسبعة موظفين للشؤون القضائية (موظفون وطنيون) سيكون مقرهم في المكاتب الإقليمية لدعم المؤسسات القضائية على الصعيد المحلي. وسيقوم شاغلو الوظائف أيضا بتعزيز قدرة البعثة على تيسير التواصل والتنسيق بين وزارة العدل ومؤسسات الأمن العام وسيادة القانون في المقاطعات.

١٠٤ - وعلاوة على ذلك، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة موجودة لموظف أقدم للشؤون القضائية (ف-٥) شاغرة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بسبب عدم وجود مرشحين مناسبين من الرتبة ف-٥، إلى الرتبة ف-٤ على أمل أن تتقدم مجموعة أوسع من المرشحين المناسبين لشغل هذه الوظيفة. وسيقدم شاغل الوظيفة المساعدة التقنية في مجال إنشاء مجلس أعلى للقضاء وتشغيله.

وحدة السجون

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٥ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان

١٠٥ - أدى الزلزال إلى مقتل العديد من موظفي السجون كما تسبب في أضرار كبيرة للسجون ولإدارة شؤون السجون. فقد ضاعت ملفات وسجلات وساءت ظروف الاحتجاز. ولتلبية الاحتياجات المتزايدة للمساعدة على مواصلة عمليات المؤسسات الإصلاحية، يُقترح تعزيز قدرة وحدة السجون لتقديم الدعم اللوجستي ودعم الخبراء التقني إلى الحكومة ولإدارة العدد الكبير من موظفي السجون المعارين من الدول الأعضاء والذي يصل إلى ١٠٠ موظف، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠).

١٠٦ - وبناء عليه، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لاثنتين من موظفي السجون (ف-٣) لرئاسة مكاتب السجون الإقليمية التي سيتم إنشاؤها خارج بور - أو - برانس، تستوعب ما يصل إلى ١٠٠ موظف من موظفي السجون المعارين من الدول الأعضاء. وسيكون شاغلو الوظائف مسؤولين عن تنسيق عمل موظفي السجون المعارين والإشراف عليه. ويُقترح أيضاً إنشاء وظيفة مؤقتة إضافية لموظف من موظفي السجون (ف-٣) لمساعدة الحكومة في توظيف وتدريب ٣٠٠ موظف من موظفي السجون المطلوب تعيينهم لتلبية أشد احتياجات التوظيف إلحاحاً.

١٠٧ - كما يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للسياسات والتخطيط (ف-٣) يكون مسؤولاً عن إجراء تقييمات نصف سنوية لقطاع السجون في هايتي وإعداد تقارير عن التوصيات ذات الصلة بسياسات البعثة فيما يتعلق بالسجون والتنفيذ السريع لخطط الحكومة لإصلاح نظام السجون.

١٠٨ - ويُقترح أيضاً إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) لتقديم الدعم الإداري ومساعدة الوحدة على نشر موظفي السجون المعارين داخل منطقة البعثة. وأخيراً، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لاثنتين من المساعدين الإداريين (من فئة الخدمة العامة الوطنية) من أجل تقديم الدعم الإداري للمكاتب الإقليمية الواقعة خارج بورت - أو - برانس.

قسم الحد من العنف الأهلي

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٦ وظائف

١٠٩ - يعمل قسم الحد من العنف الأهلي على تحديد وإدارة المشاريع البيئية الكثيفة اليد العاملة التي تهدف إلى دعم إعادة إدماج الشباب المعرضين للخطر والسجناء السابقين

في المجتمع. كما يدعم القسم المبادرات الصغيرة للمشتغلات بالأعمال الحرة في المجتمعات المحلية المتضررة من العنف. ويساعد القسم الحكومة في تعزيز القدرات الوطنية لدعم الناجين من العنف من خلال برامج المساعدة الطبية والقانونية والحد من المخاطر الناجمة عن عنف العصابات. وبالتنسيق مع شرطة الأمم المتحدة، يساعد القسم أيضا الشرطة الوطنية الهايتية في إنشاء سجل للأسلحة وتعهده. ويستهدف برنامج الحد من العنف الأهلي أشد أحياء المناطق الحضرية تهميشا في هايتي، وهي أحياء تُعتبر، منذ زمن، عرضة للعنف الأهلي، بما في ذلك ١٣ حيا في خمس مقاطعات هي: المقاطعة الغربية، ومقاطعة أرتيونيت، والمقاطعة الشمالية، والمقاطعة الوسطى، والمقاطعة الجنوبية. وقد تم توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل منطقتين إضافيتين، هما ليوغان وجاكميل، تضررتا بشدة من جراء الزلزال.

١١٠ - وفي أعقاب الزلزال، أقرت الجمعية العامة زيادة الاعتماد الأصلي المخصص لبرامج الحد من العنف الأهلي ومقداره ٣ ملايين دولار إلى ١٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وذلك لتقديم المساعدة العاجلة للمجتمعات المحلية المحتاجة لهذه المساعدة، ولمنع تجدد اندلاع العنف الأهلي. ونظرا للحالة على أرض الواقع، يُقترح أن تستمر برامج الحد من العنف الأهلي في العمل على مستوى موسّع، وأن تُرصد لها لهذا الغرض اعتمادات قدرها ٩ ملايين دولار للفترة ٢٠١١/٢٠١٠. ومن أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية التي يتطلبها توسيع نطاق البرنامج، يتعين تعزيز قدرات موظفي القسم بصورة مؤقتة.

١١١ - وبناء عليه، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لستة موظفين لمشروع الحد من العنف الأهلي (موظفون وطنيون) يتولون مسؤولية رصد وتقييم تنفيذ مشاريع الحد من العنف الأهلي وتقييم احتياجات المجتمعات المحلية المستفيدة منها. وسيعمل شاغلو هذه الوظائف، الذين سيكون مقرهم في بور - أو - برانس، تحت إشراف المنسق الميداني.

مكتب الشؤون القانونية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفتان

١١٢ - يقدم مكتب الشؤون القانونية المشورة القانونية إلى الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة ومفوض الشرطة ورئيس دعم البعثات ورؤساء الأقسام فيما يتعلق بالمسائل القانونية ذات الصلة بولاية البعثة وأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها وإجراءاتها والمسائل ذات الصلة بعمليات الشراء، وإدارة العقود، والإدارة، وشؤون الموظفين، والامتيازات والحصانات. ونتيجة للزلزال، شهد القسم زيادة ملحوظة في عبء العمل المتصل بمختلف الاتفاقات القانونية بين البعثة والحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية، ومطالبات الأطراف الثالثة، والالتماسات المقدمة من الموظفين، ومجالس التحقيق.

١١٣ - وتلبية لزيادة الاحتياجات التشغيلية للمكتب، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لاثنتين من موظفي الشؤون القانونية (وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣). وسيكون موظف الشؤون القانونية (ف-٤) مسؤولاً، تحت إشراف المستشار القانوني الأقدم، عن استعراض العقود التجارية والاتفاقات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والتفاوض بشأن هذه العقود والاتفاقات وصياغتها؛ واستعراض المطالبات ذات الصلة والتفاوض بشأنها وتسويتها؛ وإسداء المشورة بشأن مسائل القانون الدولي العام والقانون التجاري. وسيشرف شاغل هذه الوظيفة على موظف الشؤون القانونية (ف-٣) الذي ستركز مهامه بشكل رئيسي على المطالبات المقدمة من موظفي الأمم المتحدة وورثتهم وأقاربهم؛ وعلى عمل مجالس التحقيق، والحالات التأديبية والطعون المقدمة من الموظفين.

العنصر ٣: حقوق الإنسان

١١٤ - يتناول العنصر ٣ الأنشطة التي تقوم بها البعثة في مساعدة الحكومة على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وهو يتألف من قسم حقوق الإنسان ووحدتي حماية الطفل والشؤون الجنسانية. وسوف تتركز جهود المكتبين كليهما على الأولويات التالية: (أ) تعزيز قدرة جماعات المجتمع المدني على الدفاع عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المشاركة في عملية التعمير؛ (ب) مساعدة الحكومة في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ومنعها والتصدي لها، مع إيلاء النظر بوجه خاص لحقوق الطفل والمرأة؛ (ج) كفالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الضعفاء المتضررين من الزلزال، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية، مع تولي البعثة قيادة مجموعة الحماية، التي تضم فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات غير حكومية، وتعمل بوصفها عضواً في المجموعات الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، وحماية الطفل، والأمن الغذائي، والمأوى؛ (د) تقديم دعم لوجستي مؤقت ودعم الخبراء التقنيين إلى الشرطة الوطنية الهايتية من أجل مساعدة الأطفال والنساء ضحايا الانتهاكات والعنف والعنف الجنسي والجنساني في مخيمات المشردين.

١١٥ - وتلبية لهذه الأولويات، يتطلب الأمر المزيد من الموظفين من أجل: (أ) زيادة قدرة القسم على دعم الزيادة في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، وحماية الطفل، والشؤون الجنسانية، في أكثر المناطق تضرراً بالزلزال والتشريد؛ (ب) زيادة التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني؛ (ج) توسيع نطاق التدريب بشأن حقوق الإنسان، وحقوق الطفل والمرأة ليشمل المزيد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين أذن بهم مجلس الأمن.

الإبجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ إحراز تقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة والطفل	٣-١-١ التحقيق في ٥٠ دعوى تتضمن ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الشرطة الوطنية الهايتية، وإحالة ٢٠ من هذه الدعاوى إلى المحاكم من أجل الملاحقة القضائية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، في مقابل ٢٥٠ دعوى جرى التحقيق فيها و ٤٥ دعوى أحيلت للمحاكم خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، والتحقيق في ١٢٠ دعوى وإحالة ٤٠ دعوى إلى المحاكم خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩
	٣-١-٢ زيادة قدرها ٩٠ في المائة في عدد حالات الاغتصاب التي تم إبلاغ الشرطة بها خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، في مقابل ٢٤٩ حالة تم الإبلاغ عنها خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، وزيادة قدرها ٥٤ في المائة مقارنة مع الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث جرى الإبلاغ عن ٣١٢ حالة اغتصاب
	٣-١-٣ اعتماد الحكومة خطة وطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني
	٣-١-٤ تصديق البرلمان على واحدة من المعاهدات الدولية الثلاث لحقوق الطفل التي لم يتم بعد التصديق عليها

النواتج

- تنفيذ برنامج لرصد السياسات العامة لإشراك جماعات المجتمع المدني في أنشطة التعمير، وزيادة المساءلة والشفافية في عملية التعمير وتعزيز احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
- الرصد اليومي لانتهاكات حقوق الإنسان، وعمليات الإعادة القسرية، والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من العنف المسلح، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)
- تقديم الدعم التقني يوميا إلى مجموعة الحماية من أجل كفالة احترام حقوق المشردين بسبب الزلزال، مع إيلاء اهتمام خاص لإعادة التوطين، وتوفير المأوى، وللعنف الجنسي والجنساني
- إسداء المشورة والدعم التقني أسبوعيا إلى المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ برامج الحماية
- إعداد ١٠ تقارير شهرية، وتقرير واحد لفترة السنتين و ٥ تقارير مواضيعية بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي، و ٣ تقارير مواضيعية بشأن قضايا حماية الأطفال، و ٨ تقارير بشأن أنشطة حماية الأطفال

- إسداء المشورة والتوجيه أسبوعيا للمكتب المعني بحماية المواطنين (مؤسسة أمين المظالم) لتعزيز حقوق الإنسان، وإجراء تحقيقات بشأن حقوق الإنسان، وتحسين الحماية القانونية للأطفال وإنشاء نقاط اتصال لحماية الأطفال تابعة للمكتب في مقاطعتين
- إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني شهريا لمساعدة الحكومة والبرلمان في اعتماد السياسات المعنية بحقوق الطفل، وتأييد التصديق على اتفاقية واحدة على الأقل من اتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقية واحدة على الأقل من اتفاقيات حقوق الطفل، والوفاء بالتزامات الإبلاغ بموجب معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي صدق عليها البرلمان، بما في ذلك العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تنظيم ٧ حلقات عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني الوطنية بشأن نخبة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحلقة عمل لتدريب المدربين لممثلي ٢٠ منظمة غير حكومية بشأن رصد الحقوق السياسية خلال انتخابات شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
- تنظيم ١٠ حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان لموظفي السجون، وحلقات عمل تدريبية للقضاة لدى مدرسة القضاء école de la Magistrature، وتنظيم ٦ حلقات عمل تدريبية لممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية ومؤسسات الدولة بشأن رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وتنظيم ٥ حلقات عمل تدريبية لـ ١٠٠ صحفي بشأن المبادئ الأخلاقية للإبلاغ بشأن الأطفال ضحايا الاختطاف والاتجار والعنف الجنسي والأطفال المتضررين من العنف المسلح
- تنظيم ٣ حملات لحقوق الإنسان من أجل توعية الجماهير بحقوق المرأة وحقوق الإنسان عن طريق الوسائط المطبوعة ووسائط البث، وحلقات العمل وأنشطة التوعية في مراكز الوسائط المتعددة وتوزيع المواد الترويجية
- تقديم الدعم التقني واللوجستي أسبوعيا إلى الحكومة في إعداد تقرير تقييم قطري بشأن أنماط العنف الجنسي وتعزيز الدعوة لمراعاة قضايا الجنسين؛ واستعراض الخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني؛ وتنظيم حلقة عمل بشأن رد الحق، وحلقة عمل بشأن التحقق الوطني، و ١٠ حلقات عمل لتوعية مسؤولي الدولة، وحلقة عمل تدريبية من أجل ٢٠ مدربا بشأن العنف الجنسي والجنساني من جميع المقاطعات العشر
- إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني شهريا إلى الحكومة والبرلمان من أجل وضع إطار قانوني لحماية الأشخاص المتعاضدين مع عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من التمييز

العوامل الخارجية

التزام مؤسسات الدولة بالتحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها. وإتاحة موارد كافية من الشرطة والقضاء للتحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني.

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، حقوق الإنسان

الموظفون المدنيون								
الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة المجموع
قسم حقوق الإنسان								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٦	١٣	١	٢١	٢٤	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٦	١٣	١	٢١	٢٤	٦
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	١	-	٢	٣	-
صافي التغير	-	-	١	١	-	٢	٣	-
وحدة حماية الطفل								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	١	-	-	١	٣	١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	-	-	١	٣	١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	٢	-	٢	١	١
صافي التغير	-	-	-	٢	-	٢	١	١
وحدة الشؤون الجنسانية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	١	١	-	٢	٥	١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	١	-	٢	٥	١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	-	-	١	٣	٢
صافي التغير	-	-	١	-	-	١	٣	٢

١١٧ - وسوف يقوم موظف شؤون حقوق الإنسان (ف-٤) المقترح بمساعدة نائب رئيس القسم في إدارة مجموعة الحماية، ووضع سياسات للحماية وإدارة أمانة المجموعة. وتحت الإشراف المباشر لنائب رئيس القسم، سيساعد موظف شؤون حقوق الإنسان (ف-٣) المقترح مكتب مفوض الشرطة في معالجة قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بحماية الشرطة للسكان الذين شردتهم الزلازل. وسيقدم المشورة السياسية إلى مكتب مفوض الشرطة بشأن حماية المدنيين. وسيعمل موظفو شؤون حقوق الإنسان الثلاثة (موظفون فنيون وطنيون) على تعزيز قدرة القسم على رصد الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها والاستجابة لها. وسيكونون مسؤولين عن الاتصال اليومي بالفئات الضعيفة، لا سيما المشردين، والمنظمات غير الحكومية، ومسؤولي الدولة، والشرطة الوطنية الهايتية. وسيكون مقر عملهم في بورت - أو - برانس، وسيساعدون في بناء قدرات مؤسسات الدولة ومنظمات حقوق الإنسان المحلية عن طريق التدريب والدعم التقني.

وحدة حماية الطفل

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفتان

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة واحدة

١١٨ - تقع على وحدة حماية الطفل مسؤولية تعميم حماية الطفل في سياسات البعثة وأنشطتها، وإقامة آلية للرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات والإساءات الجسيمة ضد الأطفال، وتقديم الدعم التقني إلى الحكومة لمعالجة مسائل حماية الأطفال، وذلك بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد أدى الزلزال إلى زيادة إمكانية تعرض الأطفال لإساءة المعاملة، وإلى إضعاف قدرات الحكومة، التي هي ضعيفة بالفعل، على الحماية من انتهاكات حقوق الأطفال والتصدي لها. وعلاوة على ذلك، أدت الزيادة في القوام المأذون من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إلى زيادة عبء العمل الملقى على عاتق الوحدة فيما يتعلق بالتدريب والدعوة. ولتلبية الاحتياجات التشغيلية المتزايدة للوحدة، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لثلاثة موظفين معينين بحماية الأطفال (١ برتبة ف-٣ و ١ برتبة ف-٢ و ١ موظف وطني من الفئة الفنية). وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لحماية الأطفال (من متطوعي الأمم المتحدة) يكون مسؤولاً عن مهام الرصد والإبلاغ.

١١٩ - وسيكون اهتمام الموظف المعني بحماية الأطفال (ف-٣) المقترح منصبا في المقام الأول على قضايا سيادة القانون. وسيعمل، تحت الإشراف المباشر لرئيس الوحدة، على تقديم الدعم التقني للحكومة والنظرء المحليين لدى وضع السياسات بشأن منع الاتجار بالأطفال، وحماية الأطفال من العنف المسلح، والاستجابة لاحتياجات صغار السن للحماية. وسيعمل أيضا على مساعدة الحكومة في إنشاء قاعدة بيانات بشأن انتهاكات حقوق الأطفال. وسيعمل الموظف المعاون المقترح المعني بحماية الأطفال (ف-٢) على دعم قدرة الوحدة على تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين. وسيساعد في إقامة آلية لجمع البيانات بشأن انتهاكات حقوق الأطفال. وسيساعد الموظف الجديد المقترح المعني بحماية الأطفال (من متطوعي الأمم المتحدة) في إقامة آلية للرصد والإبلاغ بشأن انتهاكات حقوق الأطفال. وسيكون مسؤولا عن إدارة البيانات وعن تنسيق أنشطة الرصد والإبلاغ مع اليونيسيف والشركاء الآخرين. وختاما، سينصب اهتمام الموظف المقترح المعني بحماية الأطفال (موظف وطني من الفئة الفنية) على قضايا تتعلق بالأطفال والعنف المسلح. وتحت إشراف الموظف المعني بحماية الأطفال (ف-٣)، سيعمل الموظف المعني بحماية الأطفال (موظف وطني من الفئة الفنية) على تقديم الدعم التقني إلى الحكومة والمنظمات المحلية في بناء القدرات على المستوى المحلي عن طريق برامج حماية الأطفال والشباب.

وحدة الشؤون الجنسانية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ثلاث وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفتان

١٢٠ - تقع على وحدة الشؤون الجنسانية مسؤولية دعم قدرة البعثة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق التكامل للسياسات الجنسانية، وتقديم الدعم التقني إلى المؤسسات الحكومية من أجل تعميم المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية، بالشراكة مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد أدى تأثير الزلزال على النساء إلى زيادة الحاجة إلى تقديم الدعم للحكومة من أجل حماية حقوق المرأة. كما أدت الزيادة في قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذي أذن به مجلس الأمن بعد الزلزال إلى زيادة عبء العمل الواقع على الوحدة فيما يتصل بالتدريب في مجال الشؤون الجنسانية. ومن أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية المتزايدة، يقترح تعزيز قدرة الوحدة من خلال إنشاء وظائف مؤقتة إضافية لخمس موظفين للشؤون الجنسانية (١ برتبة ف-٤، وموظفان وطنيان من الفئة الفنية، و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) ومساعد لشؤون البرامج (الخدمة العامة الوطنية).

١٢١ - وسيكون موظف الشؤون الجنسانية (ف-٤) المقترح مسؤولاً عن توفير القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة لدعم وزارة شؤون المرأة في وضع سياسات وبرامج تعالج العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز الوثام الاجتماعي وحقوق المرأة. وسيعمل على تنسيق جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد المحلي في المقاطعات التي ليس بها وجود لفريق الأمم المتحدة القطري.

١٢٢ - ويقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لأخصائي تدريب معني بالشؤون الجنسانية (من متطوعي الأمم المتحدة) تتعلق مهامه بتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بشأن السياسات الجنسانية وحقوق المرأة. وسيكون مسؤولاً أيضاً عن التدريب وإسداء المشورة إلى جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية لدى البعثة، ويقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لأخصائي إبلاغ معني بالشؤون الجنسانية (من متطوعي الأمم المتحدة) يكون مسؤولاً عن دعم الجهود التي تبذلها الوحدة في الإبلاغ بشأن المسائل الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات البعثة وأنشطتها.

١٢٣ - ويقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للشؤون الجنسانية (موظف وطني من الفئة الفنية) يكون مسؤولاً عن دعم الجهود التي تبذلها الوحدة لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وفي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجية الحكومة المتعلقة بالمشردين. كما سيساعد الحكومة على كفالة إتاحة الإمكانات والفرص للنساء على قدم المساواة في عمليات التسجيل والتصويت وفي تعيين النساء موظفات مسؤولات عن الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للشؤون الجنسانية (موظف وطني من الفئة الفنية) يكون مسؤولاً عن مسائل إعادة التوطين ويعمل على تقديم المشورة اليومية والدعم التخصصي إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية إعادة التوطين وبناء قدرات مؤسسات الدولة المعنية بعملية إعادة التوطين.

١٢٤ - وختاماً، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون البرامج (الخدمة العامة الوطنية) لمساعدة الوحدة في تخطيط وتنسيق أنشطتها للتدريب والإبلاغ. وسيكون مسؤولاً عن تجميع البيانات بشأن العنف الجنسي والجنساني ومشاركة المرأة في الانتخابات وفي إعادة التوطين والإبلاغ عن هذه البيانات.

العنصر ٤: تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية

١٢٥ - يعكس العنصر ٤ أنشطة البعثة في مساعدة الحكومة على بناء القدرات على التأهب للطوارئ والتصدي لها، والحد من الفقر، وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية. ويلقى هذا العنصر دعماً من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية التي تركز أولوياتها

خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ على دعم الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري وتقديم المساعدة التقنية في بناء القدرات المحلية على التأهب للطوارئ والتصدي لها في أنحاء البلد. وتحقيقاً لتلك الغاية، يتطلب الأمر زيادة قدرات القسم بشكل مؤقت على تعزيز وجوده في جميع المقاطعات العشر. وسيعمل العنصر العسكري على الحفاظ على خطة للاستجابة للكوارث والتدريب عليها، على أن تشمل الخطة على قوة للرد السريع تضم مهندسين عسكريين وقوات أمن قادرة على التصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. وسيعمل المهندسون العسكريون على دعم الجهود الإنسانية التي تبذلها الحكومة بعد الزلزال، بما في ذلك إصلاحات الهياكل الأساسية والحد من المخاطر المهددة للحياة، وخاصة في مخيمات المشردين المعرضة للخطر. وتشمل المهام الهندسية وجهود التعمير إزالة الركام، وحفر الآبار، وتنظيف الأنهار، وتطهير الطرق، وإنشاء طرق أسفلتية.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٤ تحسين الحالة الإنسانية وإحراز تقدم نحو الانتعاش الاقتصادي والتعمير والحد من الفقر	١-٤-١ إعادة توطين ما لا يقل عن ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين البالغ عددهم ١,٣ مليون يعيشون في مخيمات، بنقلهم إلى مأوى دائمة خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠
	١-٤-٢ إزالة ما لا يقل عن ٥ ملايين متر مكعب من الركام خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ من بين ما هو مقدر بنحو ١٥ مليون متر مكعب من الركام الذي خلفه الزلزال
	١-٤-٣ اعتماد لجنة هائي المؤقتة للإنعاش إجراءً للموافقة على مشاريع التعمير التي يمولها الصندوق الهائي للتعمير وقياس أثرها في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، وتنفيذ هذا الإجراء
	١-٤-٤ اعتماد خطط للحد من أخطار الكوارث والاستجابة للطوارئ ومواصلة استكمال هذه الخطط بانتظام (الفترة ٢٠١١/٢٠١٠: ١٠ مقاطعات؛ الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠ مقاطعات؛ الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٩ مقاطعات)

النواتج

- العمليات اليومية لكثائب المهندسين العسكريين للمساعدة في إزالة الركام وفي أنشطة إصلاح الهياكل الأساسية العامة لكفالة بيئة آمنة ومستقرة لجهود الإغاثة والإنعاش ولدعم استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين

- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة أسبوعياً لكفالة كفاءة المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي، بسبل منها تنسيق اجتماعات بين رئيس الوزراء واللجنة المؤقتة لتعمير هايتي
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة أسبوعياً من أجل تنفيذ خطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني، وتقييم مدى توافر الأموال وأنشطة المشاريع وتقييم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية، بسبل منها عقد اجتماعات مع وزير التخطيط والتعاون الخارجي، ووزير الداخلية ومسؤولين من الوزارتين
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة أسبوعياً لتيسير تنفيذ الأنشطة الإنسانية والإنعاشية والتمكين من رصد وتقييم التقدم والنواتج، بسبل منها تنسيق عقد اجتماعات بين الحكومة والمسؤولين المحليين للمقاطعات المتضررة من الزلزال، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة والإدارات المحلية أسبوعياً من أجل بناء القدرات المحلية وتحسين التأهب للكوارث الطبيعية وإدارة حالات الطوارئ والقدرة على الاستجابة في جميع المقاطعات العشر، بسبل منها تنسيق عقد اجتماعات مع الحكومة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- تنظيم أنشطة أسبوعية للإعلام والدعوة من أجل توعية عامة الجمهور بأنشطة إعادة توطين المشردين، وإزالة الركام، والمخاطر الطبيعية وإدارة الكوارث دعماً للمؤسسات الوطنية، بسبل منها الوسائط المطبوعة ووسائط البث، وتوزيع المواد الإعلامية

العوامل الخارجية

تقديم الجهات المانحة الموارد المتعهد بتقديمها لصندوق تعمير هايتي. وإتاحة قدرة هندسية كافية لإزالة الركام وإصلاح الهياكل الأساسية العامة.

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	وكيل أمين	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة	الموظفون الأمم	متطوعو	المجموع	
	عام - أمين	عام مساعد	ف-٤	ف-٢	الميدانية	الموظفون ^(١) الوطنيون	المتحدة		
	عام مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٢	الفرعي				
وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية									
الوظائف المعتمدة للفترة									
٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	٤	١	١	٦	١٢	١	١٩
الوظائف المقترحة للفترة									
٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٤	١	١	٦	٩	١	١٦
صافي التغير									
	-	-	-	-	-	-	(٣)	-	(٣)
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة									
٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة									
٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	-	-	١	٦	-	٧
صافي التغير									
	-	-	١	-	-	١	٦	-	٧

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ثلاث وظائف وزيادة قدرها ست وظائف مؤقتة

١٢٦ - يُخول الممثل الخاص للأمين العام صلاحية تنسيق كافة أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي. ويتمثل دور وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية في تيسير الجهود التي تبذلها البعثة دعماً للأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري. وتساعد الوحدة السلطات الوطنية والمحلية في وضع خطط للحد من أخطار الكوارث ووضع خطط طوارئ في جميع المقاطعات العشر وتساعد الحكومة في بناء قدرة المؤسسات المحلية على تنسيق الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية. وفي المجالات التي ليس بها تمثيل للمكتب، تتفاعل الوحدة مع الجهات الفاعلة الإنسانية بشأن المساعدة في حالات الطوارئ وفي مجال الإنعاش.

١٢٧ - واستناداً إلى استعراض أُجري لملاك موظفي الوحدة، يقترح إلغاء ثلاث وظائف قائمة لمساعدين ميدانيين (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، مع مراعاة أن موظفي الوحدة الدوليين يلقون مساعدة من موظفي الدعم في المكاتب الإقليمية عند اللزوم.

١٢٨ - ويقترح أيضا إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف أقدم للشؤون الإنسانية والإنمائية (ف-٥)، يعمل رئيسا للوحدة. ويكون مسؤولا عن وضع خطة عمل الوحدة واستراتيجيتها اللتين تضمنان عناصر وطنية ودون وطنية، والإشراف على تنفيذهما. كما يشرف على موظفي الوحدة في بورت - أو - برانس، وفي الميدان ويكفل تنسيق الأنشطة بين البعثة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والوكالات الحكومية. ويسدي المشورة إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم بشأن المسائل المتعلقة ببناء القدرات دون الوطنية على إدارة الإغاثة في حالات الكوارث.

١٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظائف مؤقتة لستة موظفين للشؤون الإنسانية (موظفين وطنيين من الفئة الفنية) يساعدون في بناء قدرات مؤسسات الدولة في ست مقاطعات معرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية. ومن المنتظر أن يكون هناك حاجة لتعزيز قدرة الوحدة حتى نهاية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، حيث أن القدرة التقنية المطلوبة على الصعيد دون الوطني لن تكون متاحة من خلال وكالات الأمم المتحدة.

العنصر ٥: الدعم

١٣٠ - يجسد عنصر الدعم عمل شعبة دعم البعثة، والفريق المعني بالسلوك والانضباط، وقسم الأمن بالبعثة في تقديم الخدمات اللوجستية والإدارية والأمنية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، دعماً لتنفيذ ولاية البعثة. وسيجري توفير الدعم للقوام المأذون به، المكون من ٩٤٠ ٨ فرداً من الوحدات العسكرية، و ٩٤٠ ٢ فرداً من وحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٥١ ١ فرداً من شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم ١٠٠ من موظفي السجون المنتدبين، علاوة على ٧٣١ موظفاً دولياً، و ٤٧٨ ١ موظفاً وطنياً، و ٢٧٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة. وسيضم نطاق الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك تنفيذ برامج السلوك والانضباط، وإدارة شؤون الأفراد، والخدمات المالية وصيانة وتشبيد مرافق المكاتب وأماكن الإقامة، وعمليات النقل الجوي والبري، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية، وتوفير خدمات الأمن على نطاق البعثة بأكملها.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-٥ مواصلة الامتثال بنسبة ٩٠ في المائة لكل من المعايير البيئية الوطنية والمعايير البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام (الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٩: ٩٠ في المائة؛ الفترة ٢٠١٠/٢٠١٠: ٩٠ في المائة)	١-٥ تزويد البعثة بالدعم الإداري واللوجستي والأمني المتسم بالفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٥-١-٢ تعزيز الخطة الأمنية للتأهب للطوارئ عن طريق إجراء ٢٤ تمريناً في جميع أنحاء منطقة البعثة (٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٩٢ في المائة؛ الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٨ في المائة؛ الفترة ٢٠١٠/٢٠١١: ٩٩ في المائة)	
٥-١-٣ زيادة إمكانية حصول جميع أفراد البعثة في بورت - أو - برانس على خدمات طبية، على مدار الساعة (٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨ ساعات، ٥ أيام؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٢ ساعة، ٦ أيام؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٢٤ ساعة، ٧ أيام)	
٥-١-٤ استمرار إمكانية حصول جميع أفراد البعثة على الخدمات الطبية أثناء ساعات العمل في المناطق وحسب الطلب بعد ساعات العمل (الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨ ساعات و ٥ أيام؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨ ساعات و ٥ أيام؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٨ ساعة و ٥ أيام)	

الناتج

تحسين الخدمات

- رصد وتعزيز الامتثال للمعايير البيئية في كل مواقع البعثة من خلال أعمال التفتيش النظامية والإجراءات التصحيحية لتلبية المعايير البيئية التنظيمية
- تنفيذ برنامج للتوعية البيئية من خلال التدريب والعروض والمنشورات لدعم حماية البيئة
- توفير الرعاية الطبية لجميع أفراد البعثة في بورت - أو - برانس، على مدار الساعة خلال ساعات العمل في المناطق وحسب الطلب بعد ساعات العمل
- تنفيذ ٩٩ في المائة من التغطية بأنشطة الخطة الأمنية للتأهب للطوارئ على نطاق البعثة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- التمرکز والتناوب والإعادة للوطن لقوة يضم قوامها في المتوسط ٩٤٠ ٨ فرداً من الوحدات العسكرية، و ٩٤٠ ٢ فرداً من وحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٥١ ١ فرداً من شرطة الأمم المتحدة (عن فيهم ١٠٠ فرد من موظفي السجون المنتدبين)
- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ورصدها وتفتيشها، وتوفير الدعم الذاتي لقوة يضم قوامها في المتوسط ٨٠٨ ٨ أفراد من الوحدات العسكرية، و ٩٤٠ ٢ فرداً من الشرطة المشكّلة

- تخزين وتوريد حصص الإعاشة والمياه لقوة يضم قوامها في المتوسط ٨ ٨٠٨ أفراد من الوحدات العسكرية، و ٢ ٩٤٠ فرداً من وحدات الشرطة المشكّلة، في ٣١ موقعاً
- تخزين وتوريد ٢٣٨ ٠٢٠ لتراً من وقود الديزل والكيروسين لأغراض الطهي دعماً لقوة يضم قوامها في المتوسط ٢ ٨٥٩ فرداً من الوحدات العسكرية، و ١ ٠٠٠ فرد من الشرطة المشكّلة في ٩ مواقع
- إدارة شؤون ملاك من الموظفين المدنيين يبلغ في المتوسط ٢ ٤٨٦ موظفاً، يتكون من ٧٣١ موظفاً دولياً، و ١ ٤٧٨ موظفاً وطنياً، و ٢٧٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة
- تنفيذ برنامج سلوك وانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد وتقديم توصيات بشأن الإجراءات العلاجية في حالة إساءة السلوك

المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة ١٤٠ من أماكن عمل ومواقع البعثة، بما في ذلك إصلاح مباني البعثة التي أُعلن أنها غير آمنة بعد الزلزال، والتي تتكون من ٤٥ موقعاً عسكرياً، و ١٨ موقعاً للشرطة المشكّلة التابعة للأمم المتحدة، و ٤٨ مبنى للموظفين المدنيين، و ٧ مبناً لشرطة الأمم المتحدة، و ٢٢ موقعاً مشتركاً بين شرطة الأمم المتحدة
- تشغيل وصيانة ٦١ مصدراً لإمدادات المياه و ١٨ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة في ١٠ مقاطعات، ومصنعا لتعبئة المياه في زجاجات في بورت - أو - برانس
- تشغيل وصيانة ١٥٠ مولداً كهربائياً مملوكة للأمم المتحدة، و ٦٣ برج إنارة مملوكة للأمم المتحدة و ٧ مولدات لحام مملوكة للأمم المتحدة
- إنشاء ١٠ مواقع على شبكة الإنترنت لتقديم خدمات رسم الخرائط باستخدام خادوم نظام المعلومات الجغرافية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
- صيانة نظام المعلومات الجغرافية بما في ذلك تحديث ٣٠ مجموعة بيانات وإنتاج ١٤ ٠٠٠ خريطة من خرائط نظام المعلومات الجغرافية
- إقامة ٧ مخيمات لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة ومخيم واحد لإيواء موظفين مدنيين في بورت - أو - برانس
- إنشاء مقرين إقليميين في جاكميل وجيريمي
- إنشاء ٣ مخيمات جديدة للشرطة المشكّلة في جاكميل وجيريمي وهينش
- تشييد مهبط للمروحيات في ليوغان
- صيانة أنظمة مكافحة الحريق في ١٤٠ من أماكن عمل البعثة ومواقعها امتثالاً لمعايير الأمان من الحريق

- تخزين وتوريد ١١ مليون لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم من أجل تشغيل ٢٢٠ مولدا كهربائيا وأبراج إنارة مملوكة للأمم المتحدة و ٥٦٦ مولدا كهربائيا مملوكة للوحدات

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٦٥٠ ١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها ١٨ مركبة مدرعة، و ١٢٩ عربية ملحقة بمركبة، و ٤ مقطورات، و ١١ ورشة في ١١ موقعا
- تخزين وتوريد ٧,٥ مليون لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم من أجل تشغيل ١٥١٧ ١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ٢٢٠٠ مركبة مملوكة للوحدات
- تشغيل خدمة يومية للنقل المكوكي طيلة أيام الأسبوع لما يبلغ متوسطه ١٠٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون، وأفراد شرطة الأمم المتحدة والموظفون المدنيون والمتعاقدون الأفراد

النقل الجوي

- إدارة وتشغيل طائرتين ذواتي أجنحة ثابتة (واحدة عسكرية والأخرى مدنية) و ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة (٦ عسكرية و ٤ مدنية) في ٥ مواقع لهبوط الطائرات و ١٥ موقعا لهبوط المروحيات
- تخزين وتوريد ٣,٣ مليون لتر من وقود الطائرات من أجل تشغيل طائرتين ذواتي أجنحة ثابتة و ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة
- صيانة القدرة على نشر الطائرات بصورة متزامنة في ٣ قواعد عمليات مؤقتة في المناطق
- توفير الدعم لعمليات الطيران على مدار الساعة، بما في ذلك عمليات البحث والإنقاذ وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي والطيران الليلي

النقل البحري

- تشغيل وصيانة ١٦ سفينة بحرية و ١٢ زورقا بروجيا Zodiac (قابلا للنفخ) مملوكا للوحدات
- تخزين وتوريد ٣٨٤ ٥٦٤ لترا من البترين لتشغيل ١٦ سفينة بحرية و ١٢ زورقا بروجيا مملوكا للوحدات

الاتصالات

- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة خدمات ساتلية تتكون من محطتين أرضيتين محوريتين، و ٢٨ محطة طرفية ذات فتحة صغيرة جدا من أجل توفير اتصالات صوتية وفاكسية وفيديوية ونقل البيانات وخدمات استعادة القدرة على العمل واستمرارية تصريف الأعمال بعد الكوارث

- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة أجهزة إعادة اتصال ذات تردد فوق العالي تتكون من ٣٣١١ جهاز لاسلكي يدوي، و ١٧٢٣ جهاز لاسلكي نقال، و ٥٠ جهاز لاسلكي ذا محطة قاعدية، و ٢٥٠٠ جهاز لاسلكي يدوي (لربط بين الشبكات)، و ٤١٠ جهاز لاسلكي نقال (لربط بين الشبكات)، و ٦ أجهزة لاسلكية ذات محطات قاعدية (لربط بين الشبكات)
- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة ذات تردد عالي تتكون من ٨٧٣ جهاز لاسلكي نقالا مع خيار النظام العالمي لتحديد المواقع و ١٠٤ محطات قاعدية (قادرة على نقل البيانات)
- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة هاتفية مكوّنة من ٤٠ مقسما هاتفيا و ١٢٣ وصلة بالموجات المتناهية الصغر
- توفير خدمات الدعم والصيانة لعدد ٢٥ موقعا للاتصالات بهدف تعزيز التغطية بشبكة الموجات المتناهية الصغر والموجات ذات التردد فوق العالي والموجات ذات التردد العالي في جميع أنحاء هايتي
- توفير خدمات الدعم والصيانة لعدد ١٣ مركزا للاتصالات

تكنولوجيا المعلومات

- توفير خدمات الدعم والصيانة لعدد ١٢٥ خادوما؛ و ٣٠٤٨ حاسوبا مكتبيا؛ و ١٠٥٠ حاسوبا محمولا؛ و ٢٣٢ جهاز إرسال رقمي
- توفير خدمات الدعم والصيانة للشبكات المحلية والشبكات الواسعة لعدد ٤٤٠٠ مستعمل

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مستشفى من المستوى الثاني في بور - أو - برانس و ٣٣ عيادة من المستوى الأول و ٣ مستوصفات في جميع مواقع الأمم المتحدة، تعمل على توفير الخدمات الطبية لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى في حالات الطوارئ
- صيانة مختبر مركزي في بورت - أو - برانس و ٣ مختبرات أساسية في كاب هايتيان وغونائيف ولي كاي
- مواصلة ترتيبات الإجلاء البري والجوي لجميع أفراد البعثة على مستوى منطقة البعثة بأكملها، بما في ذلك الإجلاء الجوي الاستراتيجي من مرافق المستوى الأول إلى مستشفى المستوى الثاني، ومن مستشفى المستوى الثاني إلى مرافق من المستويين الثالث والرابع
- تشغيل وصيانة مرافق تقديم خدمات المشورة والفحص، بشكل طوعي وسري، فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة
- تنفيذ برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، يشمل التعلم من الأقران، لجميع أفراد البعثة

الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة لما متوسطه ١٣٢ فردا من العسكريين، و ١٤٥١ فردا من شرطة الأمم المتحدة (بمن فيهم ١٠٠ فرد من موظفي السجون المنتدبين)، و ٧٣٢ موظفا دوليا، و ٢٧٧ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك توفير الحماية للصيقة لكبار الشخصيات، فضلا عن حماية مرافق ومواقع الأمم المتحدة
- التقييم الأمني للمواقع على نطاق البعثة بأكملها، بما في ذلك عمليات مسح ١٠٧٧ من أماكن الإقامة
- عقد ٢٤ جلسة إعلامية عن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع موظفي البعثة
- التحقيق في الأحداث والحوادث المتعلقة بأفراد البعثة وممتلكاتها
- توفير حماية لصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
- توفير التدريب الأمني التوجيهي والتدريب الأولي/التمرين العملي لجميع موظفي البعثة الجدد على مكافحة الحرائق، وكذلك تنظيم دورات تدريبية أساسية لتحديد المعلومات في مجال مكافحة الحرائق لجميع موظفي الأمن ومراقبي الحرائق في البعثة
- تنفيذ الخطة الأمنية واستكمالها

العوامل الخارجية

سيجري تسليم الإمدادات والمعدات وتقديم الخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية وفقا للعقود، ولن تتأثر العمليات سلبا بالكوارث الطبيعية.

الجدول ٦

الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الموظفون الأمميون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الفرعي	المجموع
الفريق المعني بالسلوك والانضباط									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	٢	١	-	٣	١	-	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٢	١	-	٣	١	-	٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	١	-	١	٢	١	-	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	-	١	٢	١	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	٣	١٥	٤٩	٦٧	٢١٤	-	٢٨١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٢	١٥	٤٩	٦٦	٢١٤	-	٢٨٠
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	(١)
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	١	١٥	١٧	٢٧	-	٤٤
صافي التغير	-	-	١	١	١٥	١٧	٢٧	-	٤٤
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	١	-	-	١	٣	٢	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	-	-	١	٣	٢	٦
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	١	١	١	١	-	٢
صافي التغير	-	-	-	١	١	١	١	-	٢
شعبة دعم البعثة									
مكتب الرئيس									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٣	٥	١٧	٢٦	٢٣	١	٥٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٥	٧	٢١	٣٤	٢٥	١	٦٠
صافي التغير	-	-	٢	٢	٤	٨	٢	-	١٠

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٣	ف-٤ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمة الفرعية	الموظفون الوطنيون ^(أ)	الأمم المتحدة	متطوعو	الموظفون المدنيون
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	-	-	٢	٣	١	-	٤	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	٢	٤	٢	٩	١	-	١٠	
صافي التغير	-	٢	٤	-	٦	-	-	٦	
الخدمات الإدارية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٨	٢٢	٥٥	٨٥	٤٣٧	٣١	٥٥٣	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٨	١٩	٥٥	٨٢	٤٣٧	٣١	٥٥٠	
صافي التغير	-	-	(٣)	-	(٣)	-	-	(٣)	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٧	١٧	٢٥	٦	١	٣٢	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	١٢	١٣	٢٨	٤٣	١٠	١٠٧	
صافي التغير	-	١	١١	٦	١١	٣٧	٩	٧٥	
خدمات الدعم المتكامل									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٩	٢٨	١٣٠	١٦٧	٣٣١	٩٧	٥٩٥	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٩	٢٥	١٣١	١٦٥	٣٣١	٩٧	٥٩٣	
صافي التغير	-	-	(٣)	١	(٢)	-	-	(٢)	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	٨	٨	٥٦	١٦	٨٠	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	١١	١٢	٣٢	٩٢	٣٤	١٨٢	
صافي التغير	-	١	١١	١٢	٢٤	٣٦	١٨	١٠٢	
المجموع، الدعم									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٢٦	٧١	٢٥١	٣٤٩	١٣١	٤٨٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٢٧	٦٧	٢٥٦	٣٥١	١٣١	٤٩٣	
صافي التغير	-	-	١	(٤)	٥	٢	-	٤	
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٢	٧	٢٨	٦٤	١٧	١١٩	
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٣	٢٧	٣١	٧٨	١٣٩	١٦٥	٤٤	٣٤٨	
صافي التغير	-	٢	٢٥	٢٤	٥٠	١٠١	٢٧	٢٢٩	

(أ) يشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة وزيادة قدرها ١٧ وظيفة مؤقتة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٢٧ وظيفة مؤقتة

١٣١ - يقترح إلغاء وظيفة كبير ضباط الأمن (ف-٥) الموجودة حالياً، مع مراعاة أن مهام هذه الوظيفة يضطلع بها الآن كبير مستشاري الأمن الذي يُموّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وظيفته وفقاً لمفهوم العمليات الخاصة بالأمن في إطار فريق الأمم المتحدة القطري.

١٣٢ - وهناك حاجة إلى أن يستعيد قسم الأمن التابع للبعثة قدرته على الاستجابة لمعالجة مختلف المسائل الأمنية الناجمة عن نشر عدد كبير من الموظفين الدوليين والوطنيين الإضافيين في هايتي. وحيث أن الهيكل الراهن لملاك موظفي الوحدات التنفيذية داخل القسم لا يكفي لمعالجة هذه المهام الإضافية، يقترح تعزيز قدرة القسم بإضافة ٤٤ وظيفة مؤقتة، منها ١٧ دولية و ٢٧ وطنية.

١٣٣ - ويقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف أمن (ف-٢)، للعمل نائباً للمنسق الإقليمي لشؤون الأمن. ويقوم شاغل هذه الوظيفة بالمساعدة في تعزيز قدرة القسم على معالجة عدد متزايد من المسائل الأمنية في المناطق.

١٣٤ - ويقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، مع مراعاة تعزيز الهيكل الإداري بما يكفل التماسك والمنهجية في إدارة الأنشطة المتصلة بالشؤون الإدارية والموارد البشرية (أي: التوظيف وتقييم الأداء والتدريب) في القسم. كما يبادر شاغل الوظيفة بإعداد وتنفيذ برنامج عمل القسم، بما في ذلك رصد واستعراض برنامج العمل والميزانية، عن طريق إجراء عمليات استعراض عادية وخاصة لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ الفعلي لخطة العمل. كما يقوم بالإشراف على المهام المتعلقة بعمليات الشراء، وإعداد الفواتير واستلام إيرادات الدخل من مختلف الخدمات، وبرنامج السفر للأغراض التنفيذية، ورصد المشتريات وتقييم عقود الموردين/المدفوعات إلى الموردين والأفراد المتعاقدين على تقديم خدمات.

١٣٥ - وإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وحدة دوريات تتألف من أربع وظائف مؤقتة لأفراد أمن (من فئة الخدمة الميدانية) لتوفير الأمن على أساس يومي في المناطق السكنية والمناطق العالية الخطورة، وللاستجابة السريعة للموظفين في حالات الطوارئ. وفي أعقاب وقوع الزلزال، جرت الاستفادة من خدمات الموظفين العاملين في وحدات أخرى لإنشاء قوة للرد السريع

لتحسين قدرة القسم على الاستجابة. ومن شأن إنشاء هذه الوظائف المؤقتة تمكين القسم من أداء المهام الأمنية على نحو فعال، والاستجابة في الوقت المناسب على مدار الساعة.

١٣٦ - وضمن إطار جهود الإغاثة التي تقودها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أعقاب الزلزال، جرى نشر عدد كبير من الموظفين الإضافيين، من مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة، في هايتي. وبسبب تزايد المسائل المتصلة بالأمن والناشئة عن استخدام القاعدة اللوجستية من أجل مجموعة كبيرة من الموظفين الموجودين في مساحة صغيرة نسبياً، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة إضافية لضابط أمن (من فئة الخدمات الميدانية) لتحقيق السيطرة بشكل أفضل على الدخول إلى أماكن العمل ومنع تطفل أفراد غير مرخص لهم. وعلاوة على ذلك، يتطلب إنشاء مخيمات إضافية وجود دائم لأفراد من الأمن لكفالة تعزيز العناصر العسكرية والشرطية.

١٣٧ - ومنذ وقوع الزلزال، تمكنت وحدة الحماية المباشرة من الاستجابة لزيادة عبء العمل في الوحدة الناجم عن النشر المؤقت لعدد إضافي من ضباط الأمن من بعثات حفظ السلام الأخرى. ويُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين إضافيتين لضابطين للحماية الشخصية (من فئة الخدمة الميدانية) لتوفير إدارة أكثر قوة للأمن وحماية أشد لكبار موظفي البعثة العاملين في بيئة غير آمنة وعالية المخاطر.

١٣٨ - وفيما يتعلق بإنشاء مركز سانتو دومينغو للاتصال والدعم، يقترح إنشاء أربع وظائف مؤقتة لموظفي الحماية المباشرة (من فئة الخدمة الميدانية)، مقرها في سانتو دومينغو، لتنفيذ الحماية المباشرة لكبار موظفي البعثة.

١٣٩ - وفيما يتصل بالتصنيف الأخير لمنحدر الطيران في البعثة إلى المستوى السادس، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف مسؤول عن مكافحة الحرائق والسلامة (من فئة الخدمة الميدانية) لتوفير تغطية على مدار الساعة، وللتخفيف من آثار المسائل المتصلة بالحرائق والسلامة. وليس لدى الملاك الوظيفي بمستواه الحالي القدرة على استيعاب متطلبات التشغيل الإضافية للقسم، حيث يجري أداء بعض المهام عن طريق نشر مؤقت لضابط أمن.

١٤٠ - كما أن الطفرة في عدد الموظفين المدنيين الإضافيين التابعين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها دعماً لجهود الإغاثة للسكان الهايتيين، تتطلب مزيداً من الأمن لمواصلة المراقبة الفعالة على جميع حالات الدخول إلى مباني البعثة. وعلى حين أن قوة الحراسة في معظم المرافق هي على أدنى مستوى، فقد أنشئت مباني جديدة في أعقاب الزلزال. وفي

هذا الصدد، يقترح إنشاء وظائف مؤقتة لعدد ١٥ حارسا أمنيا (من فئة الخدمات الوطنية العامة) بهدف تعزيز قدرة القسم على تقديم الدعم الأمني في المناطق.

١٤١ - وإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين إضافيتين لمساعدتي أمن (من فئة الخدمات العامة الوطنية) دعما لتطبيق نهج "السلامة والأمن" في برنامج البيئة الميدانية. وحيث أن هذا البرنامج يتطلب اقتناء وتركيب معدات جديدة، ستقع على شاغلي هاتين الوظيفتين مسؤولية إعداد الأنشطة التدريبية والمواد التدريبية ومرافق التدريب.

١٤٢ - كما أن هناك حاجة إلى أربع وظائف مؤقتة إضافية لمساعدتي أمن (من فئة الخدمات العامة الوطنية) للتفتيش المقرر لجميع مباني الأمم المتحدة في هايتي، وتدريب فرق الإطفاء في بورت - أو - برانس والمناطق كافة، فضلا عن العمليات واللوجستيات داخل وحدة إطفاء الحرائق والسلامة.

١٤٣ - ويتطلب إنشاء مركز سانتو دومينغو للاتصال والدعم إنشاء مكتب للأمن في سانتو دومينغو. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف مسؤول عن مكتب الأمن (ف-٤). وسيضطلع شاغل هذه الوظيفة بتمثيل قسم الأمن في الفريق المحلي لإدارة الأمن، وتقديم المشورة لكبار موظفي البعثة والاتصال مع السلطات الرفيعة المستوى في الجمهورية الدومينيكية. كما سيكون مسؤولا عن أمن جميع موظفي البعثة (بمن فيهم المعلنون) والممتلكات في الجمهورية الدومينيكية.

١٤٤ - وإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية) للإشراف على قوة الحراسة المحلية للمبنى الجديد في سانتو دومينغو. وفي الوقت نفسه، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف تدريب (من فئة الخدمة الميدانية) لتنفيذ التدريب الأمني والتوجيهي لجميع موظفي البعثة لدى وصولهم إلى سانتو دومينغو وقبل انتشارهم في هايتي.

وأخيرا، يُقترح إنشاء ست وظائف مؤقتة إضافية على النحو التالي: (أ) مساعد أممي مختص بتصاريح الدخول وبطاقات الهوية (من فئة الخدمة العامة الوطنية) لإصدار بطاقات الهوية لجميع الموظفين خلال عملية الدخول إلى سانتو دومينغو، و (ب) خمسة حراس أمن (من فئة الخدمات العامة الوطنية) لإنشاء قوة حراسة تكون مسؤولة عن مراقبة عمليات الدخول إلى مباني البعثة في سانتو دومينغو. وسيتم نشر شاغلي الوظائف في مواقع مختلفة داخل مباني البعثة.

الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

١٤٥ - أثناء الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، وردت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار العنصر ٤ (تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية). لكن نظرا إلى أن الدور الذي تضطلع به الوحدة يتعلق في المقام الأول بتخفيف خطر انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين أفراد حفظ السلام وداخل المجتمع المضيف، وذلك عن طريق وضع برامج وقائية، وتعميم منظور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياسات وأنشطة البعثة، وتوفير الدعم التقني للسلطات المحلية في التصدي للوباء، فقد تقرر إدراج الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار عنصر الدعم في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

١٤٦ - وقد أدت الزيادة في قوام القوة العسكرية وقوة الشرطة وعدد الموظفين المدنيين إلى زيادة مقابلة في عبء عمل الوحدة، وبخاصة فيما يتعلق بالتدريب والأنشطة المتصلة بالوقاية. وقد عززت الوحدة أيضا أنشطتها التنسيقية مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة الحكومة في مواجهة تزايد تعرض السكان المشردين لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية.

١٤٧ - وفي ضوء ما تقدم، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لموظفين متخصصين في شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (١ ف-٣ وموظف وطني من الفئة الفنية). وسيقوم شاغلا الوظيفتين بدعم قدرة الوحدة على تنفيذ برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز داخل البعثة وعلى بناء قدرات المؤسسات المحلية. وسيساعد الموظف المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٣ ف-٣) نظراءه الوطنيين في تنفيذ برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإعداد حملات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والمواد والأنشطة التدريبية ذات الصلة. وسيتولى إجراء تقييمات للمخاطر والتخطيط لتدابير الحد من مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية. وسيكون الموظف المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الموظف الوطني من الفئة الفنية) مسؤولا عن توسيع نطاق برامج التوعية لتشمل السلطات والمجتمعات المحلية، وعن تنفيذ المشاريع وحملات العلاقات العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما يقوم بتقديم الدعم التقني والتنسيقي إلى وزارات التربية والتعليم، والعدل والأمن العام، والصحة، وشؤون المرأة، والشباب والرياضة، بشأن الوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبناء القدرات في هذا المجال.

شعبة دعم البعثة

مكتب الرئيس

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٨ وظائف و ٦ وظائف مؤقتة

الموظفون الوطنيون: زيادة مقدارها وظيفتان

١٤٨ - من أجل تعزيز القيادة العليا للبعثة في أعقاب الزلزال، يقترح نقل الوظيفة المؤقتة الحالية لمدير العمليات والإدارة (مد-٢)، المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، للاضطلاع بوظيفة مدير دعم البعثة. وسيتلقى المدير دعماً من نائب مدير دعم البعثة (مد-١) إلى جانب رئيس الخدمات الإدارية/الموظف المسؤول عن مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو (مد-١) ورئيس خدمات الدعم المتكاملة (مد-١). ويُرى أن من شأن هذا الهيكل التنظيمي أن يوفر مستوى مناسباً من القيادة والمراقبة والتوجيه لتقديم الدعم إلى العناصر العسكرية والشرطية والفنية.

١٤٩ - ومع الأحداث المأساوية التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وتعدُّ بيئة العمل التي يجب أن يتم فيها تقديم خدمات الدعم للبعثة تعقُّداً هائلاً، ولا سيما التوسع في القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة اللازمين للتعاطي مع الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالمرافق والبنية التحتية في البلد، والحاجة إلى نشر جميع الوسائل لدعم جهود الإغاثة الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، فإن التحديات التي يطرحها التعمير في الأجل المتوسط وبرامج التطبيع هي تحديات هائلة. ومن شأن التحديات الإضافية، بما فيها توفير الدعم اللوجستي لحكومة هايتي، ومكتب المبعوث الخاص لهايتي، وفريق الأمم المتحدة القطري، أن تتطلب مستوى أعلى من التنسيق والدعم لمساعدة العمليات الإنسانية.

١٥٠ - وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في تعقُّد عمليات البعثة ونطاقها وحجمها، وتعدد أنشطتها، يتضح أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد تحولت إلى بعثة كبيرة ومعقدة. وأصبح عبء العمل الملقى على هيكل دعم البعثة الحالي لمواجهة هذه التحديات عبئاً فادحاً، ويجري حالياً استعراض شامل للاحتياجات من الموظفين.

١٥١ - ومن أجل تزويد البعثة بقدرة مستدامة على المدى الطويل في المستويات الإدارية العليا، يُقترح الاستفادة من الوظيفة القائمة لرئيس دعم البعثة (مد-١) لوظيفة مؤقتة لنائب مدير دعم البعثة (بنفس الرتبة). وسوف يطلب من موظف على مستوى أعلى التنسيق بين جميع مكاتب القطاع وتوفير التوجيه والمشورة المناسبين على أساس منتظم. وسيضطلع نائب المدير بالإشراف على سير العمل اليومي لجميع مكاتب القطاع، والعمل بشكل وثيق مع مكتب المنسق الإقليمي. وسيتوجب على نائب المدير التعامل مع المهام الحاسمة المتمثلة

في ضمان تنفيذ جميع التوجيهات التنفيذية. ومن شأن إنشاء منصب نائب المدير تمكين مدير دعم البعثة من التركيز على الاستراتيجية والتخطيط ورسم السياسات والتنسيق مع الحكومة المضيفة ومكتب المبعوث الخاص وفريق الأمم المتحدة القطري، بالإضافة إلى تقديم الدعم إلى العناصر العسكرية والشرطية الفنية.

١٥٢ - وفي أعقاب الزلزال، أصبح عبء العمل على مكتب الميزانية أكثر تعقُّداً وصعوبة، حيث أن إدارة موارد البعثة بعناية أمر ضروري لتلبية الاحتياجات التشغيلية الزائدة. وقد زاد عبء عمل المكتب إلى حد كبير بسبب الحاجة إلى تلبية طلبات عديدة من جهات معنية متعددة. ونظراً لأن المكتب قد جرى تدعيمه عن طريق إعادة توزيع مؤقتة للوظائف لأداء المهام الرئيسية، بما في ذلك وضع الميزانية وإدارتها، فضلاً عن إدارة الصناديق الاستثمارية، والمشاريع السريعة الأثر، وبرنامج الحد من العنف الأهلي، تدعو الحاجة إلى وظائف إضافية.

١٥٣ - وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفتين لاثنتين من الموظفين الأقدم للشؤون المالية والميزانية (ف-٤). وسيكون أحدهما (ف-٤) مسؤولاً عن إدارة الميزانية المعتمدة للبعثة والإشراف عليها، بما في ذلك تقديم المشورة والتدريب للموظفين من العناصر الفنية وعناصر الدعم، وكذلك إعداد الردود على استفسارات الهيئات التشريعية والهيئات الحكومية الدولية. وسيضطلع ثانيهما (ف-٤) بالمسؤولية عن إدارة ومراقبة الموارد المتصلة بالصندوق الاستثماري المتعدد المانحين فضلاً عن الموارد اللازمة لما أنف ذكره من مشاريع سريعة الأثر وبرنامج للحد من العنف الأهلي، وقد زادت تلك الموارد زيادة كبيرة في أعقاب وقوع الزلزال. كما أن من شأن تعزيز قدرة مكتب الميزانية تمكين البعثة من رصد تنفيذ توصية مراجعي الحسابات الخارجيين والداخلين فيما يتعلق بتنفيذ وإنجاز المشاريع في الوقت المناسب، والاستجابة لطلبات مراجعة الحسابات ذات الصلة.

١٥٤ - وإضافة إلى ذلك، تُقترح وظيفتان لاثنتين من موظفي الشؤون المالية والميزانية (ف-٣) وست وظائف لمساعدتين للشؤون المالية والميزانية (٤) من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، لتقديم المساعدة والدعم في إعداد الميزانية وتقرير الأداء، ورصد المخصصات والموارد المتصلة بالصندوق الاستثماري، والمشاريع السريعة الأثر، وبرنامج الحد من العنف الأهلي.

١٥٥ - ولتعزيز المهام والتنسيق بين مختلف المكاتب الإقليمية من خلال مكتب المنسق الإقليمي، يقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لاثنتين من الموظفين الإداريين الإقليميين (ف-٤)، سيتم نشرهما في غونائيف وميراغوان. وسيضطلع شاغلا الوظيفتين بالمسؤولية عن التنسيق والتنفيذ الفعال لجميع أعمال الدعم الإداري التي تقدم في المناطق. وسيكفل الموظفان، بموجب السلطة

المفوضة إليهما، الامتثال للأنظمة والقواعد المالية والإدارية في تقديم خدمات الدعم. وسيكفل هذان الموظفان أيضا جودة الدعم المقدم إلى جميع عناصر البعثة في مجالات مسؤوليتهما، ورصدها باستمرار. ويكونان مسؤولين مسؤولية مباشرة أمام كبير المنسقين الإقليميين.

١٥٦ - وإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لأربعة موظفين إداريين (ف-٣)، سيضطلعون بمهام مدير عمليات ميدانية في المكاتب الإقليمية الأربعة في كاب هايتيان وغونائيف وليوغان ولي كاي. وسيساعد شاغلو هذه الوظائف في تخطيط وتنسيق خدمات الدعم وتقديمها في الوقت المناسب للعناصر العسكرية والشرطية والفنية، المنشورة في مناطق مسؤولية كل منهم.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف وزيادة قدرها ٢٩ وظيفة مؤقتة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٣٧ وظيفة مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها ٩ وظائف مؤقتة

١٥٧ - يضطلع مكتب رئيس الخدمات الإدارية بالمسؤولية عن تخطيط وتنسيق الخدمات الإدارية وتقديمها دعما للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين في البعثة. وفي أعقاب الزلزال اعتمد مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) زيادة المستويات العامة لقوة البعثة من أجل دعم الجهود الفورية للإنعاش وإعادة التعمير وتحقيق الاستقرار. وبعد ذلك، أقيم مركز للاتصال والدعم في سانتو دومينغو، لنشر موظفي شعبة دعم البعثة لتوفير الخدمات التي لا تحتاج بالضرورة إلى وجود مادي في هايتي. ونظرا لتقديم الخدمات الإدارية حاليا في كل من هايتي وسانتو دومينغو، فقد زاد الاحتياج إلى ضمان أن تقدم الخدمات على نحو فعال لجميع الأفراد العسكريين والشرطيين والمدنيين. وباستعراض المسؤوليات الوظيفية المتزايدة المتصلة بتوسيع نطاق البعثة، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لرئيس الخدمات الإدارية (مد-١) لتناظر الزيادة في حجم ونطاق وتعقد تقديم الخدمات الإدارية. وسيضطلع شاغل الوظيفة بمسؤوليات إدارية ومالية ملائمة لضمان أداء تلك الدائرة أداء سلسا والرصد والتنسيق بين مختلف العناصر والمواقع في البعثة.

١٥٨ - وإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لاثنتين من الموظفين الإداريين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) لدعم رئيس الخدمات الإدارية (مد-١) في كفالة ضمان الجودة وتنسيق أنشطة مختلف الوحدات التابعة للدائرة في الوقت المناسب.

١٥٩ - ويضطلع المركز المتكامل لتدريب البعثات بالمسؤولية عن تنسيق التدريب وتصميمه وتطويره ورصده وتقييمه وتوفيره لجميع أفراد البعثة (في هاييتي وسانتو دومينغو)، وأنشطة التطوير الوظيفي لجميع أفراد البعثة، وبناء قدرات الموظفين الوطنيين وأنشطتهم. ونظرا للزيادة العامة في حجم ونطاق عمليات البعثة والزيادة في قوة عناصرها العسكرية والشرطية والمدنية، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد تدريب (من متطوعي الأمم المتحدة)، يكون مقرها في سانتو دومينغو، للتعاطي مع تزايد الاحتياجات التدريبية. وسيكون مساعد التدريب مسؤولا عن تنسيق وإدارة جميع الأنشطة والمهام التدريبية والإدارية لمكتب الدعم في سانتو دومينغو، بما في ذلك توفير المعلومات عن الخدمات والدورات التدريبية المتصلة بالبرامج التوجيهية للموظفين، ومهارات الاتصال المكتبي والإدارة.

١٦٠ - ويعني الهيكل التنظيمي المنقح للبعثة أن يعمل قسم الشؤون المالية في كل من بورت - أو - برانس وسانتو دومينغو، وتبعاً لذلك، سيحتاج قسم الشؤون المالية إلى إنشاء أربع وحدات (مكتب أمين الصندوق، ووحدة الحسابات، ووحدة المدفوعات، ووحدة جدول الرواتب) في كلا الموقعين. وتحقيقاً لتلك الغاية، يقترح إنشاء وظائف مؤقتة إضافية.

١٦١ - وستتطلب الزيادة في حجم المعاملات المالية ونشر وإدارة الموظفين في هاييتي وسانتو دومينغو مستوى أعلى من المسؤولية الإدارية. وبناء على ذلك، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لكبير موظفي الشؤون المالية (ف-٥). وإضافة إلى ذلك، يقترح إلغاء ثلاثة من الوظائف الحالية لموظفي الشؤون المالية (ف-٣) مؤقتاً لمدة فترة الطفرة، وبدلاً من هذه الوظائف، تُنشأ ثلاث وظائف مؤقتة لموظفي الشؤون المالية (ف-٤) للاضطلاع بالمسؤوليات المتزايدة في تجهيز الرواتب والبدلات والاستحقاقات لأفراد البعثة وتجهيز المدفوعات للموردين، مع ضمان الشفافية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٦٢ - وإضافة إلى ذلك، ونظراً لنقل مكتب كبير موظفي الشؤون المالية إلى سانتو دومينغو، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد للشؤون المالية (من فئة الخدمات العامة الوطنية) لأداء المهام التالية: (أ) توفير الدعم السكرتاري والإداري لكبير موظفي الشؤون المالية؛ (ب) العمل بمثابة مركز تنسيق لإدارة وتدقيق المراسلات في سانتو دومينغو؛ (ج) رصد وتسجيل حضور موظفي القسم في سانتو دومينغو.

١٦٣ - ويضطلع قسم شؤون الموظفين بالمسؤولية عن تنفيذ السياسات والممارسات والإجراءات الجديدة للموارد البشرية، فضلاً عن تنقيح الممارسات والإجراءات الحالية لتلبية الاحتياجات المتطورة للبعثة. كما يقوم القسم برصد وضمان تنفيذ السياسات والممارسات

والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية، فيما يتصل بالاستقدام والتنسيق، امتثالا للسياسات والإجراءات المقررة.

١٦٤ - ونظرا لأن مستوى ملاك الموظفين الحالي غير كاف لتلبية الطلبات المتزايدة الموجهة إلى القسم، ولضمان توفير الخدمات للبعثة على نحو فعال، يقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لكبير موظفي شؤون الموظفين المدنيين (ف-٥) ولموظف لشؤون الموظفين المدنيين (ف-٣).

١٦٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، منحت البعثة سلطة اختيار واستقدام الموظفين الدوليين، مما ساهم في عبء العمل الإضافي للقسم. ولدعم أنشطة الاستقدام الجارية، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لأربعة مساعدين للموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية) للمساعدة في مهام الاستقدام والتنسيق من خلال ما يلي: (أ) رصد وضمان ملء الوظائف المؤقتة في الوقت المناسب، وفقا للسياسات والإجراءات المقررة؛ (ب) الإشراف على طلبات الاستقدام والتنسيق المقدمة إلى هيئات الاستعراض المركزية والموافقة عليها؛ (ج) استعراض قوائم التصفية والمشاركة في إجراء مقابلات مع المرشحين؛ (د) إدارة الوظائف المؤقتة وملاك الموظفين.

١٦٦ - وتم تكليف قسم المشتريات بتقديم حلول فعالة من حيث التكلفة لاقتناء السلع والخدمات لعمليات البعثة امتثالا للقواعد واللوائح والمبادئ التوجيهية المقررة. ويشير استعراض هيكلها الحالي إلى أن قدرة ملاك الموظفين الحالية قيدت بالفعل في السابق عندما كانت البعثة في حالة الانتقال نحو مرحلة الاستقرار، مما أدى إلى عدد كبير من عمليات الشراء ذات مهل التنفيذ الطويلة.

١٦٧ - وإضافة إلى أنشطة الشراء العادية، ستواصل البعثة القيام بالأنشطة الرئيسية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بما يشمل إعادة بناء مرافق الأمم المتحدة، وإنشاء مجمع جديد متكامل للأمم المتحدة في بورت - أو - برانس، ومكاتب متكاملة إقليمية جديدة في ليوغوان وجاكميل. وتنطوي هذه المشاريع الجديدة على قدر كبير من التفاعل والتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق باتفاقات الخدمات المشتركة. وعلاوة على ذلك، يشكل تحديد عقود الإيجار حالات شراء ذات قيمة عالية من شأنها أن تنطوي على التنسيق والتفاوض وتسوية المنازعات في مواجهة التضخم في سوق الإسكان، مما يتطلب خبرة وموارد إضافية.

١٦٨ - ولتحسين كفاءة الخدمات الحالية والاستجابة للاحتياجات التشغيلية المتزايدة، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة إضافية لرئيس موظفي المشتريات (ف-٥)، واثنين من المساعدين لشؤون المشتريات (من فئة الخدمة الميدانية) وموظف مشتريات (موظف وطني من الفئة الفنية)، وذلك لتعزيز قدرات الموظفين في قسم المشتريات.

١٦٩ - وبالنظر إلى أن غالبية العقود التي يتعين توقيعها معقدة، ولضمان تغطية وافية لكل الجوانب القانونية والتجارية لحالات الشراء ذات القيمة العالية، يُقترح إنشاء وظيفة كبير موظفي المشتريات (ف-٥) لضمان المستوى المناسب من المسؤولية الإدارية ومهام الرقابة. واستناداً إلى استعراض لمدى قرب المناطق، والهيكل الأساسي للاتصالات، والقدرة على الاتصال بالمناطق، سوف تكون هناك أيضاً حاجة إلى وظيفتين مؤقتتين لاثنتين من المساعدين لشؤون المشتريات (من فئة الخدمة الميدانية) لدعم رئيس قسم المشتريات في إدارة أنشطة الشراء بكفاءة في منطقتين هما ليوغان و جاكميل. وسيوفر المساعدان لشؤون المشتريات دعماً مكرساً لعمل المكتبين الإقليميين في تنسيق عمليات الشراء والتفاعل المباشر مع الموردين الإقليميين والمحليين. وستشمل مهامهما ما يلي: (أ) تحديد الموردين المحليين الذين يمكنهم توفير الخدمات للتشييد والصيانة وإدارة المرافق وعقود الخدمات ومواد البناء والتشييد؛ (ب) ضمان توحيد الاحتياجات من السلع والخدمات؛ (ج) استعراض عمليات تقديم العطاءات التنافسية مع التركيز على الموردين الإقليميين؛ (د) إبرام العقود وإجراء المفاوضات لتمكين الموردين المحليين والإقليميين من معالجة الاستفسارات والقضايا معالجة مباشرة على الصعيد الإقليمي.

١٧٠ - وقد نشأ شرط التحقق من وجود الموردين ومقدمي الخدمات المحليين وقدراتهم في أعقاب الزلزال. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف مشتريات (موظف وطني من الفئة الفنية) لاستكمال قائمة الموردين، ودعم تحسين المنافسة بإنشاء مجموعة أكبر من الموردين المحليين. وإضافة إلى ذلك، فإن مهام شاغل الوظيفة في تنسيق أنشطة الشراء الميدانية ستسهم في الجهود التي تبذلها البعثة لبناء القدرات الوطنية وتعزيز العلاقة بين الموردين المحليين والبعثة، مما من شأنه أن يسهم في فهم الموردين المحليين والإقليميين لممارسات الشراء المتبعة في الأمم المتحدة، وتحسين الشفافية في عمليات الشراء.

١٧١ - ومنذ وقوع الزلزال، زاد حجم ونطاق الدعم الذي يقدمه قسم الخدمات العامة إلى أكثر من الضعف، ليس فقط في بورت - أو - برانس ولكن أيضاً في لي كاي وغونائيف وكاب هايتيان. وإضافة إلى ذلك، أنشئت مخيمات جديدة في بورت - أو - برانس (مخيم دلنا ومقر البعثة المتكامل) وفي ليوغان و جاكميل. ونظراً لتوسيع نطاق البعثة وإنشاء مكاتب ومخيمات جديدة في شتى أنحاء هايتي، يُقترح تعزيز قدرة القسم بوظائف مؤقتة إضافية.

١٧٢ - ووفقاً لذلك، وتماشياً مع الزيادة في القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في البعثة، وكذلك الزيادة في عدد المواقع التابعة للبعثة في شتى أنحاء البلد، فقد

استوعب القسم بالفعل زيادة كبيرة في حجم العمل، مما لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل. وعليه، يُقترح زيادة قدرة القسم خلال فترة الطفرة.

١٧٣ - ويدير قسم الخدمات العامة حالياً جميع اتفاقات الأراضي والإيجارات، التي كان يديرها في السابق قسم الهندسة. وفي هذا الصدد، يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة لرئيس الخدمات العامة (ف-٥) وموظف من فئة الخدمات العامة (من متطوعي الأمم المتحدة) للتفاعل والاتصال على أساس مستمر مع السلطات بوزارتي الخارجية والمالية والمكاتب الحكومية الأخرى فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالأراضي وعقود إيجار أماكن العمل في هايتي والجمهورية الدومينيكية. وسيكلف القسم أيضاً باستطلاع جميع مواقع البعثة وإعداد الوثائق اللازمة. وفيما يتصل بدعم الإيواء المؤقت في سفينة بحرية وإدارة مخيم الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة حالياً، يُقترح إنشاء أربع وظائف مؤقتة لمساعدتي الخدمات العامة (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

١٧٤ - ومن المتوقع أن تتوسع مهام ومسؤوليات وحدة إدارة المرافق توسعاً كبيراً، نظراً لإنشاء مقر جديد متكامل للبعثة ومخيم دلنا. وإضافة إلى ذلك، تضطلع البعثة بتشغيل ثلاثة مكاتب إقليمية في كاب هايتيان ولي كاي وغونائيف، وهي بصدد إنشاء مكتب إقليمي إضافي في ليوغان، وتوسيع المكتب الموجود في جاكميل. ونظراً للزيادة في قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فمن المتوقع إنشاء مواقع إضافية. وتحتاج جميع تلك المواقع إلى دعم ووجود الوحدة، للإشراف على مختلف مهام إدارة المرافق. وعليه، يُقترح إنشاء ١٠ وظائف مؤقتة لمساعدتين لإدارة المرافق (من فئة الخدمات العامة الوطنية) والإشراف والرقابة على عمل أكثر من ٢٢٠ من الأفراد المتعاقدين في شتى أنحاء منطقة البعثة.

١٧٥ - وتم تقليل الزيادة في الاحتياجات من الموظفين المدنيين بخطة الاستعانة بمصادر خارجية لأداء معظم الخدمات العامة، بما فيها خدمات النظافة وصيانة الأماكن وجمع القمامة والتخلص منها في جميع المكاتب في هايتي وسانتو دومينغو. ولضمان كفاءة أداء هذه الخدمات المعهود بها إلى مصادر خارجية، ستكون هناك حاجة إلى وظائف مؤقتة إضافية لكل من الموظفين الدوليين والوطنيين في جميع المواقع لرصد تقديم الخدمات المعهود بها إلى مصادر خارجية.

١٧٦ - وقد شرعت وحدة إدارة السجلات والمحفوظات في عملية حفظ جميع ملفات البعثة الخاملة واستحداث نظام إلكتروني جديد للملفات، وهي تقوم بذلك حالياً. ويقترح تعزيز قدرة الوحدة بإنشاء وظائف مؤقتة لأربعة مساعدين لإدارة السجلات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في وحدة إدارة السجلات والمحفوظات، إلى جانب وظيفة مؤقتة

لساع (من فئة الخدمات العامة الوطنية) للمساعدة في خدمات البريد والحقيبة والتسرخ، نظرا لوجود البعثة في كل من بورت - أو - برانس وسانتو دومينغو.

١٧٧ - ونظرا لزيادة الأنشطة في المناطق، ستكون هناك حاجة إلى وظيفتين مؤقتتين لأخصائيين في الخدمات العامة (من متطوعي الأمم المتحدة) لتعزيز الوظائف الثماني الحالية المنشورة في كل من المناطق. وسيضطلع شاغلا الوظيفتين بالمسؤولية عن جميع الأنشطة الإقليمية المتعلقة بالخدمات العامة، بما في ذلك إدارة المرافق، والاستلام والتفتيش، ومراقبة الممتلكات، وإدارة المخزون والتسجيل. وسيكونان مسؤولين أيضا عن الإشراف على مهام جميع الموظفين الوطنيين المكلفين بالعمل في منطقة كل منهما. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن البعثة أنشأت ساحات مستقلة للتخلص من النفايات مع عمليات المحارق في لي كاي وغونائيف وكاب هيتيان وبورت - أو - برانس، فإن وحدة التصرف في الممتلكات ستحتاج إلى أربع وظائف مؤقتة لمساعدين للتصرف في الممتلكات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) وثلاثة مساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة الوطنية) لمساعدة ودعم أنشطة التصرف في الممتلكات ومراقبته، وإجراء عمليات الجرد المادي.

١٧٨ - وقبل الزلزال، كانت وحدة السفر تعالج ما يقرب متوسطه من ٣ ٢٠٠ سفرة رسمية سنويا. ونظرا للتوسع في قوام الأفراد العسكريين، فمن المتوقع أن يزيد عبء العمل على وحدة السفر لدعم ما يقرب من ٨ ٠٠٠ سفرة رسمية بحلول نهاية عام ٢٠١٠، نتيجة للسلطة المخولة للبعثة لدعم السفر الرسمي لضباط الشرطة وضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة.

١٧٩ - وقد أوضح تحليل مقارن أجري مؤخرا أن استخدام مطار سانتو دومينغو الدولي بدلا من مطار بورت - أو - برانس الدولي للسفر الدولي الوارد والصادر يعد أكثر فعالية من حيث التكلفة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تواصل وحدة السفر استخدام سانتو دومينغو بوصفها الميناء الرئيسي لمغادرة أفراد البعثة ووصولهم. وبناء على ذلك، ونظرا للزيادة في عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة، يقترح تعزيز قدرة وحدة السفر بإنشاء وظيفتين مؤقتتين لمساعدين لشؤون السفر (من فئة الخدمات العامة الوطنية) لمواجهة زيادة عبء العمل لدعم الاحتياجات المتعلقة بالسفر للبعثة. وسوف يكون مقر عمل أحد مساعدي شؤون السفر في سانتو دومينغو، والآخر في بورت - أو - برانس، لتعزيز قدرة وحدة السفر على تقديم الدعم بشأن المسائل المتصلة بالتأشيرات لجميع أفراد البعثة.

١٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج قسم الخدمات العامة إلى أربع وظائف مؤقتة، على النحو التالي: (أ) وظيفتان لمساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة الوطنية) لصالح مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو؛ (ب) موظف إداري واحد (موظف وطني من الفئة

الفنية) لدعم مهمتي الميزنة وتحرير الفواتير، بما في ذلك ضمان ترتيبات السفر الأكثر فعالية من حيث التكلفة للمنظمة والامتثال التام لعقود السفر؛ (ج) مساعد إداري واحد (من فئة الخدمة الميدانية) للقيام برصد الحسابات المالية للقسم وإجراء الرقابة عليها بالشكل المناسب.

١٨١ - وتتولى وحدة إدارة العقود المسؤولية عن إدارة وتنسيق جميع عقود الاستعانة بمصادر خارجية في البعثة. ومن المتوقع أن يزداد حجم العمل الذي تضطلع به الوحدة، مع مراعاة دور البعثة في تعمير هايتي، وهو ما يتطلب قدرا كبيرا من الخدمات التي يستعان بمصادر خارجية للاضطلاع بها. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظائف مؤقتة لكبير مديري العقود (ف-٤) واثنين من مديري العقود (ف-٣)، على أن يقوم بدعمهم مساعدان لإدارة العقود (من فئة الخدمة الميدانية) وموظف تفتيش (متطوعي الأمم المتحدة).

١٨٢ - ويستلزم تعقد وحجم العقود الجديدة المتعلقة بالخدمات التي يستعان بمصادر خارجية للاضطلاع بها مستوى مناسباً من الإدارة والرقابة. وبناء على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة برتبة (ف-٤)، لكبير مديري العقود يعمل بوصفه رئيس القسم، حيث ينتظر أن تكون مهام إدارة تنفيذ العقود والإشراف عليها أكثر صعوبة وتحدياً، نظراً لعدم استقرار بيئة العمل والأضرار الحساسة في البنية الأساسية للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، ينطوي فقدان بعض أكبر المتعاقدين الخارجيين على اضطراب البعثة إلى اللجوء إلى العمل مع مقاولين خارجيين أصغر، وهو ما يتطلب قدرة إضافية لرصد ورقابة العقود ذات الصلة. وعليه، سيتعين على الوحدة إجراء رصد أدق لأداء العقود للحد من مخاطر نشوء المنازعات وانقطاع الخدمة.

١٨٣ - وفي قسم خدمات المشورة والرعاية الخاصة بالموظفين، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لرئيس القسم (ف-٥). وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن الإشراف على خدمات المشورة والرعاية وإدارتها في بورت - أو - برانس، وفي مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو، وفي جميع المناطق العشر. وسيقود شاغل الوظيفة الأنشطة المتصلة بعملية وضع البرنامج النفسي - الاجتماعي وتنفيذه ورصده وتقييمه، مع مراعاة أن عدداً كبيراً من الموظفين الناجين من الزلزال لا يزال يعاني من آثار الصدمة التي سببتها التجربة التي مروا بها، ويتعاطون معها.

١٨٤ - وبالإضافة إلى زيادة القدرة على إسداء المشورة الفردية والتنسيق المتعلق بإدارة الحالات الفردية، سيتيح رئيس القسم أيضاً إجراء عدد أكبر من الدورات التدريبية النفسية - الاجتماعية لموظفي البعثة، من شأنها أن تتيح قيام المستشارين المهنيين بتنظيم برامج تدريبية تكميلية داخل منطقة البعثة، تراعي مختلف التحديات النفسية - الاجتماعية

ومستويات الاكتراب الناجم عن الصدمة الذي يعاني منه أفراد البعثة، والذي يتراوح بين الإصابة بالاكتراب الحاد الناتج عن الصدمة والاكتراب التالي للصدمة.

١٨٥ - وعليه، يكمن التحدي الأكبر في وضع البرامج اللازمة للتعاطي مع الاحتياجات النفسية للأفراد الناجمة عن الإجهاد والصدمات النفسية، والبرامج الوقائية من الاكتراب والصدمة التي يبدأ فعلها متأخراً، فضلاً عن تهيئة بيئة عامة مؤاتية من خلال السياسات العامة وتقديم التوجيه للمديرين وبرامج الرعاية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمستشار موظفين (ف-٣) من أجل تنظيم جلسات مشورة فردية وجماعية لموظفي الأمم المتحدة ومُعاليهم في الجمهورية الدومينيكية. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن تصميم وتنظيم وإدارة دورات تدريبية بشأن الإجهاد النفسي والمسائل المتعلقة به لصالح الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن المهام المتعلقة بالتدخل في الحالات التي تنطوي على إصابة الأفراد العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين بصدمة عاطفية واکتراب ناتج عن الصدمة، بما في ذلك الاكتراب التالي للصدمة.

١٨٦ - وعلاوة على ذلك، يقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمساعدتين لمستشار الموظفين (أحدهما من فئة الخدمة الميدانية والآخر موظف وطني من الفئة الفنية). وسيكون شاغلا الوظيفتين مسؤولين عن: (أ) تقديم المشورة الفردية والجماعية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة، فضلاً عن مُعالي الموظفين الوطنيين؛ (ب) إدارة دورات تدريبية بشأن الإجهاد النفسي والمسائل المرتبطة به لصالح الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين؛ (ج) القيام بزيارة مكاتب الأمم المتحدة في بور - دو - بيه وسان مارك من أجل تنفيذ أنشطة المعالجة الوقائية والتخفيفية للإجهاد النفسي؛ (د) التنسيق مع الخبراء المحليين والأطباء في المنطقة؛ (هـ) تقييم الإجهاد على صعيدي الأفراد والمنظمة وعوامل مواجهته؛ (و) التدخل في الحالات التي تنطوي على إصابة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين بصدمة عاطفية وإجهاد نفسي ناتج عن الصدمة، بما في ذلك الاكتراب التالي للصدمة؛ (ز) رصد وتتبع التدخل في حالات الموظفين الأشد تأثراً بالصدمة في المناطق؛ (ح) مساعدة موظفي الأمم المتحدة العاملين في القطاع الطبي في تقديم المساعدة النفسية - الاجتماعية المتعلقة بالعلاج ومتابعة الموظفين في العيادات المدنية والعسكرية من المستوى الأول.

١٨٧ - ويقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد لمستشار موظفين (من فئة الخدمة الميدانية) في المكتب الإقليمي في غونائيف من أجل تعزيز استمرارية الخدمات، والاستجابة على نحو أسرع للاحتياجات غير المتوقعة، وإسداء المشورة وخدمات حل النزاعات لموظفي البعثة ومديرها بشكل يومي.

١٨٨ - وتتوافق أنشطة القسم الطبي مع السياسات والإرشادات الطبية التي يصدرها كل من شعبة الخدمات الطبية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية ودوائر الدعم الطبي التابعة لإدارة الدعم الميداني. ويضطلع القسم الطبي بالمسؤولية عن توفير الخدمات الطبية لأفراد البعثة بهدف تعزيز صحتهم والحفاظ عليها، مع مراعاة حالتهم الطبية وبيئة عملهم، وذلك لتمكينهم من أداء واجباتهم. وتقدم الخدمات التي يوفرها القسم الطبي إلى جميع أفراد البعثة والأفراد المتعاقدين والعمال المؤقتين وموظفي وكالات الأمم المتحدة ومُعاليهم المستحقين.

١٨٩ - وبعد الزلزال، انهار النظام الصحي الوطني، بما في ذلك المرافق والخدمات الطبية. وتدهور الوضع الصحي في البلد مع ظهور أمراض جديدة لا توجد عادة في هايتي. وساءت الظروف البيئية بسبب عدم وجود خدمات جمع القمامة والتخلص منها، ومحدودية إمكانية الحصول على المياه النظيفة نظرا لتلوث جميع مصادر المياه القائمة في بورت - أو - برانس. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لرئيس الخدمات الطبية (ف-٥) من أجل دعم وزارة الصحة الهايتية والمجموعة الصحية في رسم السياسات الرامية إلى التصدي للقضايا الصحية والاستجابة لها في البلد ووضع مبادئ توجيهية تتعلق بالأخطار الصحية المهنية التي تسهم في انخفاض إنتاجية أفراد البعثة. كما يكفل شاغل الوظيفة تنفيذ معايير الأمم المتحدة التقنية الطبية فيما يتعلق بأفراد البعثة والإشراف على إدارة العيادات والمستوصفات التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت في منطقة البعثة، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة الطبيين الدوليين والمتعاقد معهم محليا.

١٩٠ - ومن أجل ضمان أن يعمل القسم الطبي على مدار الساعة، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لطبيب (ف-٣) ليعمل نائبا لرئيس الخدمات الطبية في حال غيابه. ويقوم بتقديم إحاطات طبية إلى الموظفين الجدد، والمساعدة في توفير التوعية الصحية، والإشراف على القضايا المتعلقة بالرعاية الصحية والنظافة، والإشراف على تنفيذ تدابير الطب الوقائي في المنطقة المسؤول عنها. ويقوم بتنسيق إجلاء الجرحى ومرافقة المرضى، إذا لزم الأمر، والإشراف على معايير المعالجة الطبية التي يقدمها القسم وإعداد التقارير التي يطلبها رئيس الخدمات الطبية، وضمان تنفيذ السياسات على الصعيد الإقليمي تحت إشراف رئيس

الخدمات الطبية. وسيكون مقره بورت - أو - برانس وسيكون جزءا من فريق الطوارئ المقرر نشره في سانتو دومينغو، حسب المقتضى.

١٩١ - ونظرا للتعقيدات الناجمة عن الزلزال وزيادة الاحتياجات من الخدمات الطبية المتعلقة بتوسيع البعثة، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لكبير ممرضين (من فئة الخدمة الميدانية)، يكون مقره بورت - أو - برانس. ويكون مسؤولا أمام رئيس الخدمات الطبية عن المهام المتعلقة بالتمريض وفقا لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها المتعلقة بعمليات التصفية الطبية وحالات الطوارئ الطبية وتوفير التدريب أثناء الخدمة للممرضين. ويقوم بتقديم إحاطات طبية للموظفين الجدد، والمساعدة في توفير التوعية الصحية، وإتاحة الفرص أمام الممرضين لاستكمال مهاراتهم في مجال التمريض بانتظام. كما يقوم بتنفيذ المهام الإدارية الطبية المتعلقة بالميزنة والشراء وشؤون الموظفين.

١٩٢ - وفي حين أن القسم الطبي يوفر التغطية الطبية للبعثة على مدار الساعة، تُقدم خدمات الإسعاف من سيارات لا يوجد بها طبيب، والبعثة لا تملك القدرة الطبية المناسبة للاستجابة لحالات الطوارئ. وبناء على ذلك، يقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لطبيين (من متطوعي الأمم المتحدة). يكون أحد الطبيبين عضوا في فريق الاستجابة للطوارئ العامل في سيارة الإسعاف، ويكون مسؤولا عن استقرار حالة الجرحى وتأمين نقلهم الآمن إلى أقرب مرفق طبي. ويكون الطبيب الآخر عضوا في فريق الطوارئ الطبي المقرر أن يكون مقره في سانتو دومينغو.

١٩٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لممرضين (أحدهما من فئة الخدمة العامة الوطنية والآخر من متطوعي الأمم المتحدة) لينضموا إلى فريق الاستجابة للطوارئ المخصص لتقديم خدمات الإسعاف على مدار الساعة ومن أجل تقديم الدعم إلى الطبيب أثناء نقل الجرحى. ويكون شاغلا الوظيفة مسؤولين عن توافر المعدات وصلاحياتها للخدمة ويكونان أيضا عضوين في فريق الطوارئ المقرر نشره في سانتو دومينغو، حسب الاقتضاء.

١٩٤ - ويقترح أيضا إنشاء وظائف مؤقتة لأخصائيي مختبر (أحدهما من فئة الخدمة العامة الوطنية والآخر من متطوعي الأمم المتحدة)، وسائق سيارة إسعاف (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وذلك بسبب زيادة عبء العمل في مرافق المختبرات نتيجة لزيادة عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وسيقوم أخصائيا المختبر بتعزيز قدرة القسم على إنجاز المهام المختبرية في الوقت المناسب. ويكون سائق سيارة الإسعاف عضوا في فريق الاستجابة للطوارئ ويضمن صيانة سيارات الإسعاف بهدف نقل المرضى على وجه السرعة،

ويقوم بإجراء الفحص اليومي لأسطول سيارات الإسعاف وضمان اكتمال المعدات واللوازم الطبية في سيارات الإسعاف.

خدمات الدعم المتكامل

الموظفون الدوليون: نقص قدره وظيفتان وزيادة قدرها ٤٨ وظيفة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٣٦ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها ١٨ وظيفة

١٩٥ - تشكل خدمات الدعم المتكامل العمود الفقري للدعم اللوجستي في بعثات حفظ السلام. وبغية ضمان أن يتسم استخدام الموارد اللوجستية المحدودة بالفعالية والكفاءة والاقتصاد وحسن التوقيت، من المهم أن تكون هذه الموارد موحدة، وأن تجري إدارتها واستخدامها مركزيا على نحو متكامل وفقا للأولويات المقررة.

١٩٦ - وفي أعقاب الزلزال، ازداد حجم ونطاق ومستوى المسؤوليات التي يضطلع بها مكتب الرئيس بدرجة كبيرة مع توسيع ولاية البعثة لتشمل تقديم الدعم إلى مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وزيادة أعداد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، وإنشاء مقر متكامل جديد للبعثة ومقر إقليمي في ليوغان، ورفع مستوى المكتب الإقليمي في جاكميل ليصبح مقرا إقليميا رئيسيا، وإنشاء مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو. وتلبية للاحتياجات الإضافية اللازمة لضمان اتخاذ القرارات المناسبة والآنية في بنية أساسية متكاملة للدعم في أعقاب الزلزال، يقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لرئيس خدمات الدعم المتكامل (مد-١) ورئيس وحدة المعدات المملوكة للوحدات (ف-٤).

١٩٧ - ويقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل تعزيز قدرة مكتب الرئيس على أداء المهام الإدارية والمتعلقة بالميزانية الناجمة عن توسيع مستوى خدمات الدعم ونطاقها في منطقة البعثة. ويكون شاغل الوظيفة مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام رئيس خدمات الدعم المتكامل عن المهام الإدارية والمتعلقة بالموظفين والميزانية، التي تشمل استعراض نفقات الميزانية ورصدها وإعداد المراسلات وإدارة مسائل التوظيف. كما يقوم بإدارة عمليات اختيار الموظفين واستقدامهم، وإعداد وتنظيم أفرقة إجراء المقابلات، وإعداد التقارير عن المقابلات، ووضع قاعدة بيانات للاستقدام وتوصيات لتقديمها إلى هيئات الاستعراض المركزية الميدانية.

١٩٨ - ونظرا لزيادة مسؤوليات المكتب، سيكون من الضروري إجراء قدر أكبر من أعمال التنسيق والإدارة لأفرقة التفتيش وأقسام الدعم. وبناء على ذلك، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (ف-٣) من أجل ترشيد مستويات المسؤولية التي يضطلع بها حاليا رؤساء الأفرقة في فئة الخدمة الميدانية. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤول في المقام الأول عن الإدارة اليومية لأفرقة التفتيش، والتخطيط للعمليات، والبرمجة والتنسيق بين الأفرقة، والتفاعل والتنسيق مع أقسام الدعم. ويضطلع بمسؤولية تحليل عمليات التفتيش، بحيث يوفر مدخلات بشأن المعدات المملوكة للوحدات، ويقوم، جنبا إلى جنب مع رئيس الوحدة، بوضع التوجّه الاستراتيجي للوحدة واحتياجاتها. وسيقوم المنسق العسكري بتولي الرقابة على كتائب الوحدات العسكرية على حين يتولى منسق الشرطة المسؤولية عن جميع أفراد الشرطة المشكّلة وبعض وحدات الدعم العسكري الصغيرة.

١٩٩ - ويقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمساعدين لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل تنسيق عمليات التفتيش التي تقوم بها الأفرقة، مع مراعاة زيادة القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكّلة وزيادة تواتر عمليات التفتيش، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بإعداد التقارير وإدارة السجلات.

٢٠٠ - وتتولى وحدة المعدات المملوكة للوحدات المسؤولية أيضا عن الرصد الدقيق لجانبي التنفيذ والأداء المتعلقين بالميزانية والإبلاغ عنهما. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لشؤون الميزانية (من متطوعي الأمم المتحدة) من أجل رصد جوانب الميزانية المتعلقة بالتنفيذ والأداء والتوقعات، ووضع احتياجات الوحدة المتعلقة بالميزانية، مع مراعاة زيادة الاحتياجات من الموارد المتعلقة بنشر أفراد إضافيين من القوات العسكرية والشرطة المشكّلة.

٢٠١ - وقد أدت الأحداث المؤسفة التي أعقبت الزلزال إلى توسيع جميع عمليات البعثة وأنشطتها التي صدر بها تكليف. وبناء على ذلك، يلزم توسيع مركز العمليات اللوجستية المشتركة لتوفير المستويات اللازمة من الدعم لإنشاء ما يلي: (أ) مقر متكامل جديد للبعثة؛ (ب) مقرر إقليمي في سانتو دومينغو وليوغان؛ (ج) رفع مستوى المكتب في جاكميل ليصبح موقعا إقليميا رئيسيا؛ (د) توسيع نطاق الدعم المقدم إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وإلى حكومة هايتي، دعما للجهود الإنسانية في مجالي الإغاثة والإنعاش؛ (هـ) زيادة قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢٠٢ - ويتطلب الهيكل الجديد للمناطق الفرعية المدعومة من مركز العمليات اللوجستية المشتركة في بورت - أو - برانس مستوى أعلى من الإشراف والمسؤولية من أجل تحقيق الغرض من توسيع البعثة على أكمل وجه، وتوفير جميع مستويات دعم المهام للعناصر

العسكرية والشرطية والفنية، وامتلاك القدرة الكافية على الاستجابة السريعة لتلبية الاحتياجات التشغيلية المتغيرة وعمليات نشر القوات العسكرية/الشرطة، مع توفير الدعم المستمر للأنشطة الإنسانية الجارية. وبناء على ذلك، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لرئيس مركز العمليات اللوجستية المشتركة (ف-٥).

٢٠٣ - وتتولى وحدة التخطيط التابعة لمركز العمليات اللوجستية المشتركة مسؤولية دعم المسائل المتعلقة بخدمات الدعم المتكامل، من قبيل عمليات النشر، والانتقال، والإعادة إلى الوطن والخطط المرتبطة بها، والاستطلاع، كما أنها تتولى، إضافة إلى ذلك، المسائل ذات الصلة بوضع خطط طويلة الأجل على نطاق البعثة، تكون متعمقة وتراعي الوقت وتنجم في الأكثر عن تغييرات آنية وتطورات جارية. وبناء على ذلك، يلزم مالاك إضافي من الموظفين بسبب الحاجة إلى مستوى أعلى من الرقابة والإشراف من أجل ضمان الاستمرارية والمرونة فيما يتعلق بالاستجابة لاحتياجات البعثة وتحسبا للاضطلاع بخطة تنفيذ المهام واستراتيجية الدعم المتبعة في البعثة في آن واحد. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لرئيس التخطيط (ف-٤). ومن أجل زيادة قدرة الوحدة، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة إضافية لموظف تخطيط (ف-٣) لأداء جميع مهام التخطيط المرتبطة بالخطط طويلة الأجل والمتعمقة والمراعية للوقت في منطقة البعثة.

٢٠٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة لموظفين لشؤون الإعلام والإبلاغ (ف-٣) من أجل زيادة قدرة المركز على تزويد المدير المقترح لدعم البعثة ورئيس خدمات الدعم المتكامل بأحدث المعلومات عن القدرات الأساسية للبعثة. ومن الضروري إبقاء هذه الوظائف على هذا المستوى، واضعين في الاعتبار توسيع المركز وتعزيز الإقليمي وزيادة القوام المأذون به من عنصرى القوات العسكرية والشرطة. وعلمًا بأن الزيادة ذات الصلة في قدرة البعثة واحتياجاتها سوف توجب الحاجة المتزايدة إلى الحصول على معلومات آنية.

٢٠٥ - وقد كانت لوغان، الواقعة عند المركز السطحي للزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ هي الموقع الذي تعرّض لدمار شامل. ثم إن الجهود الإنسانية المبذولة على نطاق واسع تتطلب القيام على الفور بإنشاء مكتب إقليمي جديد. وبغية تنسيق الدور الكبير الذي تقوم به البعثة في دعم جهود الإغاثة الإنسانية، ومساعدة حكومة هايتي (سيادة القانون؛ والسلامة والأمن؛ وبناء المؤسسات)، ودعم المنظمات المستقلة سابقا المشاركة في جهود الإغاثة الإنسانية، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للشؤون الإنسانية (ف-٣) لصالح المكتب الإقليمي للمركز.

٢٠٦ - وكذلك في لي كاي، سيكون من الضروري تنسيق الدعم الواسع النطاق الذي تقدمه البعثة لجهود الإغاثة الإنسانية، ومساعدة حكومة هاييتي (سيادة القانون؛ والسلامة والأمن؛ وبناء المؤسسات)، ودعم المنظمات المستقلة سابقا المشاركة في جهود الإغاثة الإنسانية. وفي هذا الصدد، يقترح أيضا إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف للشؤون الإنسانية (ف-٣).

٢٠٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إنشاء خمس وظائف مؤقتة لمساعدين لشؤون اللوجستيات (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل التحول عن هيكل الدعم السابق المؤلف من ثلاث مناطق إدارية تزود مناطق فرعية بالإمدادات إلى ١٠ مناطق قادرة وذات ملاك كامل من الموظفين تتلقى الدعم من المركز في بورت - أو - برانس. وسينشئ هذا الهيكل الجديد القدرات اللازمة من الموظفين من أجل تقديم الدعم الكامل لتوسيع البعثة، بما في ذلك توفير جميع مستويات الدعم للعناصر العسكرية والشرطية والفنية، وتأمين قدرتها على الاستجابة السريعة للاحتياجات التشغيلية المتغيرة ولعمليات نشر القوات العسكرية/الشرطة، ومواصلة تقديم الدعم للأنشطة الإنسانية الجارية. ويلزم إنشاء وظائف لخمس مساعدين لشؤون اللوجستيات (من فئة الخدمة الميدانية) للاستجابة للاحتياجات الفورية لكل منطقة من المناطق في بور - دو - بيه، وميراغوان، وفور ليبرتيه، وهينش، وجاميل.

٢٠٨ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) يُعين لدى رئيس المركز من أجل عمله الإداري.

٢٠٩ - وتزيد احتياجات حركة الركاب والبضائع بشكل كبير من حجم العمل في قسم مراقبة الحركة، وذلك نتيجة لزيادة قوام القوة إلى ٨ ٩٤٠ من الأفراد العسكريين و ٤ ٣٩١ من أفراد الشرطة، وإنشاء مكتبين إقليميين جديدين في سانتو دومينغو وليوغان، وتوسيع المكتب الإقليمي في جاميل، والتكامل بين وكالات الأمم المتحدة، وازدياد الدعم اللوجستي المقدم إلى حكومة هاييتي. وبغية ضمان استمرار تقديم خدمات آمنة وفعالة في بيئة يتسم بها النقل الجوي بالحساسية وارتفاع مستوى المخاطر، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لمراقبة الحركة (ف-٣) من أجل المساعدة في الإشراف على أنشطة مراقبة الحركة وإدارتها.

٢١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون الميزانية (من فئة الخدمة الميدانية) من أجل تعزيز قدرات القسم الإدارية والمتعلقة بالميزانية (يعمل فيه حاليا موظف وطني واحد)، نظرا لتوسع حجم ونطاق عمليات مراقبة الحركة في البعثة. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام رئيس موظفي مراقبة الحركة عن المهام الإدارية والمتعلقة بالموظفين والميزانية، بما في ذلك إدارة مسائل التوظيف.

٢١١ - وكنتيجة مباشرة لزيادة قوام القوة التابعة للبعثة، وإنشاء مكتبين إقليميين جديدين في سانتو دومينغو وليوغان، وتوسيع المكتب الإقليمي في جاكميل، يقترح إنشاء خمس وظائف مؤقتة لمساعدين لمراقبة الحركة (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من أجل ضمان تغطية مستمرة للخدمات ومعالجة آمنة وفعالة لاحتياجات الركاب.

٢١٢ - وكنتيجة لتوسيع أربعة مكاتب إقليمية في هينش، وجاكميل، وبور - دو - بيه، وبورت - أو - برانس، ونشر أفراد الشرطة المشكّلة والتكامل بين وكالات الأمم المتحدة، يقترح إنشاء أربعة وظائف لمساعدين لمراقبة الحركة (من متطوعي الأمم المتحدة) من أجل الاضطلاع بمهام مراقبة الحركة في المناطق، بما في ذلك تجهيز طلبات نقل الركاب والبضائع؛ والحجز، وإعداد بيانات الشحن، وتنظيم عمليات صعود الركاب ونزولهم وتحميل الأمتعة وتفريغها؛ وضمان الامتثال لمعايير السلامة التي قررها اتحاد النقل الجوي الدولي؛ وتفتيش وتوثيق شحنات البضائع الخطرة. ولا يتضمن الهيكل الوظيفي القائم إلا موظفا وطنيا واحدا لدعم المهام، وهو لا يكفي لتغطية الأنشطة التي صدر بها تكليف.

٢١٣ - ويوفر القسم الهندسي الدعم التقني لأماكن عمل البعثة وعمليات نشر العسكريين وأفراد الشرطة في منطقة البعثة. ومن أجل توفير الدعم الكافي لتأمين احتياجات البعثة المتزايدة يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة إضافية ليتسنى للقسم تقديم الدعم التقني بنجاح للمنطقة الرئيسية في بورت - أو - برانس. والمكاتب الإقليمية العشرة في كاب هايتيان، وجيرمي، ولي كاي، وغونائيف، وبور - دو - بيه، وجاكميل، وميراغوان، وليوغان، وفور ليرتية، وهينش فضلا عن مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو.

٢١٤ - ويقوم حاليا بأداء المهام المتصلة بصيانة وتنفيذ المشاريع الهندسية متعاقدون أفراد، ونتيجة لذلك يُقترح إنشاء وظائف مؤقتة إضافية لأداء المهام التي تحتاج إلى المهارة اللازمة من أجل تقديم دعم كاف لجميع المشاريع الجاري تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تقرر إنجاز ما مجموعه ٨٢ مشروعا هندسيا رئيسيا بالغ الأهمية ضمن المهل الزمنية المحددة، وفقا للأنشطة التي كُلفت بها البعثة.

٢١٥ - وفي أعقاب الزلزال، تعاضم حجم المهام الهندسية ونطاقها ومستواها في جميع الميادين: أماكن الإقامة، وأماكن المكاتب للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الجدد؛ وأماكن المكاتب للموظفين المدنيين الجدد؛ وتشديد مكاتب جديدة للأقسام التي كان مقرها في فندق كريستوفر؛ وتحديد مباني البعثة التي أعطيت أو دمرت جراء الزلزال؛ وإقامة مخيم يتسع لإيواء ٢٥٠ فردا؛ و ٨٢ مشروعا هندسيا رئيسيا؛ و ٥٠ مشروعا قيد التنفيذ؛ وتشديد دار جديدة

للأمم المتحدة؛ وتقديم الدعم لحكومة هايتي في جميع المسائل التقنية، وكذلك في الانتخابات المقبلة. ويُقترح، في هذا الصدد، إنشاء وظيفة مؤقتة لكبير مهندسين برتبة (ف-٥).

٢١٦ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة مؤقتة لمهندس مدني برتبة (ف-٤). وسوف يضطلع شاغل الوظيفة باستعراض تخطيط إعادة إنشاء البعثة ووضع التصاميم لها وتشبيدها وصيانتها وإسداء المشورة في تلك المجالات تحت إشراف كبير المهندسين. ويقوم بتقييم وثائق المشاريع ومراجعتها وتحليل مواصفات التصميم الواردة في المشاريع المقترحة للتأكد من دقتها وسلامتها وجدوها وملاءمة تكاليفها، وتقديم توصيات لحل المشاكل الهندسية. ويعمل أيضا على وضع استراتيجيات وخطط عمل لضمان تحقيق التكامل الفعلي بين الأنشطة الهندسية.

٢١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة برتبة (ف-٣) من أجل: (أ) مهندس مدني يقوم بإجراء عمليات تفتيش وتقديم المشورة الفنية والإشراف على مجالات الدعم الهندسي؛ (ب) مهندس كهرباء يقوم بإدارة إعداد الرسومات لجميع التوصيلات الكهربائية في مباني البعثة سواء الجديدة منها أو الحالية، ورصد الدعم الكهربائي في منطقة البعثة؛ (ج) مهندس معماري يقوم بإجراء مراجعة الخطة ومواصفات التصميم للمشاريع والتفتيش عليها.

٢١٨ - وفي الوقت الحاضر، يتألف موظفو وحدة نظام المعلومات الجغرافية من رئيس الوحدة واثنين من أخصائيي نظام المعلومات الجغرافية (من متطوعي الأمم المتحدة). وتعاني الوحدة صعوبات في تلبية الاحتياجات التشغيلية لتوفير الخدمات المناسبة لنظام المعلومات الجغرافية، وهي غير قادرة على أن تجمع بصورة استباقية بيانات نظام المعلومات الجغرافية ونشرها بكفاءة وفي الوقت المناسب في مواجهة تزايد الاحتياجات من تلك البيانات. ولتلبية الاحتياجات المتزايدة من المعلومات والخرائط الجغرافية المكانية، وكذلك الحاجة إلى جمع المعلومات وتحديثها استنادا إلى الحالة على أرض الواقع، يُقترح إنشاء وظيفة لموظف معلومات معاون برتبة (ف-٢). وكما أعقب وقوع الزلزال حدوث زيادة كبيرة في الاحتياجات من الخدمات الجغرافية المكانية.

٢١٩ - ويُقترح بالإضافة إلى ذلك إنشاء أربعة وظائف مؤقتة لفنيين هندسيين (من فئة الخدمة الميدانية). وسيلزم فنيان هندسيان في بور - أو - برانس لأداء مهام الإشراف دعما للمشاريع الجديدة، وسيعين الفنيان الآخران في غونائيف ولي كاي بسبب التوسع في المشاريع الهندسية في تينك المنطقتين.

٢٢٠ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف لشؤون الميزانية (من فئة الخدمات الميدانية). ويقوم شاغل الوظيفة بالإشراف على مهام وحدة شؤون الميزانية والإدارة التابعة للقسم الهندسي، تحت الإشراف المباشر لكبير المهندسين. ويتولى المسؤولية عن إدارة أنشطة الوحدة والإشراف عليها وعن ضمان الوفاء بالتزامات الإبلاغ.

٢٢١ - وقد أسفر الزلزال عن إلحاق خسائر وأضرار بعدد كبير من الموجودات الهندسية. فتعيّن على القسم الهندسي إحلال وشراء موجودات ومواد إضافية ليتسنى له توفير الدعم التقني اللازم للبعثة. وتقدر حاليا قيمة الموجودات والمواد في القسم الهندسي بمبلغ ٥٨ مليون دولار. ويقترح في هذا الشأن إنشاء وظيفة مساعد لشؤون المواد والموجودات (من فئة الخدمة الميدانية). ويقوم شاغل الوظيفة بالمساعدة في النهوض بعبء العمل المتزايد فيما يتعلق بإجراءات الشطب وتدوين الموجودات في وحدة إدارة المواد والموجودات في القسم.

٢٢٢ - ومع افتتاح مقر إقليمي جديد في جاكميل، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمساعد لشؤون الهندسة (من فئة الخدمة الميدانية). يقوم شاغلا الوظيفة بتنسيق المشاريع الجديدة وتنفيذها داخل منطقة البعثة. ويتولى أيضا تنظيم مواقع التشييد والإشراف على جميع الأعمال التي تضطلع بها أفرقة البنّائين أو المقاولون الخارجيون في بورت - أو - برانس.

٢٢٣ - وسيلزم، إضافة إلى ذلك، إنشاء وظيفة مؤقتة لمدير لنظام المعلومات الجغرافية (من فئة الخدمة الميدانية) نظرا لوجود عدد كبير من الطرق ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من البنى التحتية المعطوبة التي تتطلب إجراء مزيد من التقييم لها والتحقق منها. ويلزم تعبئة جميع موارد وحدة نظام المعلومات الجغرافية من أجل استكمال رسم الخرائط، والتثبت من مطابقتها، وإنجازها. وبالإضافة إلى ذلك، فلا بد لوحدة نظام المعلومات الجغرافية أيضا من الاضطلاع بعمليات ميدانية يومية لإعداد خرائط بمقاييس كبيرة للمدن فضلا عن خرائط للمطارات ومخيمات النازحين وعمليات انتشار الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إضافة إلى الخرائط المواضيعية الأخرى. ويلزم أيضا توفير خدمات نظام المعلومات الجغرافية لدعم الزيادة في القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين سيُنشرون في بورت - أو - برانس لدعم الحفاظ على أجواء آمنة خلال الانتخابات المقبلة.

٢٢٤ - ويُقترح إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة لمهندسين (موظفون وطنيون من الفئة الفنية). ويقوم شاغلوا الوظائف بالإشراف على المهام الرئيسية في مشاريع التشييد الجديدة للبعثة. ويقوم مهندس تصميم بتقديم الدعم المتصل بالتخطيط للمشاريع وتصميمها وتقدير تكاليفها، على حين يقوم مهندسان مدنيان بالمساعدة في الإشراف على مشاريع التشييد الرئيسية.

٢٢٥ - ويُقترح إنشاء ١٠ وظائف مؤقتة لمساعدين هندسيين (من فئة الخدمة العامة الوطنية). ويتولى شاغلوا تلك الوظائف مهمة المساعدة في الإشراف على أعمال التشييد والتأهيل والصيانة الجارية في بورت - أو - برانس وسانتو دومينغو، وكذلك في أماكن أخرى. ويقوم فني مختبرات واحد، وفني محطات مياه/مياه مستعملة كلاهما (من فئة الخدمات العامة الوطنية) بإجراء تحاليل المياه والتحقق من المعايير التشغيلية ورصدها في المحطة.

٢٢٦ - وعلاوة على ذلك، يُقترح إنشاء ست وظائف مؤقتة لمراقبي إنشاءات (من متطوعي الأمم المتحدة). ويتولى شاغلوا تلك الوظائف الإشراف على مشاريع التشييد الجاري تنفيذها في بورت - أو - برانس وليوغان. وكما يتولون مسؤولية التصميم التلقائي بمساعدة الحاسوب (Auto CAD) وإنتاج خرائط جديدة وتحديث نظام غاليليو المتعلق بالموجودات والمواد في المنطقة.

٢٢٧ - وفي أعقاب الزلزال، أجرى قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات استعراضا مفصلا للحجم والنطاق المتزايدين للمسؤولية الواقعة على كاهل رئيس القسم ورؤساء الوحدات. وبناء عليه، يُقترح أن تُلغى مؤقتا وظيفتان من الوظائف الحالية لموظف اتصالات (ف-٣)، ولموظف لتكنولوجيا المعلومات (ف-٣) خلال فترة الطفرة، وأن تُنشأ بدلا من تينك الوظيفتين، وظيفتان مؤقتتان لرئيس القسم (ف-٥)، ولكبير موظفي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ف-٤)، مع مراعاة ما يلي: (أ) إنشاء مقر جديد للبعثة المتكاملة ومقرين إقليميين في سانتو دومينغو وليوغان؛ (ب) التوسع في المساعدة المقدمة لوكالات الأمم المتحدة وحكومة هاييتي دعما للجهود الإنسانية للإغاثة والإنعاش؛ (ج) زيادة القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين.

٢٢٨ - ومع إنشاء مركز سانتو دومينغو للاتصال والدعم، يتعين على القسم تقديم دعم فوري ومتسق ومستمر لتلبية احتياجات المركز من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكفالة توفير خدمات فعالة مع تقديمها في حينها لموظفي البعثة لضمان تحقق المساءلة الكافية عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة وتحسين مراقبة حركة معدات الأمم المتحدة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وما يتعلق بها من لوازم واستخدامها بكفاءة، يتعين على القسم إنشاء مستودع في سانتو دومينغو وتعهّد هذا المستودع. ويُقترح في هذا الصدد، إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون المواد والموجودات (من متطوعي الأمم المتحدة). ويتولى شاغل هذه الوظيفة المساعدة في عمليات المستودع.

٢٢٩ - وبوجود حوالي ٢٠٠ موظف في مركز سانتو دومينغو للاتصال والدعم، يتعين دعم إعداد فواتير الهاتف داخليا إذ إن المركز يقع في مجموعة مختلفة لإعداد الفواتير لا يتوافر معها الوصول عن بُعد لرصد استخدام الهاتف من بورت - أو - برانس. ولذلك يحتاج القسم إلى قدرة إضافية لإعداد فواتير الهاتف، ويُقترح، في هذا الصدد، إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون إعداد فواتير الهاتف (من متطوعي الأمم المتحدة). ويتولى شاغل الوظيفة المهام التالية: (أ) تجهيز فواتير الهاتف والهاتف الجوال/الخليوي وتصديقها وتسديدها؛ (ب) تعهد الفواتير والمدفوعات وتسجيلها لضمان دقة وثائق حسابات الهاتف واكتمالها؛ (ج) إعداد وتوزيع تقارير شهرية مفصلة لاستعمال الهاتف؛ (د) التحقق من بيانات الفواتير وتسديدها لكفالة التقيّد بالتعليمات والإجراءات السائدة.

٢٣٠ - وبالنسبة لقسم النقل، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف نقل برتبة (ف-٤). ويتولّى شاغل الوظيفة مسؤولية تنفيذ مجموعة واسعة من المهام الإدارية والمهام المتصلة بالميزانية والشؤون المالية لتلبية احتياجات القسم ووفقا لذلك، عليه أن يكون على دراية وخبرة بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وكذلك النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة من أجل إسداء المشورة إلى كبير موظفي النقل بشأن طائفة كبيرة من المسائل السياسية المتعلقة بالإدارة والموارد البشرية والشؤون المالية. ويقوم إضافة إلى ذلك بأداء مهام التنسيق المباشر لمكاتب النقل الإقليمية. ويُقترح كذلك إنشاء وظيفة مؤقتة لموظف نقل (ف-٣). ويتولى شاغل الوظيفة مهام تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها وحدة عمليات أسطول النقل في القسم بما يتماشى مع هيكل عملية كبيرة من عمليات النقل.

٢٣١ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة مؤقتة لمدير مخازن وإمدادات (من فئة الخدمة الميدانية) مع مراعاة التوسع في أسطول البعثة من المركبات، نتيجة للزيادة في قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وتتطلب مهام الوظيفة مسؤوليات مالية وإدارية كبيرة لأن شاغل الوظيفة يتعين عليه الإشراف على ميزانية القسم السنوية وإدارة تلك الميزانية التي تزيد على ٣ ملايين دولار لشراء قطع الغيار واللوازم. ويكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن حيازة قطع الغيار في حينها لضمان توافرها لصيانة أسطول المركبات.

٢٣٢ - ويُقترح بالإضافة إلى ذلك إنشاء وظيفة مؤقتة لمدير صيانة الأسطول (من فئة الخدمة الميدانية). ويتولى شاغل الوظيفة مسؤولية الإدارة العامة لإصلاح وصيانة أسطول البعثة من المركبات. ويتعين تعزيز قدرة القسم على دعم صيانة أسطول المركبات، مع مراعاة التوسع في الأسطول ويترتب على مهام الوظيفة مسؤوليات هامة متصلة بالمسائل الإدارية والمالية ومسائل السلامة.

٢٣٣ - وعلاوة على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون النقل (من فئة الخدمة الميدانية) في وحدة حصر المركبات التي تشمل مهام عملها ما يلي: (أ) ضمان مواءمة تعهد قاعدة بيانات البعثة لحصر المركبات؛ (ب) إجراء مسوحات بانتظام لاستخدام المركبات؛ (ج) المساعدة في استلام المركبات والتفتيش عليها، وتوزيعها. ويتولى شاغل الوظيفة أيضا أداء المهام الإدارية وتوفير الدعم في عملية اتخاذ القرار لمشرف الوحدة وتأمين استمرارية عمل الوحدة خلال غياب مشرف الوحدة.

٢٣٤ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد إقليمي لشؤون النقل (من فئة الخدمة الميدانية). ونظرا لإنشاء المقر الإقليمي في منطقة البعثة، يعمل شاغل الوظيفة بوصفه ممثل كبير موظفي شؤون النقل في مراقبة عمليات إصلاح المركبات وصيانتها ورصدها في المناطق. ويتولى أيضا مسؤولية كفالة إصلاح المركبات وصيانتها وفقا لمواصفات المصنّعين واستخدام تلك المركبات وفقا للمبادئ التوجيهية المقررة.

٢٣٥ - ويُقترح أيضا إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة لمصّلحي مركبات (من متطوعي الأمم المتحدة). ويقوم شاغلو هذه الوظائف بدعم خدمات صيانة المركبات وقطع الغيار، ومراقبة حصر المركبات في المكاتب الإقليمية. ويعملون على تعزيز قدرة القسم على دعم الموظفين الحاليين الذين تتعلق مهامهم بما يلي: إجراء اختبارات لمراقبة الجودة وضمانها؛ واستلام قطع الغيار والتفتيش عليها وتوزيعها؛ وتعهد قاعدة البيانات المستكملة المتعلقة بالمركبات وقطع الغيار.

٢٣٦ - ويُقترح إنشاء ١٠ وظائف مؤقتة لمصّلحي مركبات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من أجل الحد من الاعتماد على المتعاقدين الأفراد في إصلاح المركبات التابعة للبعثة وصيانتها. وأدى تقادم المركبات إضافة إلى تدهور حالتها بسبب سوء أحوال الطرق إلى زيادة الاحتياجات إلى إصلاح المركبات، وعلى حين أبرمت البعثة عقود خدمات في هذا الصدد مع قلة من الموردين المحليين، فإن خدمات الإصلاح والصيانة تُقدم على نحو تعوزه الكفاءة، ثم إنها لا تُقدّم في حينها.

٢٣٧ - واستعرض قسم الإمدادات آثار توسيع البعثة، في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، على نطاق المسؤوليات الواقعة على القسم. ومع مراعاة ما يلي: (أ) إنشاء مقر جديد للبعثة المتكاملة ومكاتب إقليمية في سانتو دومينغو وليوغان ورفع مستوى المكتب في جاكميل إلى موقع إقليمي رئيسي؛ (ب) زيادة الدعم المقدم لوكالات الأمم المتحدة والحكومة هايتي من أجل تعزيز الجهود الإنسانية للإغاثة والإنعاش؛ (ج) زيادة قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفقا لقراري مجلس الأمن ١٩٠٨

(٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠)؛ (د) الزيادة المقترحة في عدد الموظفين المدنيين؛ (هـ) تغيير الترتيبات التعاقدية المتعلقة بتنفيذ عقد الإنجاز لتوفير الوقود في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، فإنه يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لكبير موظفي إمدادات برتبة (ف-٥). ويُقترح بالإضافة إلى ذلك أن تُلغى مؤقتاً وظيفتان حاليتان لموظفي الإمدادات برتبة (ف-٣) طوال فترة الطفرة، ويُقترح أن يُنشأ بدلاً منهما وظيفتان مؤقتتان برتبة (ف-٤) لرئيس وحدة حصص الإعاشة ورئيس وحدة الوقود.

٢٣٨ - ويلزم إنشاء وظيفة مؤقتة لكبير موظفي الإمدادات برتبة (ف-٥). وتتمثل مهام الوظيفة في مراقبة مهام وحدة المخازن العامة ووحدة حصص الإعاشة ووحدة الوقود والإشراف عليها، وتنسيق الأنشطة بين البعثة ومقر الأمم المتحدة، وحسب الاقتضاء، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الأخرى من أجل تحديد الأولويات ووضع خطط شاملة لدعم الإمدادات في جميع أنحاء منطقة البعثة. ويتولى شاغل الوظيفة المهام التالية: الشروع في إجراء استعراضات دورية للسياسات والممارسات والتوجيهات ومراقبتها لضمان تنفيذ أفضل الممارسات في المسائل والمعايير والإجراءات المتعلقة بالإمدادات؛ والاتصال مع وحدة إدارة العقود من أجل حل المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقود؛ ووضع خطط أعمال القسم ورصد تنفيذ خطط عمل فرادى الوحدات.

٢٣٩ - ويُقترح بالإضافة إلى ذلك إنشاء وظيفة مؤقتة لرئيس وحدة الوقود برتبة (ف-٤). ويتولى شاغل الوظيفة مسؤولية التخطيط وتنفيذ الخطط التشغيلية والمفاهيم المتعلقة بتوفير الوقود في جميع أنحاء منطقة البعثة. ويقوم بإسداء المشورة التقنية واللوجستية المتخصصة لكبير موظفي الإمدادات بشأن المسائل المتصلة بإدارة لوجستيات الوقود والإجراءات التشغيلية للدعم الميداني بالوقود.

٢٤٠ - ويتولى شاغل الوظيفة المقترحة لرئيس وحدة حصص الإعاشة المسؤولية عما يلي: تخطيط وتنفيذ برنامج البعثة لتوريد حصص الإعاشة؛ وضمان توفير ما يكفي من حصص الإعاشة الطازجة والماء، ومجموعات الإعاشة لحالات الطوارئ لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة المنتشرين في جميع أنحاء منطقة البعثة. ويتولى الإشراف على العمليات اليومية لوحدة حصص الإعاشة، وضمان سلامة الأغذية على مستوى الجهة المتعاقدة بتنفيذ برنامج للتفتيش المنتظم، وإسداء المشورة لقادة الوحدات بشأن سلامة الأغذية من خلال تنفيذ برامج منتظمة للتدريب والرصد، ورصد وضمان امتثال الجهة المتعاقدة لشروط العقد، وضمان أن يوفر المتعاقدون أفضل أنواع الطعام وأن توصل حصص الإعاشة ضمن المهل الزمنية المحددة.

٢٤١ - وتواصل وحدة حصص الإعاشة العمل من بور - أو - برانس، آخذة في الحسبان أن أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة الذين تُقدم لهم حصص الإعاشة منتشرون في منطقة بور - أو - برانس. ونظرا لزيادة القوام المأذون به من عسكريين وأفراد شرطة، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمساعدين لشؤون ضمان الجودة (واحد من فئة الخدمة الميدانية وآخر من فئة الخدمات العامة الوطنية) ووظيفتين مؤقتتين لمساعدين لشؤون حصص الإعاشة (من فئة الخدمة العامة الوطنية) من أجل تعزيز قدرة الوحدة على مواجهة الزيادة في حجم عبء العمل في الوحدة.

٢٤٢ - ويقوم شاغلا وظيفتي مساعد شؤون ضمان الجودة بإجراء عمليات تفتيش على نوعية حصص الإعاشة الطازجة والمجمدة والجافة لحوالي ٨ ٠٠٠ جندي لضمان استيفاء المنتجات للمعايير المنصوص عليها في عقود تسليم حصص الإعاشة، قبل توزيعها على الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مساعدان لشؤون حصص الإعاشة (من فئة الخدمات العامة الوطنية) بضمان توفير ما يكفي من حصص الإعاشة الطازجة والماء لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة، فضلا عن تسليم مياه الشرب في الوقت المناسب إلى مختلف مكاتب البعثة.

٢٤٣ - علما بأن إنشاء مقر إقليمي في ليوغان ورفع مستوى المكتب في جاكميل إلى مقر إقليمي يستلزم صيانة مرافق التخزين في الموقعين. ويُقترح في هذا الصدد إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمساعدين لشؤون الإمدادات (من متطوعي الأمم المتحدة)، يكون مقر إحداها في ليوغان والأخرى في جاكميل. ويتولى شاغلا وظيفة مساعد شؤون الإمدادات مسؤولية استلام المخصصات وتخزينها وصيانتها وضمان أمنها وتوزيعها على الموظفين الإقليميين. ويقومان بالإشراف العام على المستودعات الإقليمية، التي تشمل حماية جميع أصناف الإمدادات وضمان التسجيل والتوثيق الدقيقين لجميع المعاملات. ويقومان أيضا بالمساعدة في مختلف عمليات التخزين، بما في ذلك استلام المعدات والإمدادات الجديدة والتفتيش عليها.

٢٤٤ - وأنشأ قسم الإمدادات مستودعات، وهو يتعهدا في كاب هايتيان وغونائيف ولي كاي من أجل ضمان كفاءة توفير الإمدادات وحسن توقيت تقديمها إلى المكاتب الإقليمية وتعزيز الرقابة على حركة الإمدادات إلى خارج بورت - أو - برانس واستخدامها. ويُعد إنشاء المستودعات الإقليمية ضروريا، بسبب ما يلي: ضعف البنية التحتية للطرق؛ وفترات الأحوال الجوية العاصفة؛ وضرورة الحد قدر الإمكان من الحاجة إلى تسيير قوافل تحت حراسة عسكرية، نظرا لهشاشة الوضع الأمني في منطقة البعثة.

٢٤٥ - وتعمل المكاتب الإقليمية الثلاثة حالياً بموظف إمدادات واحد يسانده في ذلك مساعد واحد لشؤون الإمدادات. ومع زيادة الطلب على الدعم اللوجستي الميداني الناجمة عن نشر مزيد من أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة وموظفي الدعم في المناطق الثلاث، يُقترح تعزيز قدرة وحدة الإمدادات العامة بإنشاء ثلاث وظائف مؤقتة لمساعد لشؤون الإمدادات (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، يكون مقر كل واحد منهم في منطقة من المناطق الثلاث.

٢٤٦ - ومع إنشاء مركز الاتصال والدعم في مكتب البعثة في سانتو دومينغو، الذي سيتمركز فيه نحو ٢٠٠ موظف من عنصر الدعم في البعثة، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون الإمدادات (من فئة الخدمة الميدانية). ويتولى شاغل الوظيفة الإشراف على سير عمليات الإمداد بوجه عام في الجمهورية الدومينيكية. ويتولى الاتصال مع نظرائه المعنيين في مركز الدعم لضمان تقديم الاحتياجات من الإمدادات في الوقت المناسب.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - الموارد الإجمالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات (٢٠٠٩-٢٠٠٨)	المخصصات (٢٠١٠-٢٠٠٩)	تقديرات التكلفة (٢٠١١-٢٠١٠)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)-(٢)	(٥)=(٤)÷(٢)	الفئة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
-	-	-	-	-	المراقبون العسكريون
١٩٢ ٧٩٥,٧	٢٢١ ٢٧٢,٧	٢٤٤ ٠٧٥,٢	٢٢ ٨٠٢,٥	١٠,٣	الوحدات العسكرية
٥٤ ١٤٥,٢	٦٣ ٩٦٩,٢	٧٨ ٤٦٠,٠	١٤ ٤٩٠,٨	٢٢,٧	شرطة الأمم المتحدة
٣٣ ٥٣٠,٢	٥٦ ١٥٣,٧	٧٨ ٠٩٨,٩	٢١ ٩٤٥,٢	٣٩,١	وحدات الشرطة المشكّلة
٢٨٠ ٤٧١,١	٣٤١ ٣٩٥,٦	٤٠٠ ٦٣٤,١	٥٩ ٢٣٨,٥	١٧,٤	المجموع الفرعي
الأفراد المدنيون					
٨٧ ٦٣٩,٥	١٠١ ٣٦٠,٤	٨٣ ٧٩٢,٤	(١٧ ٥٦٨,٠)	(١٧,٣)	الموظفون الدوليون
٢٧ ٣٧٢,٧	٣٣ ٩٠٤,٤	٣٤ ٣٠٩,٧	٤٠٥,٣	١,٢	الموظفون الوطنيون
٩ ٩١٩,٥	١٥ ٣٧١,٨	١٣ ٧٢٠,٦	(١ ٦٥١,٢)	(١٠,٧)	متطوعو الأمم المتحدة
٣ ٤٧٧,٦	٤ ٧٧٠,٥	٣١ ٦٧٥,٩	٢٦ ٠٩٥,٤	٥٦٤,٠	المساعدة المؤقتة العامة
١٢٨ ٤٠٩,٣	١٥٥ ٤٠٧,١	١٦٣ ٤٩٨,٦	٨ ٠٩١,٥	٥,٢	المجموع الفرعي

النفقات (٢٠٠٩-٢٠٠٨)	المخصصات (٢٠١٠-٢٠٠٩)	تقديرات التكلفة (٢٠١١-٢٠١٠)	الفرق		الفئة
			المبلغ	النسبة المئوية	
(١)	(٢)	(٣)	(٤) = (٣) - (٢)	(٥) = (٤) ÷ (٢)	
التكاليف التشغيلية					
٨٨٥,١	١ ٤٥١,١	٤ ٦٣٥,٠	٣ ١٨٣,٩	٢١٩,٤	الموظفون المقدمون من الحكومات
—	—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين
٢٠٧,١	٢١٤,٩	٦٥٥,٩	٤٤١,٠	٢٠٥,٢	الاستشاريون
١ ٤٧٤,٨	٤ ١٠١,٧	٨ ٥٦٣,١	٤ ٤٦١,٤	١٠٨,٨	السفر الرسمي
٧٦ ٨٧٩,٢	١٠٧ ٢٠٦,٢	١٣٨ ٣٠٧,٣	٣١ ١٠١,١	٢٩,٠	المرافق والهياكل الأساسية
١٢ ١٥٩,٦	١٥ ٥٢٦,٨	٢٦ ٦٧٢,٠	١١ ١٤٥,٢	٧١,٨	النقل البري
٢٥ ٥٩٥,٧	٣٠ ٦٤٨,٦	٢٩ ٩٩٨,٣	(٦٥٠,٣)	(٢,١)	النقل الجوي
٤٦٦,٥	١ ٣١٦,٤	١ ١٤٠,٢	(١٧٦,٢)	(١٣,٤)	النقل البحري
٢٤ ٠٦٤,٩	٢٩ ٥٩٩,٣	٣٤ ٤٧٩,٤	٤ ٨٨٠,١	١٦,٥	الاتصالات
٧ ٠٥١,٤	١٠ ٥٠٤,٣	١١ ٧٤٣,٧	١ ٢٣٩,٤	١١,٨	تكنولوجيا المعلومات
٦ ٥٧٦,٨	٨ ٢٢١,٦	٩ ٤٢٦,٨	١ ٢٠٥,٢	١٤,٧	الخدمات الطبية
٢ ٨٧٠,٣	٣ ٧٥٤,٧	٤ ٧٠٠,٤	٩٤٥,٧	٢٥,٢	المعدات الخاصة
٥ ٢٩١,٧	٢٠ ٠٤٤,٧	٢٣ ٣٥٨,٤	٣ ٣١٣,٧	١٦,٥	السوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى
١ ٩٩٨,٢	٣ ٠٠٠,٠	٧ ٥٠٠,٠	٤ ٥٠٠,٠	١٥٠,٠	المشاريع السريعة الأثر
١ ٦٥ ٥٢١,٣	٢ ٣٥ ٥٩٠,٣	٣ ٠١ ١٨٠,٥	٦٥ ٥٩٠,٢	٢٧,٨	المجموع الفرعي
٥٧٤ ٤٠١,٧	٧٣٢ ٣٩٣,٠	٨٦٥ ٣١٣,٢	١٣٢ ٩٢٠,٢	١٨,١	إجمالي الاحتياجات
١٣ ٢٨٩,٦	١٤ ٠٦٧,٣	١٨ ٠٢٢,٨	٣ ٩٥٥,٥	٢٨,١	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٥٦١ ١١٢,١	٧١٨ ٣٢٥,٧	٨٤٧ ٢٩٠,٤	١٢٨ ٩٦٤,٧	١٨,٠	صافي الاحتياجات
—	—	—	—	—	الترعرات العينية (المدرجة في الميزانية)
٥٧٤ ٤٠١,٧	٧٣٢ ٣٩٣,٠	٨٦٥ ٣١٣,٢	١٣٢ ٩٢٠,٢	١٨,١	مجموع الاحتياجات

باء - المساهمات غير المدرجة في الميزانية

٢٤٧ - فيما يلي القيمة المقدرة للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز القوات ^(١)	٤ ١٢١,٠
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٤ ١٢١,٠

(أ) قيمة الإيجار التقديرية للأراضي والأماكن المقدمة من الحكومة.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٢٤٨ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ مبادرات تحسين الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
قطع غيار الاتصالات	١٩٣,١	ستؤدي تدابير الصيانة الوقائية المعززة، وتوحيد الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعمال خدمات الضمان، والاستعاضة عن المعدات القديمة والمتقدمة من الناحية التكنولوجية، إلى زيادة انخفاض الاحتياجات من قطع غيار الاتصالات من ٥,٣ في المائة من مجموع قيمة المخزون في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٣ في المائة من مجموع قيمة المخزون التقديرية في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١
الاتصالات التجارية	١٢٠,٠	إن توسيع نطاق البنية التحتية للاتصالات بالموجات الدقيقة ليشمل جميع أنحاء البلد سيترتب عليه انخفاض في تكاليف خدمات الإنترنت من ٨٤٠ ٠٠٠ دولار في ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٧٢٠ ٠٠٠ دولار في ٢٠١٠/٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر الترتيبات التعاقدية مع مزود الخدمة الخلوية المحلية بما يسمح بإجراء مكالمات مجانية فيما بين منتسبي مجموعة المستخدمين المغلقة على نطاق البعثة
المجموع	٣١٣,١	

دال - العوامل المتعلقة بالشغور

٢٤٩ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ العوامل المتعلقة بالشغور:

(النسبة المئوية)

الفئة	العدد الفعلي ٢٠٠٩/٢٠٠٨	العدد المدرج في الميزانية ٢٠١٠/٢٠٠٩	العدد المتوقع ٢٠١١/٢٠١٠
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
الوحدات العسكرية	-	-	١
شرطة الأمم المتحدة	٦	٤	٦
وحدات الشرطة المشكّلة	٣	-	٥
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٠	٩	١٤
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٦	٧	٦
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٣	٢	٦
متطوعو الأمم المتحدة	١٠	١٠	٨
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	٦	٥	١٥
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٨	٥	٦
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٣٤	١٠	٦
الأفراد المقدمون من الحكومات	(٦)	-	١٦

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٥٠ - وبالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فإن التكاليف التقديرية للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ معتمدة على أساس افتراض النشر الكامل للقوام الإضافي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بحلول تموز/يوليه ٢٠١٠. ومع ذلك، وبالاستناد إلى أنماط الانتشار في الآونة الأخيرة، فإن تقديرات التكاليف تعكس تطبيق عامل تأخر في نشر الوحدات العسكرية قدره ١ في المائة وعامل تأخر في نشر شرطة الأمم المتحدة قدره ٦ في المائة وعامل تأخر في نشر أفراد الشرطة المشكّلة قدره ٥ في المائة.

٢٥١ - وبالنسبة للموظفين الدوليين، تم تطبيق عامل شغور قدره ١٤ في المائة على تقديرات التكاليف، مع مراعاة أنماط شغل الوظائف في الآونة الأخيرة. وطبق عامل شغور نسبته ٦ في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف والمناصب المؤقتة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، باستثناء الوظائف المؤقتة الدولية، التي طبق علي تقديرات تكاليفها عامل شغور قدره ١٥ في المائة. وتعكس تقديرات تكاليف

الأفراد المقدمين من الحكومات عامل شغور قدره ١٦ في المائة، استناداً إلى أنماط شغل الوظائف في الآونة الأخيرة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

٢٥٢ - تستند الاحتياجات اللازمة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (عقد إيجار شامل للخدمات) ومعدات الاكتفاء الذاتي بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ ٠٧٥ ١٠٨ دولار، موزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري		
المعدات الرئيسية			
الوحدات العسكرية	٤٤ ٥٢٤,٤		
وحدات الشرطة المشكّلة	١٢ ٨٥٨,٠		
المجموع الفرعي	٥٧ ٣٨٢,٤		
الاكتفاء الذاتي			
المرافق والهياكل الأساسية	٢٨ ٤٢٣,٠		
الاتصالات	١٠ ٨٤٨,٥		
الخدمات الطبية	٦ ٧٢٠,٩		
المعدات الخاصة	٤ ٧٠٠,٤		
المجموع الفرعي	٥٠ ٦٩٢,٨		
المجموع	١٠٨ ٠٧٥,٢		
العوامل السارية على البعثة	النسبة المئوية	التاريخ الفعلي	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل السارية على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٣	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	-
عامل ظروف التشغيل المكثفة	١,٠	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	-
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري			
باء - العوامل السارية على بلد الموطن			
عامل النقل الإضافي	٥,٠٠-٠,٠٠		

واو - التدريب

٢٥٣ - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
الاستشاريون	
استشاريو التدريب	٦٥٥,٩
السفر الرسمي	
السفر الرسمي لأغراض التدريب	٩٦٨,١
اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب، واللوازم والخدمات	٥١٩,١
المجموع	٢ ١٤٣,١

٢٥٤ - وفيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، مقارنة بالفتريات السابقة:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
٢٤٢	٦٧٥	١ ٣٤٥	٣٣٠	٧١٩	٢ ٠٣٤	٣٤١	٣٥٨	١ ٠١٨
المشاركون من الخارج ^(١)	٣٩	١٠٦	٣٨١	٣	٩٩	-	-	١٢
المجموع	٢٨١	٧٨١	١ ٧٢٦	٧٢٢	٢ ١٣٣	٣٤١	٣٥٨	١ ٠٣٠

(أ) يشمل موظفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والموظفين من خارج منطقة البعثة.

٢٥٥ - وتعزى الاحتياجات من الموارد للتدريب الداخلي أساساً إلى ارتفاع عدد حلقات العمل التدريبية في مجالات كابات الألياف البصرية الرامية إلى تزويد الفنيين بمهارات ومعارف مستكملة عن تصميم كابات الألياف البصرية وتركيبها؛ ورصد وتقييم الحد من العنف الأهلي لكفالة نجاح تنفيذ البرامج ذات الصلة؛ والتدريب التقني للصحفيين الإذاعيين للارتقاء بمهاراتهم في مجال تحديد العناصر الأساسية للأخبار أو العناوين الرئيسية،

وتحسين توازن التقارير الإخبارية، وتطوير تقنيات إجراء المقابلات، وكتابة وتحرير المواد الإذاعية التي تتطلب وقتاً محدداً، وتطوير تقنيات الرسوم المتحركة؛ فضلاً عن زيادة الاحتياجات إلى دورات تعلم اللغات والتدريب المتعلق بالأمن.

٢٥٦ - والاحتياجات من الموارد المتعلقة بالتدريب الخارجي تتصل أساساً بمشاركة أفراد البعثة في أنشطة التدريب في مواقع مختلفة خارج منطقة البعثة وفي مجالات السلامة الجوية والعمليات الجوية؛ والشؤون المدنية؛ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ والهندسة؛ والسلوك والانضباط؛ والخدمات العامة؛ والتحليل المشترك للبعثات؛ والشؤون السياسية؛ والأمن؛ والإمدادات؛ والنقل؛ والخدمات الطبية؛ وإدارة القيادة؛ وتقديم المشورة للموظفين.

زاي - الحد من العنف الأهلي

٢٥٧ - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للحد من العنف الأهلي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى	
خدمات أخرى	٩ ٠٠٠,٠
المجموع	٩ ٠٠٠,٠

٢٥٨ - وسّعت البعثة برنامجها للحد من العنف الأهلي بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من أجل مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من الزلزال والحوادث دون تجدد أعمال العنف في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وفاقم الزلزال جوانب الضعف الأصلية لدى المجتمعات الفقيرة، وزاد من مستويات النشاط الإجرامي، بسبب فرار ما يزيد على ٤ ٥٠٠ سجين من السجن الوطني وعودتهم إلى أحيائهم الأصلية أو مخيمات المشردين داخلياً. ولذلك، فإن الاستمرار في بذل جهود معززة للحد من العنف الأهلي سيكون ضرورياً في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وسيلبي برنامج الحد من العنف الأهلي الاحتياجات الأمنية الجوهرية وسيساعد الحكومة على إتاحة خيارات مستدامة للسكان النازحين والمجتمعات التي تعيش في مناطق معرضة للعنف.

٢٥٩ - ويُقترح استمرار التوسع في الاحتياجات من الموارد المرصودة لبرامج الحد من العنف الأهلي، حيث يقترح مبلغ ٩ ملايين دولار للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بالاعتماد الأصلي البالغ ٣,٢ ملايين دولار (قبل الزلزال) والاعتماد المنقح البالغ ١٤,٢ مليون دولار (بعد الزلزال) خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وستركز برامج الحد من العنف الأهلي خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، على الأنشطة الممهدة لانتخابات تشريعي الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وتنصيب رئيس جديد في شباط/فبراير ٢٠١١. ومن المتوقع في الوقت الراهن أن تتراجع أنشطة الحد من العنف في المرحلة اللاحقة، كي ينصب تركيزها من جديد على المجتمعات المحلية المعرضة للخطر التي كانت الهدف الأساسي للبرامج قبل الزلزال.

٢٦٠ - وخلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، تخطط البعثة لتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة ومدة للدخل لصالح ٤٢ ٠٠٠ من الأطفال والرجال والنساء المعرضين للخطر، ومشاريع تدريب لتطوير المهارات المهنية لصالح ٩٦٠ من نزلاء السجون والأطفال، ومشاريع لبدء تشغيل الشركات الصغيرة وتنسيب المتدربين المهنيين لصالح ٤٦٨ من الأطفال والنساء ومشروع للمعونة القانونية من أجل تشكيل فريق من ١٢ محامياً يركز اهتمامه على الاحتجاز المطول في السجون والعنف الجنساني وحماية الأطفال. وإضافة إلى ذلك، ستضطلع البعثة بحملات عاملة للتثقيف والتوعية بشأن الحد من العنف والتعبئة الاجتماعية، وستتولى تقييم الاحتياجات وتنظيم مناسبات استرداد الممتلكات بالتعاون مع المجتمعات المحلية المعنية، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية في مجال توحيد سجل الأسلحة.

حاء - المشاريع السريعة الأثر

٢٦١ - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (الفعلي)	١ ٩٩٨,٢	١٢٨
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (المعتمد)	٣ ٠٠٠,٠	١٤٣
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (المقترح)	٧ ٥٠٠,٠	١٩٠

٢٦٢ - اشتدت في فترة ما بعد الزلزال ضرورة التعجيل بتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة، عالية الفعالية وبارزة للبيان تساعد على استحداث فرص عمل وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٦٣ - وأثبتت المشاريع السريعة الأثر فعاليتها من حيث التكلفة في تدارك ثغرات أنشطة الإنعاش وفي استحداث فرص اقتصادية لفائدة المشردين. وستستمر الحاجة إلى تعزيز المساعدة المقدمة إلى الحكومة عن طريق تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، ما لم تتوافر تبرعات إضافية يقدمها المانحون إلى هايتي عن طريق اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. وثمة أولويتان إضافيتان للمشاريع السريعة الأثر خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ تشملان تعزيز القدرات المؤسسية لإعادة الإعمار على الصعيدين الوطني والمحلي، والتنفيذ الفوري لخطة العمل الحكومية للإنعاش الوطني والتنمية في مجالات إعادة البناء المؤسسي والإقليمي.

٢٦٤ - وستغطي التقديرات المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، والبالغة ٧,٥ ملايين دولار، تنفيذ ١٩٠ من المشاريع السريعة الأثر تشمل البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية (١١٠ مشاريع)، وسبل العيش وخلق فرص العمل (٥٠ مشروعاً) والتدريب وبناء القدرات (٣٠ مشروعاً). وفي الحالات التي تحتاج فيها المشاريع إلى تمويل إضافي لاستكمالها، سيطلب التمويل المشترك من مصادر أخرى، بما في ذلك الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين، وصندوق إعادة إعمار هايتي. وسيجري استعراض مقترحات المشاريع السريعة الأثر والموافقة عليها، بالتشاور مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة، من أجل تحديد الثغرات في أنشطة الإنعاش والحؤول دون تكرار الجهود.

طاء - تقديم الدعم اللوجستي والفني المؤقت إلى حكومة هايتي

٢٦٥ - ألحق الزلزال ضرراً بالغاً بقدرات الدولة حيث أضعف المؤسسات الخيرية لتحقيق الاستقرار. فمن أصل ٦٠.٠٠٠ موظف مدني في البلاد، لقي زهاء الثلث حتفهم، ودُمر العديد من المباني الحكومية أو لحقت به أضرار كبيرة، بما في ذلك القصر الرئاسي، والمحكمة العليا، وقصر العدالة، والبرلمان، والمحاكم الرئيسية، ومراكز الشرطة، والسجون وكافة مباني الوزارات ماعدا مبنى واحداً. وتوقف أداء المكاتب والمؤسسات المتضررة بصورة تامة، بينما تمكنت مكاتب أخرى من استئناف عملها في ظروف شاقة، بما في ذلك تحت الخيام، في ظل قلة فرص الحصول على خدمات الكهرباء والهاتف، أو في مبانٍ لم تتأثر بالزلزال، مما أدى إلى حالة من الاكتظاظ. وستتطلب إعادة بناء الهياكل الأساسية للدولة بعض الوقت، حيث إن الأولوية الرئيسية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ هي تقديم المساعدة للحكومة لاستمرار تشغيل مؤسسات الدولة الرئيسية حتى تتوافر مقار عمل بديلة وتتاح المعدات الأساسية.

٢٦٦ - وأوصى الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2010/200 و Corr.1) بأن تقدم البعثة المساعدة التقنية والتشغيلية واللوجستية لدعم حكومة هايتي على الاستمرار في عمليات بناء قدرات مؤسساتها في مجال سيادة القانون على

الصعيدين الوطني والمحلي، والإسراع في تنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين. وشجع مجلس الأمن في قراره ١٩٢٧ (٢٠١٠) البعثة على تقديم الدعم اللوجستي والخبرة التقنية إلى حكومة هايتي، على أن تكون هذه التدابير ذات طابع مؤقت ويجري إلغاؤها تدريجياً كلما زادت القدرات الوطنية في هايتي؛ ورحب المجلس في قراره ١٩٤٤ (٢٠١٠) بالخطوات التي اتخذتها البعثة لتقديم الخبرات اللوجستية والتقنية بغية مساعدة حكومة هايتي، بطلب منها، على مواصلة عمليات بناء قدرات مؤسساتها في مجال سيادة القانون على المستوي الوطني، وللإسراع في تنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين.

٢٦٧ - ويراعي ملاك الموظفين المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ تقديم الخبرة التقنية لحكومة هايتي. وفيما يتعلق بتقديم الدعم اللوجستي، من المقترح تزويد الحكومة بحاويات جاهزة ومعدات مكتبية أساسية لتمكين وزارة العدل والأمن العام، والمؤسسات القضائية والإصلاحية الرئيسية، والشرطة الوطنية الهايتية من مواصلة العمليات وتقديم الخدمات الأساسية.

٢٦٨ - ومن شأن الدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة أن يُمكن الشرطة الوطنية الهايتية من إنشاء ١٦ مركز قيادة مجهز خصيصاً لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني في مخيمات المشردين داخلياً والمناطق المعرضة للجريمة. وسيتم توفير الدعم اللوجستي لزيادة قدرة لواء الشرطة الوطنية الهايتية على حماية القصر والتصدي لانتهاكات حقوق الطفل، لا سيما في المناطق المتضررة من التشرد، وتعزيز قدرة الشرطة العدلية على إجراء تحقيقات جنائية. وستتلقى المؤسسات القضائية دعماً لوجستياً محدوداً لإقامة ١٠ قاعات استماع و ١٠ مراكز تحكيم لإتاحة فرص اللجوء إلى العدالة أمام الفئات المستضعفة في المناطق المتضررة من الزلزال. وستقدم البعثة أيضاً مكاتب للطوارئ لاستيعاب ٢١ موظفاً من موظفي وزارة العدل والأمن العام ومعهد القضاء والمؤسسات الإصلاحية.

٢٦٩ - ولدعم الحكومة في التعجيل بإعادة توطين المشردين، ستقدم البعثة حاويات جاهزة ومعدات مكتبية إلى ٣٠ مؤسسة حكومية محلية متضررة من استراتيجية الحكومة لإعادة التوطين. وستُبني قدرات المسؤولين المحليين من خلال التدريب في مجالات التخطيط، وإدارة المشاريع، والميزانية، وقياس الأداء.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

إشارة توضيحية

- يوضح هذا الفرع العامل الأكبر الذي يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد، وفقاً لخيارات معيارية محددة تشملها الفئات المعيارية الأربع التالية:
- **عوامل الولاية:** الفروق الناتجة عن تغييرات في مدى الولاية أو نطاقها، أو عن تغييرات في الإنجازات المتوقعة وفق ما تقتضيه الولاية
 - **العوامل الخارجية:** الفروق التي تتسبب فيها أطراف أو حالات خارجة عن سيطرة الأمم المتحدة
 - **عوامل معايير التكلفة:** الفروق الناتجة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
 - **عوامل الإدارة:** هي الفروق المترتبة على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته بمستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن المسائل المتصلة بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير منقوص للتكاليف أو كمية المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو التأخر في التوظيف)

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٢ ٨٠٢,٥ ١٠,٣٪

الوحدات العسكرية

الولاية: التغير في حجم/نطاق الولاية

٢٧٠ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات الناجمة عن افتراض النشر الكامل لـ ٢ ٠٠٠ من أفراد الوحدات العسكرية المأذون به من قبل مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل، أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

(٢٠١٠) في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتراعى التكاليف المقدرة عامل تأخير للنشر قدره واحد في المائة.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٤ ٤٩٠,٨ ٢٢,٧٪

شرطة الأمم المتحدة

الولاية: التغير في حجم/نطاق الولاية

٢٧١ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات المتصلة بنشر ٢٠٠ فرد إضافي من أفراد الشرطة، على نحو ما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٢٧ (٢٠١٠) فضلا عن افتراض النشر الكامل لـ ١٥١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (باستثناء ١٠٠ من موظفي السجون مصنفين بوصفهم أفرادا مقدمين من الحكومات) المأذون بهم سابقا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتراعى التكاليف المقدرة عامل تأخير للنشر قدره ٦ في المائة.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢١ ٩٤٥,٢ ٣٩,١٪

وحدات الشرطة المشكلة

الولاية: التغير في حجم/نطاق الولاية

٢٧٢ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بنشر ٤٨٠ فردا إضافيا من أفراد الشرطة المشكلة، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٢٧ (٢٠١٠) وافترض النشر الكامل لـ ٤٦٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة، على النحو المأذون به سابقا بقرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١٧ ٥٦٨,٠) (١٧,٣٪)

الموظفون الدوليون

معايير التكلفة: استبعاد التدابير الخاصة المتصلة بآثار الزلزال وتطبيق عامل شواغر أعلى

٢٧٣ - يُعزى الفرق إلى استبعاد الاحتياجات من التدابير الخاصة المتخذة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإلى الاقتراح بإلغاء ثماني وظائف دولية وتطبيق عامل شواغر قدره ١٤ في المائة بالمقارنة مع ٩ في المائة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويُعزى الفرق أيضا إلى الاقتراح بنشر ١٠٠ وظيفة دولية في مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو، الذي لا تطبق فيه استحقاقات بدل مراكز العمل الخطرة. وتستند التكاليف المقدرة إلى جدول المرتبات المعياري السائد لبورت - أو - برانس.

الفرق		الموظفون الوطنيون
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٤٠٥,٣	١,٢٪	

معايير التكلفة: تنقيح جدول المرتبات الوطني

٢٧٤ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة بتطبيق جدول مرتبات وطني سار اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بالمقارنة مع جدول المرتبات الوطني الساري اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠٠٨ للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتراعي التكاليف المقدرة صافي الزيادة المقترحة لوظيفتين وطنيتين وتطبيق عامل شواغر قدره ٦ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية، بالمقارنة مع عامل شواغر قدره ٧ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٢ في المائة بالنسبة للموظفين في فئة الخدمات العامة الوطنية. غير أن الاحتياجات الإضافية عوّضها بشكل شبه كامل استبعاد التدابير الخاصة المتخذة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الأول/يناير ٢٠١٠.

الفرق		متطوعو الأمم المتحدة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
(١ ٦٥١,٢)	(١٠,٧٪)	

معايير التكلفة: استبعاد التدابير الخاصة المتصلة بآثار الزلزال

٢٧٥ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى استبعاد التدابير الخاصة المتخذة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ في أعقاب الزلزال، التي تجاوزت حد التعويض عن الاحتياجات الإضافية المتصلة بنشر ٤٦ متطوعاً إضافياً من متطوعي الأمم المتحدة بشكل مؤقت دعماً لتوسيع الأنشطة الموضوعية، بما فيها الأنشطة المتصلة بالانتخابات، وأنشطة الدعم. وتراعى التكاليف المقدرة عامل شواغر قدره ٨ في المائة.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٦ ٩٠٥,٤ ٥٦٤,٠ %

المساعدة المؤقتة العامة

الولاية: التغير في حجم/نطاق الولاية

٢٧٦ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة باقتراح إنشاء وظائف مؤقتة صافي إجماليها ٣٣٩ وظيفة، تضم ١٥٩ موظفاً دولياً، و ٥٥ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية، و ١٢٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، فيما يتصل بالزيادة في قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠). وتراعى التكاليف المقدرة عامل شواغر قدره ١٥ في المائة بالنسبة للوظائف الدولية و ٦ في المائة بالنسبة لفتي الوظائف الوطنية. وتعكس التكاليف المقدرة الزيادة في عدد الوظائف المؤقتة من إجمالي قدره ١٠٤ وظائف (٣٩ وظيفة دولية، و ٦٥ وظيفة وطنية) في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ما مجموعه ٤٤٣ وظيفة مؤقتة (١٩٨ وظيفة دولية و ٢٤٥ وظيفة وطنية) في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتستند التكاليف المقدرة للوظائف الدولية المؤقتة إلى جدول المرتبات المعياري السائد لبورت - أو - برانس، في حين تستند التكاليف المقدرة للوظائف الوطنية المؤقتة إلى جدول المرتبات الوطني الساري اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣ ١٨٣,٩ ٢١٩,٤ %

الأفراد المقدمون من الحكومات

الولاية: التغير في حجم/نطاق الولاية

٢٧٧ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة بافتراض النشر الكامل لـ ١٠٠ من موظفي السجون الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٤٤١,٠ ٢٠٥,٢٪

الخبراء الاستشاريون

الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٢٧٨ - يعزى الفرق أساساً إلى زيادة الاحتياجات من استشاريي التدريب دعماً لتوفير تدريب إضافي بغية ترقية المهارات الفنية والتقنية، فضلاً عن احتياجات إضافية للتدريب اللغوي بالفرنسية والإسبانية، مع مراعاة نقل المكاتب ذات الصلة بالدعم في مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٤٤٦١,٤ ١٠٨,٨٪

السفر الرسمي

الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٢٧٩ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية من بدلات الإقامة اليومية للمبيت المتعلقة بالسفر داخل منطقة البعثة وبدلات الإقامة اليومية لـ ١٠٠ من الموظفين الدوليين المقرر نشرهم في مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو في إطار ترتيبات مؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويراعي الفرق أيضاً الاحتياجات المتزايدة للسفر لغرض التدريب.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١١٠١,١ ٢٩,٠٪

المرافق والهياكل الأساسية

الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٢٨٠ - الفرق ناجم في المقام الأول عن احتياجات إضافية لما يلي: (أ) خدمات البناء، نظرا إلى الحاجة إلى بناء مخيمات ومكاتب جديدة في أعقاب الزلزال، وإلى متعاقدين فرادى؛ (ب) التكاليف القياسية للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطة مشكّلة بافتراض النشر الكامل لـ ٨ ٩٤٠ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٢ ٩٤٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠)؛ (ج) خدمات الأمن المقدمة إلى عدد إضافي من المباني السكنية والمكاتب في جميع أنحاء منطقة البعثة؛ (د) تغيير الخدمات وتجهيزها دعما لإصلاح جميع مباني البعثة المتأثرة بالزلزال.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١١ ١٤٥,٢ ٧١,٨٪

النقل البري

الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٢٨١ - احتياجات إضافية تتعلق أساسا باقتناء ٢٨٠ مركبة إضافية واستبدال ١١٠ مركبة خفيفة ناجمة عن الزيادة الكبيرة في العمليات التي أعقبت الزلزال.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(٦٥٠,٣) (٢,١)٪

النقل الجوي

الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج ذاتها

٢٨٢ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى استبعاد الاحتياجات اللازمة لمخطات الرصد الجوي وخدمات مكافحة الحرائق، التي أدرجت في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقوبل هذا الفرق جزئيا باحتياجات إضافية لاستئجار وتشغيل أربع طائرات MI-8MTV ذات أجنحة دوارة لمراعاة الأحكام الواردة في إطار تحديد العقد.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١٧٦,٢) (١٣,٤)٪

النقل البحري

الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج ذاتها

٢٨٣ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات من البترين والزيوت ومواد التشحيم، بسبب انخفاض معدلات استهلاك الوقود لـ ١٦ زورقا من زوارق الدورية مملوكة للوحدات.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٤ ٨٨٠,١ ١٦,٥ %

الاتصالات

الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٢٨٤ - تُعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى زيادة تكاليف ما يلي: (أ) خدمات الإعلام استعداداً للانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس التشريعي/مجلس الشيوخ القادمة؛ (ب) استبدال معدات الإعلام التي أعطبها الزلزال؛ (ج) خدمات دعم الاتصالات، نظراً للحاجة إلى موظفين تعاقديين دوليين من أجل دعم البنية التحتية للاتصالات الموسعة للبعثة ومواقع إضافية. ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئياً انخفاض الاحتياجات لاقتناء معدات الاتصالات.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ ٢٣٩,٤ ١١,٨ %

تكنولوجيا المعلومات

الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٢٨٥ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية لخدمات الموظفين التعاقديين الدوليين لدعم توسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في البعثة، فضلاً عن زيادة تكاليف قطع الغيار واللوازم.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ ٢٠٥,٢ ١٤,٧ %

الخدمات الطبية

الولاية: التغير في حجم/نطاق الولاية

٢٨٦ - يعزى الفرق إلى الاحتياجات الإضافية لما يلي: (أ) سداد التكاليف القياسية إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطة مشكّلة من أجل اكتفائها ذاتيا مع افتراض النشر الكامل لـ ٨ ٩٤٠ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢ ٩٤٠ من أفراد الشرطة المشكّلة الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠)؛ (ب) اللوازم والخدمات الطبية المتصلة بما هو مقترح من إنشاء ما يبلغ صافي إجماليه ٣٨٦ وظيفة مدنية مؤقتة؛ (ج) تقديم الدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٩٤٥,٧ ٢٥,٢٪

المعدات الخاصة

الولاية: التغير في حجم/نطاق الولاية

٢٨٧ - يعزى الفرق إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بسداد التكاليف القياسية إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطة مشكّلة من أجل اكتفائها ذاتيا فيما يتصل بافتراض النشر الكامل لـ ٨ ٩٤٠ من أفراد الوحدات العسكرية الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ٢ ٩٤٠ من أفراد الشرطة المشكّلة الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠).

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣ ٣١٣,٧ ١٦,٥٪

لوازم وخدمات ومعدات أخرى

الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٢٨٨ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتصلة بتنفيذ برامج الحد من العنف الأهلي، وكذلك تقديم الدعم إلى مكتب المبعوث الخاص في هايتي، وإلى حكومة هايتي، وإلى لجنة التحقيق في الحادث الذي وقع في سجن ليه كاي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٢٨٩ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:

(أ) اعتماد مبلغ ٢٠٠ ٣١٣ ٨٦٥ دولار لاستمرار البعثة لفترة الـ ١٢ شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بما في ذلك مبلغ ٣٨٠ مليون دولار مأذون به سابقاً لاستمرار البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالإضافة إلى المبلغ الإجمالي وقدره ٢٣ ٠٤١ ٧٠٠ دولار المعتمد سابقاً بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٤؛

(ب) تخصيص مبلغ ٣٠ ٧١٦ ٣٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، يمثل الرصيد بين كامل مبلغ الـ ٢٥٢ ٣٨٣ ٠٠٠ دولار ومبلغ الـ ٢٢١ ٦٦٦ ٧٠٠ دولار المخصص بالفعل للفترة نفسها بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٤؛

(ج) تخصيص مبلغ ٤٥٤ ٥٩٦ ٩٠٠ دولار للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، يمثل الرصيد بين كامل مبلغ ٢٠٠ ٦١٢ ٩٣٠ دولار ومبلغ ١٥٨ ٣٣٣ ٣٠٠ دولار المخصص بالفعل للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٤.

خامساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات الجمعية العامة وطلباتها الواردة في قراراتها ٢٧٦/٦١ و ٢٩٤/٦٣ و طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، و طلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٧٦/٦١)

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقررات والطلبات

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام

الجزء ثانياً: الميزنة وعرض الميزانية

أن يدرج، عند تقديم مقترحات الميزانية المقبلة وتقارير الأداء، معلومات عن أهم قرارات الإدارة المتصلة بميزانية البعثات وتنفيذها، بما فيها تلك المتصلة بالتكاليف التشغيلية (الفقرة ٢).

ينبغي أن تبين مشاريع الميزانية التحسينات في الإدارة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقرر تحقيقها، وأن تقدم الاستراتيجيات المقبلة في ذلك الصدد (الفقرة ٤).

اتخاذ مزيد من التدابير من أجل تحسين افتراضات وتوقعات الميزانية وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن ذلك في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة (الفقرة ٥).

تعزيز الرقابة على الالتزامات بسبب الزيادة الملحوظة في إلغاء التزامات الفترة السابقة (الفقرة ٦).

قبل البدء في عملية وضع ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، عُقدت حلقة عمل لجميع الأطراف المعنية بشأن الميزنة القائمة على النتائج وعملية الميزانية. وأبرزت حلقة العمل عملية الميزانية ومتطلباتها، مع مراعاة الطلبات والتوصيات الواردة من الهيئات التشريعية.

استعرضت البعثة جميع الالتزامات المستحقة على أساس منتظم (شهري). وفي نهاية كل شهر، يوزع تقرير بشأن جميع الالتزامات غير المصفاة على جميع مديري الأقسام/ مراكز تحديد التكاليف وموظفي التصديقات من أجل استعراض هذه الالتزامات والتأكيد على استمرار صلاحيتها. ويُطلب إلى مديري مراكز تحديد التكاليف تصفية الالتزامات التي لم تعد تعتبر ضرورية، ولا تستبقى سوى بالالتزامات السارية المفعول.

الجزء ثالثاً: الميزنة القائمة على النتائج

إدراج الجوانب التشغيلية واللوجستية والمالية على نحو تام في مرحلة تخطيط عمليات حفظ السلام عن طريق الربط بين الميزنة القائمة على النتائج وخطط تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام (الفقرة ٢).

تعكس ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ تكامل خطة تنفيذ الولاية وأطر الميزنة القائمة على النتائج.

الجزء سابعاً: التوظيف وإعادة التعيين ومعدلات الشغور

زيادة استخدام الموظفين الوطنيين، حسب الاقتضاء، مما يتناسب واحتياجات البعثة وولايتها (الفقرة ٣).

ستواصل البعثة استعراض احتياجاتها من الموظفين ومهامها ومستويات وظائفها لتعكس تطور الولاية. وتواصل البعثة أثناء استعراض احتياجاتها من الموظفين، الاسترشاد بالولاية التي كلفها بها مجلس الأمن. ويمثل استعراض الاحتياجات من الموظفين عملية مستمرة لاستعراض المسؤوليات الحالية والمهام المنجزة وتحديد التغيرات في المهام والمسؤوليات الناجمة عن تطور الاحتياجات التشغيلية.

كفالة ملء المناصب الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٤).

تواصل البعثة بذل قصارى جهدها من أجل تخفيض معدلات الشواغر لديها في الوظائف الدولية والوطنية، بما في ذلك اتخاذ تدابير من قبيل نشر الإعلانات في وسائط الإعلام المحلية وموقع البعثة الرسمي على الإنترنت من أجل الوصول إلى المرشحين الهائليين المؤهلين والمهتمين. وهناك فريق غمور يقود جهود استقدام الموظفين بدأ عمله منذ أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتتجلى بعملية استقدام الموظفين.

استعراض هيكل ملاك موظفي البعثات بشكل مستمر، مع مراعاة ولاية البعثة ومفهوم العمليات على وجه الخصوص، وتبيان ذلك في مقترحات الميزانية، بما في ذلك التبرير التام لأية وظائف إضافية مقترحة (الفقرة ٥).

في أعقاب الزلزال، أجرت البعثة استعراضاً شاملاً لملاك الموظفين في إطار كل عنصر وبحسب الوحدة التنظيمية للتأكد من أن ملاك الموظفين يتناسب مع حجم ونطاق المهام التي أذنت بها البعثة. وتتضمن ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ مبررات التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين.

الجزء ثامناً: التدريب

توفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وإدماجهم على نحو كامل في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة (الفقرة ٢).

تسلم البعثة بأهمية التطوير المهني للموظفين الوطنيين وبناء قدراتهم، وهي تنظم دورات تدريبية متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، ومهارات الكتابة، ومهارات إجراء المقابلات، وتدريبات أخرى في مجال التطوير الوظيفي، فضلاً عن صفوف تعليم اللغات. وإضافة إلى ذلك، يشارك الموظفون الوطنيون أيضاً في التدريب المتخصص خارج أقسامهم وداخلها في مجالات من قبيل التدريب على الشراء والنقل والأمن. وطلب إلى جميع المديرين توفير فرص التطوير المهني لجميع موظفيهم الوطنيين، وضمهم بالكامل في برامج التدريب المناسبة. وترصد البعثة باستمرار جميع الدورات التدريبية الخارجية التي قدمتها الأقسام، مع مراعاة مشاركة الموظفين الوطنيين، حسب

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقررات والطلبات

الاقتضاء. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الموظفين الوطنيين الذين يحضرون التدريب الخارجي منذ الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

الجزء ثالث عشر: العمليات الجوية

صيغت الاحتياجات من الموارد في إطار بند النقل الجوي وفقا للسياسات والأولويات القائمة على أساس الولاية الحالية، مع مراعاة الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة في استخدام الأصول.

تحسين صياغة الاحتياجات من الموارد للعمليات الجوية في مشاريع الميزانية لجعلها أكثر دلالة على العمليات الفعلية، على أن يوضع في الاعتبار الإفراط في تقديرات احتياجات النقل الجوي في الميزانية بالنسبة لبعض بعثات حفظ السلام (الفقرة ٣).

أخذت أربعة عناصر في الاعتبار أثناء صياغة احتياجات النقل الجوي: (أ) إعداد أهداف مالية، والأصول المستخدمة في البعثة لدعم الاحتياجات التشغيلية؛ (ب) الأولويات التي قدرتها الولاية (الدور الإنساني للبعثة، وتناوب القوات، والانتخابات الرئاسية)؛ (ج) تخصيص الموارد بما يتفق مع كل من السياسات والأهداف المالية؛ (د) معالجة مسائل الكفاءة التشغيلية والأداء.

مراجعة البعثات، عند استعراض احتياجاتها المتصلة بالنقل، سبلا تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة والقدرة على تلبية احتياجاتها التشغيلية، وكفالة سلامة موظفيها، ومراعاة الولاية الفريدة لكل بعثة وتعقيدها وخصوصياتها وظروفها التشغيلية مراعاة تامة (الفقرة ٤).

تجري عمليات تفتيش نوعية الطيران وتقييمات الطيران بشكل منتظم لكفالة الامتثال للمعايير المحددة.

مواصلة عمليات فحص نوعية الطيران وتقييمات الطيران للتأكد من الامتثال التام للمعايير المحددة (الفقرة ٦).

الجزء ثامن عشر: مشاريع الأثر السريع

بالنسبة لشركاء التنفيذ الخارجيين، تبلغ النسبة المئوية القصوى المسموح بها لأغراض التنسيق ٥ في المائة. وبالنسبة لشركاء التنفيذ الداخليين، الوحدات العسكرية على سبيل المثال، لا تطبق تكاليف عامة.

ينبغي تنفيذ مشاريع الأثر السريع دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبلغ بما فيه المصلحة المباشرة للسكان المحليين (الفقرة ٥).

أكد الزلزال الحاجة إلى أنشطة بناء الثقة. وأثبتت مشاريع الأثر السريع أنها فعالة من حيث التكلفة في معالجة الثغرات الموجودة في أنشطة الإنعاش في المجالات ذات الصلة بإعادة البناء المؤسسية والعمرانية، حيث تحظى البعثة بميزة نسبية واضحة، وإيجاد فرص اقتصادية للمشردين وللمنزلين فقدا أعمالهم. وسوف تستمر الحاجة إلى تعزيز المساعدة المقدمة إلى الحكومة والمجتمع المدني من خلال مشاريع الأثر السريع ريثما تتوفر موارد أخرى من خلال التبرعات المقدمة من الجهات المانحة إلى هايتي عبر اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري وغير ذلك من كيانات الأمم المتحدة.

قد يلزم تقديم طلب لتمويل مشاريع الأثر السريع للسنة الثالثة لبعثة ما وما بعد ذلك إذا كانت هناك حاجة للقيام بأنشطة بناء الثقة، وينبغي في هذه الحالة إجراء تقييم للاحتياجات (الفقرة ٦).

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقررات والطلبات

ينبغي التنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية لتفادي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية في الميدان (الفقرة ٧).

يجرى توسيع تشكيل لجنة استعراض المشاريع لتشمل كيانات أخرى للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى من أجل تعزيز التنسيق وتجنب ازدواجية الجهود.

وجوب عدم استخدام ميزانيات البعثات المخصصة لمشاريع الأثر السريع في تمويل أنشطة إنسانية وإمائية تضطلع بها بالفعل وكالات تابعة للأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى (الفقرة ٨).

في أعقاب الزلزال أعيد، على أساس استثنائي، تنظيم مشاريع الأثر السريع وجرى توسيعها بتمويل إضافي لمعالجة الثغرات في أنشطة الإنعاش، وتلبية الاحتياجات الأمنية الأساسية، وإيجاد فرص اقتصادية للمشردين والمجتمعات التي تعيش في المناطق المتأثرة بالزلزال والمعرضة للعنف. ونظرا لتزايد وجود وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى وزيادة قدرتها على التنفيذ، فقد انخفض استخدام مشاريع الأثر السريع لهذا الغرض. وإضافة إلى ذلك، جرى توسيع تشكيل لجنة استعراض المشاريع لتشمل كيانات أخرى للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى من أجل تعزيز التنسيق وتجنب ازدواجية الجهود.

الجزء عشرون - التنسيق الإقليمي

وضع خطط للتنسيق الإقليمي تتماشى مع أهداف البعثات وتنفيذها، مع مراعاة الولاية المحددة لكل بعثة (الفقرة ٢)

لا توجد بعثات أخرى لحفظ السلام في منطقة البحر الكاريبي. وقد أقامت البعثة روابط مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية الدومينيكية، مع التركيز بوجه خاص على المسائل المشتركة عبر الحدود مع هايتي. وقد حدثت زيادة كبيرة في التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والممثلين الدبلوماسيين وممثلي الجهات المانحة في الجمهورية الدومينيكية بعد الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مع إنشاء المركز الجديد للاتصال والدعم في سانتو دومينغو.

الجزء حادي وعشرون: الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

تقديم وصف واضح، في سياق مشاريع الميزانية لبعثات حفظ السلام المتكاملة والمعقدة، لدور ومسؤولية البعثات إزاء شركاء البعثات المتكاملة، فضلا عن استراتيجيات البعثات لتعزيز التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل التوصل إلى نتائج أفضل في إطار العناصر ذات الصلة (الفقرة ٢).

في حزيران/يونيه ٢٠١٠ شرعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في إعداد إطار استراتيجي متكامل لتحديد الرؤية المشتركة والأهداف الاستراتيجية المشتركة وتقسيم واضح لأدوار والمسؤوليات. وقد استفادت الإنجازات المتوقعة والنواتج المقررة للبعثة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ من مشروع سابق للإطار الاستراتيجي المتكامل ومن التوجيه الاستراتيجي الذي صدر عن المقرر والإدارة العليا بالبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في معتكف مشترك. وقبل

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقررات والطلبات

إنجاز عملية وضع الميزانية، شكلت الأقسام الفنية بالبعثة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري خمسة أفرقة عاملة لتحديد إطار استراتيجي متكامل للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في المجالات الخمسة التالية: التنمية المؤسسية؛ التنمية الاجتماعية؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية العمرانية؛ تهمة البيئة المواتية.

(القرار ٢٩٤/٦٣)

الطلب إلى الأمين العام

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

وُضعت ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ على أساس الدور والمسؤوليات والمهام التي أوكلها مجلس الأمن إلى البعثة في قراراته ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠).

كفالة أن توضع الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام على أساس الولاية التشريعية لكل منها (الفقرة ٩).

منذ أواخر كانون/يناير ٢٠١٠ والبعثة تعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحكومة على تنسيق ودعم جهود الإغاثة وتقديم المساعدة التقنية لتحديد أماكن توطيد الأشخاص الذين شردتهم الزلازل وإدارة هذه المستوطنات. وقد أنشأت البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مركزاً مشتركاً للعمليات وإسناد المهام ليقوم بدور المرفق المركزي للتخطيط وإسناد المهام دعماً للأنشطة الدولية في مجالي الإغاثة والإنعاش المبكر. وفي شباط/فبراير، أقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري آلية للتخطيط المتكامل والتنسيق لمرحلة ما بعد حالة الطوارئ. وأنشئت هيئة مشتركة رفيعة المستوى لوضع السياسات والخطة المتكاملة - هي فريق التخطيط الاستراتيجي المتكامل - لتقديم التوجيه الاستراتيجي وتعظيم تأثير جهود الأمم المتحدة في مجالات توطيد السلام والإغاثة والإنعاش. وقد حل فريق التخطيط الاستراتيجي المتكامل محل لجنة إدارة عمليات الطوارئ التي كانت قد أنشئت في أعقاب الزلازل مباشرة. وكانت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري قد أنشأ وحدة تخطيط مشتركة لتقديم الدعم لكبار المديرين في وضع إطار استراتيجي متكامل، وتحديد رؤية مشتركة لأهداف الأمم المتحدة الاستراتيجية، والمواصلة بين عمليات التخطيط وتحديد المهام والأدوار والمسؤوليات الحاسمة الأهمية؛ فضلاً عن كفالة القيام بأنشطة الرصد والتقييم.

تعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مجالات عدة منها معالجة الأسباب الجذرية لنشوء حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل الاضطرابات الناجمة عن أزمة الغذاء في هايتي (الفقرة ١٨).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/63/746/Add.10)

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الطلب/التوصية

المرافق والهياكل الأساسية

حثت اللجنة الاستشارية البعثة على التعجيل بتوقيع العقد الثاني لتوليد الكهرباء في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ونُشر استعراض الخبرة المكتسبة الخاص بهذا الموضوع في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في موقع قسم أفضل الممارسات على الإنترنت، كما نشرت الدروس المستفادة المتبادلة مع بعثات حفظ السلام الأخرى.

المشاريع السريعة الأثر

أقرت اللجنة الاستشارية بقيمة المشاريع السريعة الأثر باعتبارها وسيلة للقيام في جملة أمور بتقديم المساعدة المباشرة للسكان المحليين في منطقة البعثة. وأكدت اللجنة على أنه ينبغي تنسيق هذه المشاريع مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو مع منظمات دولية وأنه ينبغي اتباع المبادئ التوجيهية التشغيلية (الفقرة ٤٠).

التدريب

أيدت اللجنة الاستشارية توفير التدريب المناسب للموظفين الوطنيين، نظرا لأنه يساهم في بناء القدرات الوطنية. بيد أنه فيما يخص الموظفين الدوليين، ترى اللجنة أنه ينبغي إيلاء الأولوية لاستقدام موظفين مدربين من ذوي المهارات المطلوبة لإنجاز مهام المناصب التي وُظفوا من أجلها. وعليه، ينبغي تقديم مزيد من التبريرات للحاجة إلى الدورات التدريبية الخاصة بالموظفين الدوليين المدرجة في قائمة في المرفق الثالث إلى الجمعية العامة لدى نظرها في مقترحات الأمين العام (الفقرة ٤١).

الحد من العنف الأهلي

أحاطت اللجنة علما ببرنامج الحد من العنف الأهلي وتطلع إلى أن تتلقى، في التقارير القادمة، المزيد من المعلومات عن النتائج التي جرى تحقيقها (الفقرة ٤٦).

تعكس ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ معلومات عن برنامج البعثة للحد من العنف الأهلي. وللحفاظ على الفعالية التي تحققت من خلال البرنامج الموسع، تتضمن ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ مبلغا تقديريا مقترحا بقيمة ٩ ملايين دولار إلى حين تسليم البرنامج إلى الحكومة والشركاء المعنيين.

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/63/5) (المجلد الثاني، الفصل الثاني)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الالتزامات غير المصفاة

ستكفل البعثة التقييد بالمعايير المعمول بها في إنشاء الالتزامات وإقرارها فيما يتصل بمشاريع الحد من العنف الأهلي والمشاريع السريعة الأثر.

لاحظ المجلس أن مبلغ ٠,٢٩ مليون دولار قد أُلغى لأن البعثة لم تتشاور مع وزارة التربية الوطنية ولأن الحكومة لم تعط الترخيص اللازم للأنشطة المقرر تنفيذها في وثيقة المشروع المعتمدة. فقد كانت وزارة التربية الوطنية مرتبطة باتفاق مع مؤسسة أخرى لإصلاح الموقع نفسه. ويدل ذلك على أن الالتزام المنشأ لم يكن ملائماً بسبب عدم التواصل بين الأطراف وعدم وجود ترخيص للأنشطة المقرر تنفيذها في وثيقة المشروع المعتمدة. وأوصى المجلس بأن تكفل الإدارة تقييد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقيدا صارما باشتراطات النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ودليل المشتريات المتعلقة بمعايير إنشاء الالتزامات (الفقرتان ٣١ و ٣٤).

تأخر وقت التجهيز في المقر

تسعى شعبة المشتريات إلى إبرام عقود العقود الطويلة الأجل الخاصة بالبعثة. وفي غضون ذلك، أبرم عقد مدته سنة لتوريد البترين والديزل والكبروسين حتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١.

في شعبة المشتريات، استمرت عملية الشراء الخاصة بتوفير وقود وسائل النقل الجوية والبرية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لأكثر من ٦٠٠ يوم، ولم تكن قد أُنجزت بصورة نهائية بعد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، لم يسع البعثة إلا أن تمد العقد الأصلي وتزيد عدة مرات المبلغ الذي يجب عدم تجاوزته. وأوصى المجلس بأن تنجز الإدارة بصورة نهائية عملية الشراء لتوفير الوقود للبعثة (الفقرتان ١٢٣ و ١٢٤).

الرقابة على المخزونات وإدارة المستودعات

تم استلام الرفوف من قسم الإمدادات، مما مكن قسم النقل من تخزين قطع الغيار التي وجدت في الصناديق وقت زيادة مراجعة الحسابات تخزينا سليما. ومن وقتها يجري تخزين الأصناف على الرفوف وتخصص أماكن السلال التي تُخزن بها. وقد أبلغت توصلية مراجعة الحسابات وأنجزت منذ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

لاحظ المجلس أنه لم يكن في مستودع النقل ما يكفي من الرفوف ولا من سلال التخزين. ونتيجة لذلك بقيت عدة قطع غيار في الصناديق. وأشارت إدارة المستودع إلى أنها تقدمت بطلب إلى القسم الهندسي للحصول على رفوف في المستودع، ولكن لم يُست في طلبها (الفقرة ٢٠٤).

الاختلافات والمتابعة

تتفق البعثة مع توصية المجلس وقد أبلغت المجلس أن إجراءات المتابعة سوف تتخذ، بما في ذلك تحديث سجل الأصول في نظام غاليليو لتصحيح الاختلافات في الوقت المناسب.

لاحظ المجلس أن عملية متابعة الاختلافات المتعلقة بالملكات غير المستهلكة لم تجر في الوقت المناسب في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأوصى المجلس بأن تكفل الإدارة ما يلي: (أ) التحقيق في الاختلافات على وجه السرعة؛ (ب) اتخاذ إجراءات تصحيحية لتجنب تكرارها (الفقرتان ٢٢١ و ٢٢٢).

سلامة الطيران

سيتم تنفيذ ما يقدم من تدريب على أداء خدمات الإنقاذ ومكافحة الحرائق خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١١ على يد استشاري تدريب. وتوفر وحدة السلامة من الحرائق التدريب الداخلي بصورة مستمرة لموظفي البعثة والإطفائيين المتعاقد معهم وضباط الأمن. وستوفد وحدة السلامة من الحرائق أحد مسؤولي السلامة من الحرائق إلى مركز معتمد للتدريب في مجال الطيران للحصول على شهادة في مجال الخدمات التنفيذية في حالات حوادث الطيران (الحرائق) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولم تحصل البعثة على معدات الأرصاد الجوية خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ للأسباب التالية: (أ) عدم إفادة وحدة المخططات الجوية بمطلبات محددة بخصوص المعدات التي يتعين شراؤها؛ (ب) حدوث تأخر في استقدام رئيس الوحدة الفرعية المعنية بالرصد الجوي؛ (ج) حدوث الزلزال مما نتج عنه إعادة ترتيب أولويات البعثة.

أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام البعثة باتخاذ التدابير المناسبة لاستخدام المبالغ المدرجة في الميزانية لخدمات الإنقاذ ومكافحة الحرائق وخدمات الأرصاد الجوية (الفقرات ٣٤٦، و ٣٤٧، و ٣٤٨).

شارك موظفو وحدة سلامة الطيران في ما يلي: تدريب متخصص في أواخر عام ٢٠٠٨؛ حلقة دراسية عن سلامة الطيران في نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ تدريب متخصص في أيار/مايو ٢٠١٠. ومن المقرر أن يحضروا الحلقة الدراسية المقبلة عن سلامة الطيران، التي ستنظم في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

كرر المجلس توصيته السابقة بأن توفر الإدارة الأموال الكافية للبعثة بغرض تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال سلامة الطيران (الفقرة ٣٥١).

ضمان الأمن في غرفة الخوادم

يجري حالياً تركيب معدات الوقاية من الحرائق في غرف استعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى وغرف الخوادم (مركز البيانات)، وسيتم الانتهاء منه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

أيدت الإدارة توصية المجلس بضمان قيام البعثة بما يلي: (أ) تركيب معدات الوقاية من الحرائق في غرف الخوادم واستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى لديها؛ (ب) وضع الخوادم في أماكن آمنة لا يدخل إليها إلا الأشخاص المأذون لهم (الفقرات ٣٦٧ و ٣٦٨).

وتم تركيب نظام إلكتروني للدخول لا يسمح إلا بدخول الأشخاص

الطلاب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

و ٣٦٨ و ٣٦٩).

المأذون لهم في مراكز البيانات التابع للبعثة ومواقعها الخاصة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

التوازن بين الجنسين

تكرر البعثة ردها السابق بأنها تبذل الجهود بالتنسيق مع المقر لتحسين التوازن بين الجنسين بالبعثة. ومن التدابير المحددة التي يجري تطبيقها بالفعل إعطاء المرشحات الأولوية على المرشحين عند الاختيار لملء الوظائف الشاغرة.

ما زال تحقيق التوازن بين الجنسين في مكان العمل أحد التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام. فعلى سبيل المثال، أفادت الإحصاءات المتعلقة بالتوازن العام بين الجنسين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن نسبة تمثيل المرأة ضمن موظفيها بلغت ١٧ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأيدت الإدارة توصية المجلس المكررة بتكثيف جهودها من أجل تحقيق هدف التوازن بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ (الفقرتان ٣٩٩ و ٤٠٠).

التدريب ونظم تقييم الأداء

تقوم البعثة الآن بإنشاء لجنة الاستعراض الإداري واللجنة المشتركة للمراقبة.

لم تقم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بإنشاء لجنة للاستعراض الإداري ولجنة مشتركة للمراقبة كما هو مطلوب في دليل الموارد البشرية (الفقرة ٤١٨).

تنفيذ المشاريع

يقوم قسم الشؤون المدنية وقسم الشؤون المالية بالبعثة بالتنسيق بشأن التدابير المتخذة لكفالة إخطار الشركاء المنفذين فور تحويل الأموال إلى حساباتهم أو فور أن تكون هناك شيكات جاهزة للاستلام. وسيكون هذا هاما للبعثة لرصد بدء المشروع فور تحصيل الأموال. وتدرج بعض التقارير عن آثار المشاريع في التقارير السردية النهائية للمشاريع في التقارير الإقليمية الأسبوعية. ويقوم مسؤولو الشؤون المدنية في الميدان بتقييم آثار المشاريع من خلال الزيارات إلى الشركاء المنفذين والاتصال الوثيق بهم. وستدرج هذه التقارير وتعكس في قاعدة بيانات المشاريع السريعة الأثر لضمان تحسن عملية تتبع الإجراءات التي يتعين اتخاذها وتتبع آثار المشاريع.

لاحظ المجلس أيضا أن بعض المشاريع السريعة الأثر لم تنجز في الموعد المتوقع. ففي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لم تنجز في الموعد المتوقع ١٨ مشروعا من عينة مكونة من ٢٥ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن قد اكتمل بعد إنجاز ١٥ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر، أي ٦٠ في المائة، وقت إجراء المراجعة، رغم انقضاء الموعد الذي كان متوقعا لالتهاء منها. ولاحظ المجلس أيضا عدم وضع إجراءات رصد سليمة لتتبع مواعيد التنفيذ الفعلي للمشاريع (الفقرة ٤٤٦).

دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

(A/63/302, Part II)

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الطلب/التوصية

مخاطر الحوكمة

تبين من مراجعة حافظة أدلة الميزانة القائمة على النتائج في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن بعض الوثائق التي قدمت لدعم تقارير الأداء لم تكن كاملة ولا دقيقة (الفقرة ٢٨). يجري بذل كل جهد ممكن لضمان دقة الوثائق الداعمة لتقارير الأداء، وبالأخص بعد زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ حيث ضاع الكثير من الوثائق. وتبذل الأقسام المعنية قصارى جهدها لإعادة إنشاء المحفوظات، وقد استعيدت الظروف المواتية لحفظ المحفوظات بشكل آمن بما في ذلك استخدام المحفوظات الإلكترونية.

المخاطر المتعلقة بالامتثال

حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عند إجراء المراجعة الأفقية للحسابات المتعلقة بشراء الاحتياجات الأساسية في ١٠ بعثات لحفظ السلام، مجالات لتحسين الضوابط الداخلية في عمليات شراء الاحتياجات الأساسية والإبلاغ عنها. ولم تكن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تمثل امتثالا تاما لنظام أساسي لتفويض السلطة يقضي بأن تقدم البعثات تقريرا، ضمن إطار زمني محدد إلى إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية حين يتجاوز مبلغ شراء الاحتياجات الأساسية ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. ومن شأن عدم الامتثال لمتطلبات الإبلاغ أن يعوق الرصد الفعال لتفويض السلطة ويؤدي إلى خطر إساءة استخدام السلطة (الفقرة ٤٢).

المخاطر المالية

كشفت مراجعة للحسابات المتعلقة بالإدارة المالية لمشاريع في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أنه على الرغم من أن البعثة أعدت مشاريع إجراءات لصرف الأموال لمشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف الأهلي، فإن تلك الإجراءات لا تزال تنتظر موافقة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني. ونتيجة لتأخر الموافقة، مضت البعثة قدما في صرف حوالي ٤٤٠ ٠٠٠ دولار للموظفين المسؤولين عن مختلف المشاريع لشراء السلع والخدمات بالنيابة عن الأمم المتحدة دون أن تحصل على إذن من إدارة الشؤون الإدارية كما هو مطلوب. وبذلك عرضت المنظمة لخطر تكبد خسارة مالية (الفقرة ٤٩).

وضعت البعثة إجراءات تشغيل موحدة للإدارة الفنية والمالية لمشاريع الحد من العنف الأهلي، اعتمدها الممثل الخاص للأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويستند تنفيذ مشاريع الحد من العنف الأهلي إلى المبادئ التوجيهية الموضحة في إجراءات التشغيل الموحدة. وقد أحيط المجلس علما ببيئة التشغيل الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

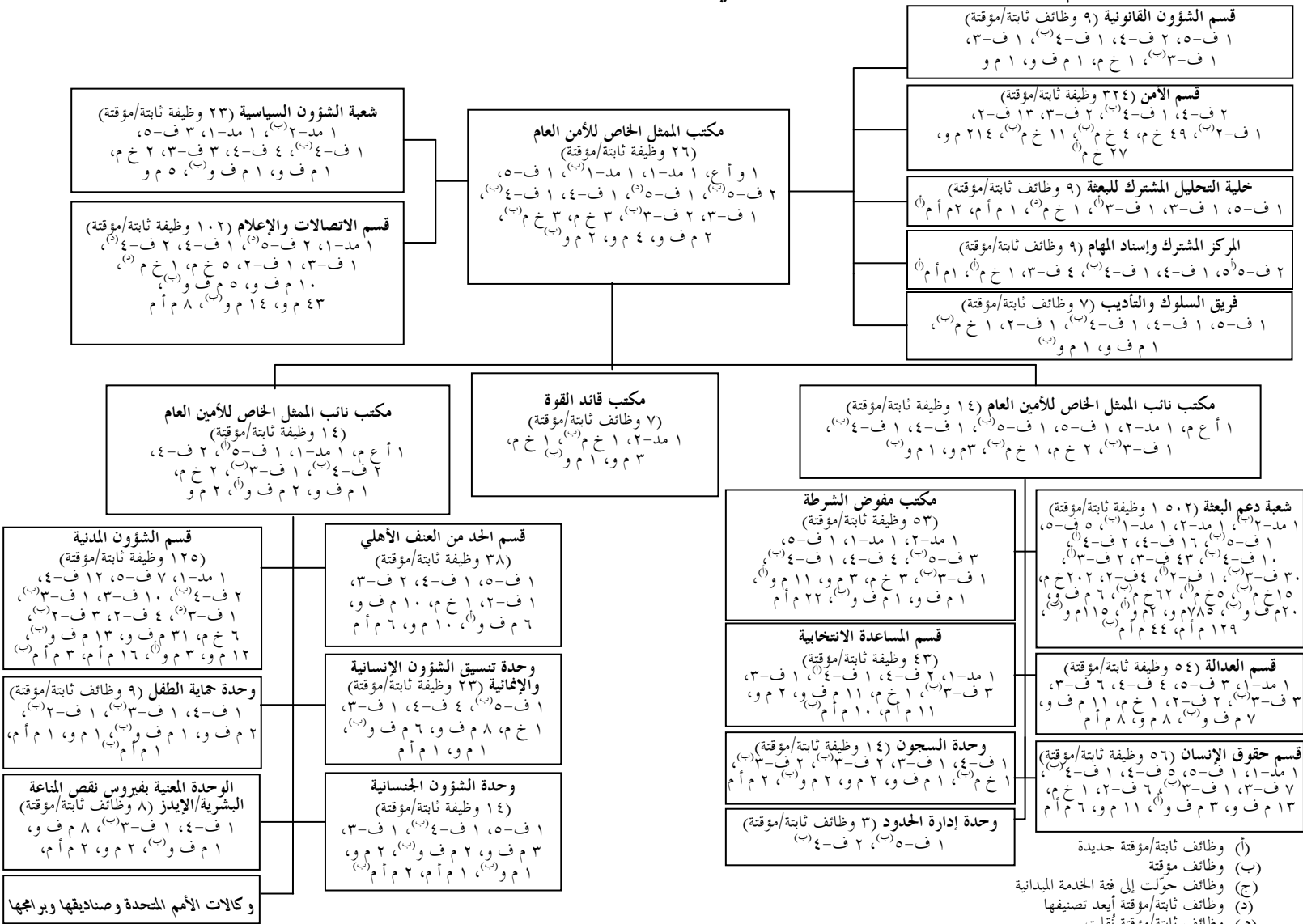
أما المبادئ التوجيهية والتوجيهات العامة للمشاريع السريعة الأثر فقد وضعت في عام ٢٠٠٧.

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

كشفت مراجعة الحسابات المتعلقة بالإدارة المالية للمشاريع في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تنفيذ المشاريع فوض إلى وكالات شريكة لا تملك القدرات والخبرات اللازمة لإنجاز الأعمال على الوجه الصحيح. ونتيجة لذلك، تأخر تنفيذ العديد من المشاريع تأخرا كبيرا. فعلى سبيل المثال، استغرق إنجاز أكثر من ٧٠ في المائة من مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف الأهلي التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ثمانية أشهر أو أكثر بدلا من فترة ثلاثة أشهر المنصوص عليها في السياسات القائمة. وتعزى التأخيرات إلى حد كبير إلى عدم إجراء البعثات تقييمها وفيما لقدرة الوكالات المنفذة المعنية على توفير الإدارة الفنية والمالية لهذه المشاريع. وقد أوصى المكتب بأن تنشئ البعثتان آليات وإجراءات مناسبة للإدارة المالية للمشاريع تشمل إجراء استعراضات شاملة للمشاريع المقترحة (الفقرة ٥١).

ألف - بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي



المختصرات: أ أ = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ م ف = موظف وطني من الفئة الفنية؛ م و = موظف وطني؛ م أ م = متطوعي الأمم المتحدة

المرفق الثاني

معلومات بشأن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وبشأن ما تضطلع به من أنشطة^(١)

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
المأوى	تحسن ظروف معيشة المشردين	تقديم الدعم اللوجستي والعملي والتقني لنقل ٦٠٠ ٠٠٠ من المشردين البالغ عددهم ١,٣ مليون من المقيمين في مخيمات على سبيل إعادة توطينهم في مأوى دائمة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	الجهة الرائدة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشركاء: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، رئاسة هايتي، المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية، وزارة التنمية الدولية الميزانية: ٤ ملايين دولار؛ المخطط: ٢١,٨ مليون دولار إضافية
الخدمات العامة	زيادة فرص الالتحاق بالمدارس في المناطق المتضررة من الزلزال	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لـ ٥ ٠٠٠ مدرسة عامة	الجهة الرائدة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة الشركاء: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وزارة التربية الميزانية: ٤٦٧ ٠٠٠ دولار
	زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية في المناطق المتضررة من الزلزال	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لإعادة بناء ٣٠ مستشفى في ثلاث مناطق متضررة من الزلزال	الجهة الرائدة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشركاء: صندوق الأمم المتحدة للسكان، وزارة الصحة الميزانية: ٢,٢٥ مليون دولار، المخطط له: ٢٢,٢ مليون دولار إضافية
	زيادة فرص الحصول على مياه الشرب في المناطق المتضررة من الزلزال	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لبناء مرفق لمياه الشرب	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، المنظمة الدولية للهجرة، وزارة الأشغال العامة، المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي الميزانية: ١,٩ مليون دولار، المخطط له: ٢ مليون دولار إضافية
	تحسن خدمات إدارة النفايات والصرف الصحي	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لإدارة النفايات الصناعية	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة الشركاء: وزارة الأشغال العامة، المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي الميزانية: ٢٥ ٠٠٠ دولار، المخطط له: ١٠ ملايين دولار إضافية
		تقديم الدعم اللوجستي والتقني لإدارة النفايات الصلبة	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وزارة الأشغال العامة، المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي الميزانية: ٢,٥٨ مليون دولار، المخطط له: ٥ ملايين دولار إضافية

الأولويات	النتائج	الناتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
زيادة فرص الحصول على الكهرباء في المناطق المتضررة من الزلزال	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لتوفير الإمدادات الكهربائية المستدامة	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة الشركاء: وزارت الأشغال العامة والبيئة	
تعمير المناطق المتضررة من الزلزال	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لعمليات إزالة الأنقاض تحديد مواقع تجميع الأنقاض	الجهة الرائدة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، حكومة هايتي الميزانية: ١,٥ مليون دولار	
توافر الأراضي لإقامة المرافق العامة	تقديم الدعم التقني والتنفيذي للتخطيط الحضري	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك: حكومة هايتي	
زيادة توافر البنى التحتية العامة في المناطق المتضررة من الزلزال والكهرباء	تقديم الدعم التقني واللوجستي لمرافق المياه والكهرباء	الجهة الرائدة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وزارات الصحة والبيئة والأشغال العامة، المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي	
إصلاح المباني العامة والمباني المملوكة ملكية خاصة	تقديم الدعم التقني واللوجستي لعمليات الإصلاح	الجهة الرائدة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وزارات الصحة والبيئة والأشغال العامة، المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي	
إصلاح الطرق	تقديم الدعم التقني واللوجستي لعمليات الإصلاح	الجهة الرائدة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشركاء: وزارت البيئة والأشغال العامة	
الحد من أخطار الكوارث والتأهب للطوارئ	إسداء المشورة التقنية للمسؤولين الحكوميين وتدريب أفرقة الحماية المدنية والمحلي	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الميزانية: ٣ ملايين دولار	
اتساع نطاق الحد من المخاطر وتحسن عمليات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لتعزيز الامركزية في تقديم الخدمات والتوعية	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: المنظمة الدولية للهجرة، وزارات الأشغال العامة والبيئة والتنمية الريفية	
		الميزانية: ٣,٢ مليون دولار	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
التخطيط المكاني تحسين القدرات في مجال التخطيط والإدارة لأغراض التنمية الإقليمية على الصعيدين الوطني والمحلي	زيادة إيجاد فرص العمل عن طريق الأشغال العامة الكثيفة اليد العاملة	تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية لدعم إعداد التعداد وأنشطة إعادة زراعة الغابات	الجهة الرائدة: صندوق الأمم المتحدة للسكان الشركاء: موئل الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارت التخطيط والتنمية الريفية الميزانية: ١١,٨ مليون دولار، المخطط له: ٤ ملايين دولار إضافية
التنمية الاقتصادية	زيادة إيجاد فرص العمل عن طريق الأشغال العامة الكثيفة اليد العاملة	تقديم الدعم اللوجستي والتنفيذي والتقني للمشاريع الكثيفة اليد العاملة الموجهة صوب النساء والشباب	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وزارة الأشغال العامة الميزانية: ٢٦,٣ مليون دولار
زيادة الدخل الزراعي وفرص العمالة المنتجة في المناطق الزراعية	زيادة الدخل الزراعي وفرص العمالة المنتجة في المناطق الزراعية	تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية لدعم الأنشطة الزراعية وأنشطة استغلال المزارع والمصائد	الجهة الرائدة: منظمة الأغذية والزراعة الشركاء: المنظمة الدولية للهجرة، وزارات التخطيط والزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية. الميزانية: ٧,٦ مليون دولار
التنمية المؤسسية	تعزيز القدرات في مجال الحكم الديمقراطي للمسؤولين العموميين المنتخبين في انتخابات عام ٢٠١٠ التشريعية وانتخابات عام ٢٠١١ المحلية	تقديم الدعم اللوجستي والتقني للانتخابات والحكم الديمقراطي	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الميزانية: ٣٣ مليون دولار
تعزيز قدرات مؤسسات الدولة في المناطق	تعزيز قدرات مؤسسات الدولة في المناطق	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لإضفاء اللامركزية على الإدارات المحلية وتعزيز قدراتها المؤسسية	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: وزارة الداخلية وإدارة الأقاليم الميزانية: ٢ مليون دولار
تحسين مرافق المؤسسات الشرطية والقضائية والإصلاحية	تحسين مرافق المؤسسات الشرطية والقضائية والإصلاحية	تقديم الدعم اللوجستي والتقني لإصلاح وإعادة تشييد البنى التحتية التي دمرها الزلزال	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وزارة العدل والأمن العام الميزانية: ٥,١ ملايين دولار؛ المخطط له: ٣ ملايين دولار إضافية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
	تسارع وتيرة إصلاح المؤسسات المعنية بسيادة القانون الوطنية الهايتية	تقدم الدعم اللوجستي والتقني لاستخدام وتدريب موظفي الدولة وضباط الشرطة الوطنية الهايتية	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، صندوق الأمم المتحدة للسكان، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وزارة العدل والأمن العام الميزانية: ١,٥ مليون دولار

(أ) استعراض عام لمخصصات مالية وأنشطة منتقاة في ٣١ تموز/يوليه، ريثما يتم إنجاز إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لهايتي. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري إعداد اقتراح الإطار الاستراتيجي المتكامل في أواسط تموز/يوليه ٢٠١٠. ومن المقرر أن يحل الإطار الاستراتيجي المتكامل محل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره الوثيقة المرجعية لفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي لمدة ١٨ شهرا تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

خريطة